البهي الخولي

الاشتراكية في المجتمع الإسلامي
بين النظرية والتطبيق

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شـ الجمهورية بعابدين

البهي الخولي

الاشتراكية في المجتمع الإسلامي
بين النظرية والتطبيق



الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية بعابدين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

« قل اللهم مالك الملك ، تؤتى الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ، وتعز من تشاء ، وتذل من تشاء ، بيدك الخير إنك على كل شىء قدير » . . والحمد لله صاحب النعمة بالإسلام ؛ لا إله إلا هو وحده لا شريك له . . ونشهد أن سيدنا محمدا عبد الله ورسوله ، أكمل الناس إيمانا ، وأرجحهم ميزانا . . . اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه ، والتابعين منهاجه ، والداعين بدعوته إلى يوم الدين . .

* * *

وبعد فالاشتراكية فى الإسلام أوسع أفقا ، وأبعد مدى مما يتصوره دعاتها المحدثون فى الغرب . . فهم فى أحسن حالاتهم يبغون بها تحقيق لون من العدالة الاقتصادية بين أفراد الشعب على أساس دراساتهم للماضى والحاضر ، وإقامة المشروعات الاقتصادية على أسس علمية تخطيطية دقيقة .. أما الإسلام فاشتراكيته تشمل كل مايتصل بالقيم الاقتصادية من علاقات شتى حسية . . وروحية . . ونفسية .. واجتماعية ، فى ميدان التثمير والإنتاج ، والحيازة ، والمداولة . . وعلاقة ذلك كله بالله تعالى والدار الآخرة ، ورسالة الإنسان فى الحياة .. وقوانين اعتدال النفس فى علاقتها بالله وعلاقتها بالمال . . ومايعترى النفس بمجافاة تلك القوانين من أمراض ، يفسد بها الوجدان ، ويسوء السلوك ، ويستشرى الشر فى آفاق الحكم ، والاستغلال ، وعلاقات الناس بعضهم ببعض . . . أى أن اشتراكية الإسلام ، تشمل فى جوانبها تلك الفسيحة العميقة ، مفهومهم المحدود لمعنى الاشتراكية مع تطهيره من رجس الإلحاد ، وتزكية مغارسه بنور الإيمان بالله . . ومباركة قيمه بقيم من قدس الله ، لهاسر الغنى والرفعة ، ورخاء الطمأنينة والأمن .. كل ذلك مع اعتبار الإيمان بالروح ، أساساً للعوامل التى يفسر بها التاريخ ، إلى غير ذلك مما تطول به المقابلة . .

واشتراكية الاسلام — فى قيمها الحسية والمعنوية ، وجوانبها الروحية والمادية —

قد طبقت على مثالها الأوفى فى المجتمع الإسلامى الأول الذى أقامه رسول الله ﷺ بالمدينة .

وعرض تلك الاشتراكية عرضاً أميناً صادقاً ، يتم بأحد أمرين : إما بالرجوع إلى مواردها الأصيلة فى آيات القرآن الكريم ، واستخلاصها جميعاً آية آية فى إحصاء دقيق شامل.. ثم تصنيفها بحسب الأغراض والمعانى فى أبواب متميزة ، تتجلى فيها أصالة الحق ودقائق السر وروعة شمول القرآن . . وهذا النهج له مزاياه لمن يبغى شمول الدراسة ، وفلسفة الموضوع ، وزاد الروح ، وصفاء التصوف فى أنقى موارده . . وهو يحتاج — مع طول الوقت — إلى أناة ، وصدق تدبر ، وحسن معرفة بملكات القلوب ، واطراح الغرور بالحضارة القائمة ، وأن تكون الثقة بالله عز وجل عماد ذلك كله .

وأما النهج الآخر لعرض تلك الاشتراكية العظيمة ، فهو عرضها مصورة فى سير رجالها الذين فقهوا مبادئها ، وأشربوا عقائدها ، وانفعلوا بوحيها فى عمق . . . فجاشت فى أوديتهم المباركة ، ينابيع القوة والحيـــاة وتيارات الوعى بأمواجها الدافعة . . وتمثل ذلك فيهم هدى للضمائر ، وصدقاً فى عزائم الحق ، وتمييزاً راشداً لقيم الحياة . . ووجداناً حياً ، ساهراً ، يقيم صاحبه على سلوك الحذر والخشية والرغبة فى مثوبة الله عز وجل . . ومزايا ذلك النهج وضوح المأخذ . وقوة التأثير ، والاشتمال على براهين الإقناع لمن يلتمس سداد المذاهب فى نجاح التجربة ، وإسفار العاقبة عن كل ما يؤمل من أشرف المثل وأصلح الأهداف..وقد اخترنا هذا النهج ، واخترنا له سيرة رجلين عظيمين من صحابة رسول الله ﷺ ، مع بيان لقواعد هامة فى اشتراكية الإسلام. تنير جوانب البحث ، وترسم خطوطاً واضحة لأصول المنهاج الروحى والاقتصادى الذى عاش هذان الرجلان العظيمان فى نطاقه وانفعلا بحقائقه . . وقد حرصنا فى ذلك على أمرين :

الأول : بيان الزيف فى مبادىء الهدم لدى غيرنا معتمدين على منطق العقل ، وحكم التجربة الذى أسفر عنه التطبيق عندنا وعندهم .

والثانى : التزام أصل الإسلام فيما عرضنا من حقائق الاشتراكية ، إذ جعلنا معولنا كله على كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، مع ما يستدعيه المقام من الاستعانة بأقوال الشراح والأئمة فى توجيه النصوص ، والاستئناس بما لدى الغير تثبيتاً للعبرة على سبيل التقرير أو الموازنة . . .

وفى هذا الضوء الإسلامى الصرف سيجد القارىء إن شاء الله إلى جانب ما يقرأ من ثقافة الإسلام ، إجابة صادقة تجلو كثيراً مما قد يكون لديه من غموض وتساؤل عن اشتراكية الإسلام . . .

وأسأل الله تبارك وتعالى أن يحقق بها فى عباده مارجوت من حسن اليقين ، وعزائم الصدق ونور المعرفه . . وأن يتقبل هذا العمل بفضله وكرمه ، ويجعل ما أخلصت له النية فيه ، وصدقت له الوجهة، حجة لى يوم ألقاه ، ونوراً يسعى بين يدى فى القيامة ، إنه أكرم مسئول وأفضل مأمول . . ؟

البهى الخولى

نحن والاشتراكية

١ — الفطرة وأصول الاشتراكية : فطرة المرء هى جامعة نواميس صلاحه . . استفت قلبك ولن أفتاك الناس . . أرض الله للناس كافة . . الاشتراكية تقدير أزلى يتعلق بنظام هذه الأرض . . التقى الإنسان بالاشتراكية — بمحض فطرته — على طريق التاريخ فى عدة مواطن وبيئات قديمة .

٢ — من تجارب الاشتراكية فى بعض البيئات القديمة : عند اليونان . . من قوانين صولون — اتجاهات شيوعية فى بنى إسرائيل . . لدى الصينيين القدامى . . من إصلاحات الأمبراطور « وو — دى » تأميم مرافق الثروة الطبيعية . . تدخل الدولة فى شئون التجارة لحماية الشعب من جشع التجار — الخلق الاشتراكى بين مكارم العرب . . العرب يخلطون غنيهم بفقيرهم . . أصالة السماحة والجود فى الخلق العربى . . مكرمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣ — نحن والاشتراكية : تقارب معنى الاشتراكية فى مفهومها القديم والحديث . . الاشتراكية ليست دخيلة علينا . . الإسلام يزكى فى فطرنا أصول الاشتراكية . . نحن — العرب — أحق بالاشتراكية من سوانا . . العرب هم المعدن المنتقى لحمل رسالة العدالة . . الاشتراكية — حقيقة ونظماً أوضح وأصل فى الإسلام من سواه .

٤ — الاشتراكية والعقيدة : إخفاق اشتراكية الغرب فى إسعاد أهلها . . الغرب ينظر إلى الاشتراكية نظرة مدنية بحتة خالية من روح الدين . . مراعاة العنصر الروحى فى الإنسان لدى إقامة الأوضاع ضرورية لنجاحها . . سيرة عبد الرحمن بن عوف وأبى ذر الغفارى نموذج لنجاح الاشتراكية القائمة على عقائد الإسلام .

٥ — الاشتراكية بين العقيدة والتفكير العلمى : معنى التفكير العلمى والاشتراكية العلمية ، العلم — فى تفكيرهم — نهج يجافى عقائد الغيب . . العلم فى مفاهيم الإسلام يؤسس على الروح ولا يهمل تنظيم المادة . . شريعة الإسلام أول شريعة أقامت التكافل الاجتماعى على أسس علمية تعتمد على حساب النسب المئوية والعشرية ، وواقع الأرقام فى تقدير الأنصبة ، وما يؤخذ على كل نصاب — الموازنة بين نتائج الاشتراكية المؤسسة على روح العقائد ، والاشتراكية التى لا روح لها ، تفحم كل مكابر ، وتدحض كل فرية .

١ — الفطرة وأصول الاشتراكية :

لمن خلق الله هذه الأرض ؟ . .

فى الإجابة عن هذا السؤال لاتحتاج أن ترجع إلى كتاب ولا إلى معلم ، إلا إلى كتاب واحد ، هو كتاب الفطرة التى احتوت أصول الحقائق ومنطق السنن ... وإلى معلم واحد ، هو الله سبحانه ، الذى علم بالقلم ، وخط فى فطرنا مايتعلق بصلاح أمرنا ، واستقامة حالنا فى هذه الحياة ، من حقائق ونواميس ، على مثل ما أخبر به سبحانه بقوله : « بل هو آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم وما يجحد بآياتنا إلا الظالمون[١] » . . فلا يصعب على من يستهدى خالقه ، ويقرأ الأمور ببصيرته ، ويحسن الرجوع إلى ذلك الكتاب المكنون فى الصدور ، أن يتبين صواب مايسأل عنه ؛ ورسول الله ﷺ يقول : « استفت قلبك ، وإن أفتاك الناس ، وأفتوك ، وأفتوك[٢] » .

ولن يجد أحدنا فى فطرته أن هذه الأرض — بما فيها من مختلف النعم — قد خلقت لشعب دون شعب ، أو لطبقة دون أخرى ، أو أن لفرد فيها امتيازاً على آخر بانتحال نسبة سماوية ، أو بانتمائه إلى أسرة معينة . . لن يجد فيها إلا صفاء ونقاء يترجم فى وضوح ودقة معنى قوله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً[٣] » . . فهى قد خلقت للبشر كافة . الجميع فيها سواء ، لكل منهم حظه الذى يقيم به حياته ولابد ، فى النطاق الذى تقرره العدالة ، وتقضى به نواميس العمران . .

وفى هذه الإجابة تتركز « حقيقة الاشتراكية » .

فالاشتراكية — إذاً — تقدير أزلى يتعلق بنظام هذه الأرض وحكمة خلق الناس فيها . . . وفى الطريق الطويل الذى وعى فيه الإنسان نفسه — طريق التجارب

(١) ٤٩ سورة العنكبوت .
(٢) رواه البخارى فى تاريخه وأبو نعيم فى الحلية .
(٣) — ٢٩ — البقرة

والتاريخ — التقت الإنسانية والاشتراكية فى عدة مواطن وبيئات قديمة كان يسودها استغلال الإنسان لأخيه ، واستئثار فئة قليلة من الأغنياء بمعظم خيرات البيئة ؛ فكانت الاشتراكية هى الحل الذى توحيه الفطرة لإصلاح الواقع والرجوع به إلى الأوضاع الطبيعية . . وكان ذلك قبل أن ينهض المحدثون باشتراكيتهم فى القرن الماضى بأكثر من ألف عام . . .

وإذا كان تعرّف الإنسان إلى الاشتراكية فى تلك التجارب البعيدة لايمثل حقيقتها — التى يتضمنها الإسلام — أصدق تمثيل ، فإن ذلك هو شأن الإنسان فى اكتشاف فطرته خلال ما يجتازه من أعاصير الحوادث وعواصف الأهواء والنزوات ، حتى أنه لم يكتشف من فطرته — عملياً — إلى الآن إلا القليل . . . وما كان إرسال الرسل من الله تعالى إلا رحمة تنادى الناس كافة إلى فطرهم التى برأهم الله عليها سوية كاملة : « فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التى فطر الناس عليها لاتبديل لخلق الله[1] » .

٢ — من تجارب الاشتراكية فى بعض البيئات القديمة :

فإذا كان الإنسان لم يهتد إلى أصول الاشتراكية الصحيحة خلال ماعانى فى تاريخه القديم من محن وظروف قاسية ، فشاهدنا ينحصر فى أن داعى الفطرة الكامن فى ضميره[2] كان يوجهه بصفة عامة إلى طبيعة الحلول الاشتراكية ، ولكنه كان يتطرف فى تلك الحلول أو يقنع منها باليسير على حسب طبيعة الظرف الذى يعانيه :

(ا) ففى تاريخ اليونان قبل تشريعات صولون لأثينا كانت طبقة الأشراف تستحوذ على معظم الأراضى ، وتعيش فى المدن عيشة بذخ وترف ، وتكل الأرض إلى العبيد والعمال الزراعيين والمستأجرين ؛ فمن كان من العمال ، عاش بمايشبه السخرة ، عيشة لايمتاز بها

(١) ٣٠ — الروم

(٢) نعنى بالضمير باطن الإنسان المعنوى الذى تستكن فيه أسرار فطرته وعقائده ومقوماته الروحية ، وينشأ فيه من الوجدانات والحوافز ماهو أساس فى توجيهه إلى الخير أو الشر

من العبيد ؛ ومن كان من المستأجرين فرضت عليه قيم الإيجار المرتفعة ، فإذا عجز عن السداد ، يبعث زوجته أو ابنـــه فى السوق بيع الرقيق ، وقد يباع هو تحصيلا لقيمة الإيجار . .

ولم يكن ذوو الملـكيات الصغيرة بأسعد حالا من العبيد والمستأجرين ، فقد كان سوء الحال وانخفاض أسعار المحاصيل يضطرهم إلى الاستدانة بالربا الفاحش ورهن أرضهم للدائن ضماناً لدينه ، وكان ذلك يخول الدائن أن يصبح هو المالك الحقيقى للأرض ، يستولى على غلتها طوال مدة الدين . . . أما المالك الأصلى فـكان مجبراً على « ملازمة » الأرض لا يبرحها ، يعمل فيها عمل الرقيق فى أرض الإقطاعيين ، حتى ينتهى من أداء دينه . . وهيهات ! !

وبذلك تضاءلت الملـكيات الصغيرة على توالى الأيام ، واتسعت الأملاك الـكبيرة ، وقد وصف أرسطو هذه الحال فقال : « وأصبحت كل الأراضى ملـكا لعدد قليـل من الناس ، وتعرض الزراع وأبناؤهم وأزواجهم لأن يباعوا بيع الرقيق اذا عجزوا عن أداء إيجار الأرض » .

فلما اضطربت الأمور ، وأشرفت البلاد على الثورة قام صولون بإصلاحاته التشريعية المشهورة ، وكان منها :

أولا : إلغاء جميع الديون التى على صغار الملاك ؛ سواء أ كانت للدولة أم للافراد ، فحرر بذلك جميع الأراضى التى كانت مرهونة للدائنين بجرة قلم ، وعادت إلى أربابها بدون مقابل ؛ فكسر شوكة الإقطاع ، وانتشرت الملـكيات الصغيرة ، تدعم اقتصاد الأمة وتعمل على استقرارها ورخائها .

ثانيا : حرر جميع من ألزمتهم ديونهم أن يلتصقوا بأرضهم المرهونة يعملون فيها عمل الرقيق لحساب الدائن . . كما حرر جميع من باعهم الإقطاعيون فى الأسواق — رقيقا — تحصيلا لقيم الإيجار ، وحرم مثل ذلك فى المستقبل .

ثالثا : سوى بين جميع السكان أمام القانون ، فأصبح الأغنياء والفقراء يلتزمون بالتزامات واحدة ، وتفرض عليهم عقوبات واحدة .

رابعاً : أعفى صغار الملاك من الضرائب ، وفرض على الأغنياء نظام الضرائب التصاعدية ، فكانت الضريبة تفرض على ما يعادل خمسة أمثال الدخل . . وفى الدرجة التى تلى ذلك كانت الضريبة تفرض على ما يعادل عشرة أمثال الدخل ، . . ثم تنتهى فيما هو أعلى ، إلى فرضها على ما يعادل الدخل اثنتى عشرة مرة[(١)] » .

اتجاهات شيوعية فى بنى اسرائيل :

وجاء فى كتاب « قصة الملكية » تحت هذا العنوان ما يأتى : « وفى القرن الثانى قبل الميلاد ظهر فى بنى إسرائيل اتجاهات شيوعية يحمل لواء طلائعها جماعة « الحسديين » — أى المثقفون — فقد نددت هذه الجماعة بنظام الملكية الفردية ، وما يجره هذا النظام من نتائج وخيمة ، ونادت بالملكية الجماعية ، ووجوب المساواة بين الناس ، وأن يعيش العالم فى سلام دائم ؛ وحاربت البذخ والترف والحياة الناعمة التى كان يحياها الأغنياء ، ودعت إلى الزهد والتقشف ، وطبقت مبادئها هذه على أفرادها الذين اعتزلوا المجتمع الإسرائيلى ، وعاشوا جميعا حول شواطىء البحر الميت ، فقد ألغوا فيما بينهم نظام الملكية الفردية ، وجعلوا جميع ما تحت أيديهم من أرض ومنقول وملابس وأطعمة ومتاع ، ملكا جماعيا شائعا ، ويحفظ مايزيد منه عن الحاجة العاجلة فى مخازن عامة ؛ ويشرف على شئون إدارته وتوزيعه حراس يختارون من بينهم بطريق الانتخاب العام المباشر ، ويتفرغون كل التفرغ لأداء وظيفتهم هذه . . وحتى المنازل نفسها اعتبروها ملكا جماعيا ، وتركوها فى كل قرية من قراهم ، مفتحة الأبواب لكل « رفيق » من جماعتهم ، سواء أكان من أهل القرية ، أو قادما من خارجها .... وقد حرموا على أنفسهم الاشتغال بالتجارة ، لما تبعثه فى النفوس من جشع وحرص على جمع المال وجنوح إلى ابتزاز الناس[(٢)] » .

(١) ٢٠٥ — ٢١٣ من حياة اليونان . ول ديورانت ترجمة محمد بدران « قصة الحضارة » .
(٢) ٧٠ ، ٧١ قصة الملكية فى العالم للدكتورين على عبد الواحد وافى وحسن شحاته سعفان .

٣ — ولقدامى الصينيين أكثر من تجربة طبقوها فى عصور مختلفة عقب اضطرابات ومظالم واختلال فى قواعد المعاملات ؛ فكثيرا ما كان « الفلاح يزرع ويحصد للنبلاء الإقطاعيين ، لأنه هو وأرضه كانا ملكا لهؤلاء النبلاء . . . وكانت الدولة — وهى مجتمع مهلهل من النبلاء الاقطاعيين — تجند العمال للأشغال العامة » . .

ومن تجارب الإصلاح الاشتراكى التى مروا بها ، ماقام به الإمبراطور « وو—دى » (١٧٩ — ٥٧ ق . م) فإنه « قد جعل الثروة الطبيعية ملكا للأمة — أى أنه أممها — ليمنع الأفراد أن يختصوا أنفسهم بثروة الجبال والبحار ليجنوا من ورائها الأموال الطائلة ويخضعوا لهم الطبقات الدنيا ... واحتكرت الدولة استخراج الملح والحديد ، وعصر الخمور و بيعها . . . وأراد الإمبراطور أن يقضى على سلطان الوسطاء والمضاربين ، الذين يشترون البضائع نسيئة ، والذين يشترون ليكدسوا ما يشترونه فى المدن ، والذين يختزنون كل أنواع السلع ... فأنشأ — لكى يقضى على ذلك — نظاما قوميا للنقل والتبادل ، تشرف عليه الدولة ، وسعى للسيطرة على التجارة ، حتى يستطيع منع تقلب الاسعار الفجائى . . . فكانت الدولة تخزن مازاد من السلع على حاجة الأهلين ، وتنزلها الأسواق لترخص الأسعار إذا ارتفعت على الناس ، كما كانت تتدخل مشترية للمحاصيل إذا انخفضت أسعارها ؛ وبهذا كان أغنياء التجار وأصحاب المتاجر الكبيرة ، يمنعون من أن يجنوا الأرباح الطائلة . . . . وكان دخل الأفراد كله يسجل فى سجلات حكومية ، وتؤدى عنه ضريبة ، مقدارها خمسة فى المائة . . . . وشرع يقيم المنشآت العامة العظيمة ، ليوجد بذلك عملا لملايين الناس ، الذين عجزت الصناعات الخاصة عن استيعابهم[1] » .

* * *

٤ — وأما العرب فقد نزعت بهم سلائق الكرم إلى غير منازع اللؤم وخسة الاستغلال التى رأينا ، فلم تكن الاشتراكية عندهم صرخة المظلوم ، ولا فزع اللهيف ، ولا العلاج

(١) ١٠٤ — الشرق الأقصى — الصين . ول ديورانت ترجمة محمد بدران .

الذى ترد به الأمور إلى وضعها الطبيعى ، بل كانت لونا من المروءة ، ورفعة الخلق ، وشرف النفس ، يأبى لصاحبه أن يشبع وجاره جائع إلى جنبه ، فخلطوا أغنياء العشيرة بفقرائها ، فلم يعد بينهم ضائع ولاذو مسغبة ، ومن ذلك قول عمرو بن الأطنابة :

إنى من القوم الذين إذا انتدوا بدءوا بحق الله ثم النائل[١]

المانعين من الخنا جاراتهم والحاشدين على طعام النازل[٢]

والخالطـــين غنيهم بفقيرهم والباذلين عطاءهم للسائل

وقد ذهبوا بين الأمم قاطبة بمناقب فى الجود وبذل المعروف لم يؤثر لأمة من الأمم مثلها ، ولا مايقاربها ؛ وأخبارهم فى ذلك أشهر من أن تذكر ، وأكثر من أن تحصر ؛ وكتب الأدب والتاريخ حافلة بمآثر لهم تنضر وجه الزمان ، وتعطر بنفحها ضمير التاريخ وحسبك بأقوام لم يكتفوا برعاية أبناء العشيرة حتى استشرفوا للمدلجين فى الصحراء يدعونهم للضيافة بلسان النيران ؛ فكانوا يوقدون النار على أعلى مكان لديهم ليبصرها السارى الذى آذاه البرد ، أو أعوزه القرى[٣] ، فيهتدى بها إلى منزلهم ، وتسمى « نار الضيافة » « ونار القرى » .. ومما جاء فيها قول بعضهم :

إنى إذا خفيت نار لمرملة[٤] ألفى بأرفع تل رافعا نارى

ذاك ، وإنى على جارى لذو حدب أحنو عليه كما يحنى على الجار

وقال صاحب بلوغ الأرب فى تلك النيران : « وربما أوقدوها بالمندلى الرطب — وهو عطر ينسب إلى مندل ، بلدة بالهند — ونحوه مما يتبخر به ليهتدى العميان برائحتها[٥] » .

---

(١) انتدوا تصدروا فى النادى ، يقول : انى من القوم الذين إذا أخذوا مجلسهم فى النادى ، كان دأبهم البذل والسماحة ، فبدءوا بالواجبات ثم عطاء السائل ..

(٢) الخنا : الفاحشة .. الحاشدون : المجتهدون ، المهتمون ... النازل : الضيف ؛ فهو من القوم الذين يكفون الجارة حتى لاتتبذل بعرضها ، ويحتفلون بالضيف ويجتهدون لقراه .

(٣) القرى طعام الضيافة ...

(٤) المرملة الجماعة التى فقدت زادها ، فخفيت نارها عن فقر

(٥) ٧٠ جـ ١ بلوغ الأرب للألوسى .

وانظر مدى ماذهبوا إليه فى شأن تلك النار: فى قول بعضهم لأحد عبيده :

أوقد ، فإن الليل ليـــل قر   والريح ياغـــلام ريح صر
لعـــل أن يبصرها المعتر   إن جلبتْ ضيفا فأنت حر

وهو كلام له دلالته على أصالة الأريحية و بعد الهمة فى الكرم . . .

ومما له مغزاه قول آخر فى الوصية بكلب له :

أو صيك خيراً به فإن له   خلائقا لا أزال أحمدها
يدل ضيفى على فى غسق اللي   ـل إذا النار نام موقدها

فهو يحمد للكلب نباحه لاستدعاء الأضياف فى غسق الليل بدلا من النار إذا نام الموكل بإيقادها .

و إنك لتسمع كتّاباً يحدثونك عن « الخلق الاشتراكى » و « السلوك الاشتراكى » وقد يكون بعضهم من أبعد الناس عن ذلك الخلق ، بل قد يكون من أعجزهم عن تصور حقيقة ذلك السلوك ، لأنهم ينقلون عن مذاهب مادية جامدة الحس ، ليس فيها من الصور المشرقة التى تتجاوب مع طبائعنا ما يدعو إلى الاستشهاد به والمباهاة بنقله . . ولكن انظر إلى أى مدى من شرف الهمة بلغ الخلق الاشتراكى فى قول بعض بنى أسد :

إذا رفيقى لم يكن خلف ناقـــتى   له مركب ــ فضلا[١] ــ فلاحملت رحلى
ولم يك من زادى له شطر مزودى[٢]   فلا كنت ذازاد ، ولا كنت ذا فضل
شريكان فيما نحن فيه .. وقد أرى   علىّ له فضلا بما نال من فضلى

ولقد تمكن ذلك فى نفوسهم حتى جمع إلى السجية الراسخة ملكة تؤصل قوانين الأخلاق ، فترى بذل المال مطهرة للخلق ، وأن مايكون بين الناس من تنازع على القيم

---

(١) ، (٢) الفضل الزيادة . . والمزود الوعاء الذى يوضع فيه الزاد . . . يستنكر من نفسه ألا يعد لرفيقه مركباً زائداً على ناقته ، وأن لا يجعل له شطر ما معه من الزاد ؟ ويقرر أنهما شريكان فيما معه . . ويزيد فيرى أن رفيقه صاحب فضل عليه إذا تقبل منه ذلك .

الحسية إنمـــا يرجع إلى كزازة النفس لا إلى ضيق تلك القيم عن الكفاية ؛ وما أجمل ما يقول فى ذلك عمرو بن الأهتم :

ذرينى فإن الشح يا أم هيثم ... لصالح أخلاق الرجال سروق[١]

وكل كريم يتقى الذم بالقرى ... وللحق بين الصالحين طريق[٢]

لعمرك ما ضاقت بلاد بأهلها ... ولـكن أخلاق الرجال تضيق[٣]

* * *

٥ — مكرمة للرسول عليه السلام

وقد ذكر القرطبى أن رسول الله ﷺ ، كان معه رجل من أصحابه ، وهما على راحلتين ، فدخل عليه السلام غيضة فقطع قضيبين ، أحدهما معوج ، فخرج وأعطى لصاحبه القويم ، فقال الرجل : كنتَ يارسول الله أحق بهذا ! فقال عليه السلام : « كلا ، يافلان ! إن كل صاحب يصحب آخر ، فإنه مسؤول عن صحابته ولو ساعة من نهار[٤] » وفعله عليه السلام فى ذلك شرع إسلامى ؛ ولـكنه بلا شك يدل على أعراق صدق يمت بها إلى آباء وأخوال لهم — قبل البعثة — فى مآثر السماحة والجود آيات تأدبت بها الأجيال ، فهو خيار ، من خيار ، من خيار . .

نحن والاشتراكية :

ولا نريد بهذا أن نسرد تاريخاً للاشتراكية ، بل لنبين أنها أقدم من الأوضاع المعروفة اليوم بأوربا . . وأنها منطق فطرى وحقيقة أزلية قبل أن تـكون مذاهب علمية فى

(١) الشح يمحق فضائل النفس والصالح من أخلاق الرجال كأنه يسرقها .

(٢) يرى أن من سبل الحق التى يتبعها الصالحون بذل المال وقاية للعرض من الذم .

(٣) الفقر فقر النفس وضيق الخلق ؛ فإن أصيب به مجتمع ما ، فأهله فى عناء بعضهم مع بعض وإن كثر فيهم خير البلاد واتسعت رقعتها .. أما إذا غنيت النفس بصفات المروءة وسعة الخلق فقد وسع بعضهم بعضا ، وإن ضاقت بهم الرقعة وقل فيها الخير .

(٤) تفسير القرطبى ج ٥ ص ١٨٩ .

الاقتصاد ، نستوحى منها أوضاع الإصلاح ، وتقوم على أساسها الدول » . يقول الأستاذ محمد عبدالله عنان: « وقد بدأت المثل الاشتراكية تجول بذهن الإنسان منذ أقدم العصور ، فنجد فى جمهورية أفلاطون، لمحة من المثل الاشتراكية الخيالية ؛ ونجدها أيضاً ماثلة فى نظريات كثير من الفلاسفة والكتاب المتقدمين ؛ وقد عالجها السير توماس مور ، منذ أوائل القرن السادس عشر » ... ويقول الأستاذ قبل ذلك مباشرة : « والاشتراكية الحديثة حركة إصلاحية اجتماعية ترمى إلى تحقيق أكبر قسط من المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع ، مسترشدة — فى غاياتها ووسائلها — بالتطور التاريخى للماضى ، والظروف الاقتصادية للحاضر[١] » .

وعلى ضوء ما تقدم تتقرر الحقائق الآتية :

١ — أن الاشتراكية حقيقة أزلية ، ومنطق فطرى ؛ وليست مذهباً مخترعا يدعيه جيل دون جيل ، ولا أمة دون أخرى .. فهى فطرة الإنسانية كافة فى جميع أجيالها وأممها ...

٢ — أن الاشتراكية ـ بهذا ـ ليست دخيلة علينا، ولا أجنبية منا نحن العرب والمسلمين فى كل مكان ؛ فهى منا ونحن منها بحكم الحقائق الآتية :

(ا) بحكم القدر الإنسانى المشترك فى فطر الناس كافة ؛ وهو الذى قرره القرآن الكريم بقوله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً » .

(ب) بحكم مالنا من تجارب عربية غراء ، حقق فيها آباء خيار من المثل العليا ـ بنوازع الضمير وشرف النفس ـ ما لم يتحقق مثله فى أى بيئة قديمة ولا حديثة ، على رغم ما للمحدثين من أوضاع حضارية وهتاف بالإصلاح يبلغ درجة الحمى ، وتفكير علمى درسوا به تطورات الماضى ومساوىء الحاضر . . فلا الدول التى أقاموها ، ولا التفكير العلمى الذى ادعوه ، ولا شىء مما ينحلونه أنفسهم من فضل التقدمية استطاع أن يهب لواحد منهم ،

---

(١) ٧٦ ، ٧٨ من كتاب المذاهب الاجتماعية الحديثة للأستاذ محمد عبد الله عنان

أريحية تقيم ضميره وسلوكه على المثال الإنسانى الرفيع الذى حققه — مثلا — صاحب بنى أسد وأشار إليه بقوله :

شريكان فيما نحن فيه .. وقد أرى على له فضلا بما نال من فضلى

حـ — بحكم أننا مسلمون .. فالإسلام فى هذه الناحية — ناحية العدالة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية — يزكى أصول الفطرة فينا ، كما رأينا فى نصوصه التى قدمنا وينظم ما ورثنا عن آبائنا من منازع الشرف ، ويطهره من شوائب الجاهلية ، فيضع له المبادىء المحددة ، والنسب الرقمية المعلومة ، ويسن له أكرم الغايات بعد أن يقيمه على أصدق العقائد . على النحو الذى سنعرض جانبا منه فى فصول هذه الرسالة إن شاء الله ..

٣ — والحقيقة الثالثة : أن الاشتراكية « لفظ » و« مفهوم » . . فالمفهوم — على ما قدمنا — هو الحقيقة الأزلية ، ومنطق الفطرة الذى تتحقق به العدالة فى توزيع ما خلق الله للناس جميعا من خير هذه الأرض . . وقريب من هذا المفهوم مفهومها الحديث الواضح فيما نقلناه عن الأستاذ عبدالله عنان ، إذ « ترمى إلى تحقيق أكبر قسط من المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يتألف منهم المجتمع » ..

وللمفهوم الصالح يستمسك به الناس، ويحرصون على ما يحقق لهم من منفعة ، ولا يعنيهم بعد ذلك ما يتسمى به من أسماء . . وقد اختير اسم « الاشتراكية » لذلك المفهوم الفطرى الذى تتحقق به عدالة التوزيع.. وكان من الجائز أن يختار له اسم آخر كالتسوية — مثلا — أو الأسوة ، من قولهم آسى الرجل فى ماله إذا سواه بنفسه ، دون أن يتغير مفهوم الحقيقة فى قليل أو كثير بتغيير ما يوضع له من أسماء ؛ فإن الأسماء لم تكن يوما من الأيام مصدرا للحقائق ، ولا قانونا لإظهار ثمارها ، إنما هى رموز لفظية تتخصص بها المسميات فى الأذهان ، وتتميز من سواها ... فاذا اختيرت كلمة « الاشتراكية » — حديثا — للمفهوم الجامع لقوانين

عدالةالتوزيع[١]، فليس معنى ذلك أن تلك الكلمة جاءتنا بشيء جديد، أو أنشأت مفهوما لا عهد للدنيا به ؛ فالمفهوم مقرر قائم فى فطر الناس وسنة الخليقة منذ خلق الله السموات والأرض والإنسان .. أى قبل أن يولد هؤلاء الغربيون الذين اختاروا تلك الكلمة بدهور تعد بالألوف وقد تحصى بالملايين ... وكل ما كان من أمر هؤلاء أنهم وجدوا حاجتهم إلى تحقيق هذا المفهوم شديدة، فاختاروا له هذا الاسم .. وهو فى لغتنا العربية أقرب الأسماء وأعدها دلالة على ما أراد الإسلام من مفهوم تلك الحقيقة الأزلية :

فالاشتراكية واضحة فى قوله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » فإن توزع الأرض بين الجميع لا معنى له إلا اشتراك الجميع فيها . .

وهى واضحة أيضا فى قوله تعالى : « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم[٢] » فهو حق، وليس منحة ولا تفضلا بمنة، وحين يكون لغيرك « حق معلوم » فى مالك، فليس لذلك من معنى إلا الشركة ...

وقد جاءت الشركة فى المرافق العامة مصرحا بها فى قول رسول الله ﷺ : « المسلمون شركاء فى ثلاثة: فى الماء والكلأ والنار »[٣]. وسيأتى أن أبا ذر رضى الله عنه نهى معاوية رضى الله عنه أن ينظر إلى المال على أنه مال الله بل مال المسلمين، وقد أجابه معاوية إلى ما طلب ؛ فإن النظر على أنه مال الجماعة أحرى أن تستبين به حقوق الأفراد ؛ وهو معنى الشركة الأزلية التى يقررها دين الله . .

الاشتراكية والعقيدة :

وإذا كانت الاشتراكية أمرا من فطرة الله التى فطر الناس عليها، فقد يعجب المرء إذ يرى اشتراكية الغرب على اختلاف مشاربها فى الاعتدال والتطرف، قد اخفقت فى

(١) المراد بعدالة التوزيع أمور: منها أن يتقرر للفقراء عامة كفايتهم من المطعم والملبس والمسكن ولا بد، وأن يفرض فى أموال الأغنياء ما يحقق للجماعة مطالبها فى الأمن والطب والتعليم والزراعة ونحوها، أى يؤخذ ما يؤخذ من أموال الأغنياء، ويعاد على الجماعة فى صورة خدمات .. وأن تكون الملكيات موزعة على أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب، لأن الله أمر ألا يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم..

(٢) ٢٥ سورة المعارج

(٣) رواه احمد وابو داود وابن ماجه وابو نعيم فى الحليه .

أن تهب لأهلها ثقة الاستقرار والطمأنينة ، فإن الشأن فى كل ما كان من الفطرة أنه من قوانين سعادة الإنسان ، ونظم صلاحه ، فإذا رأيناهؤلاء لايجنون من نظمهم سوى استمرار القلق ، والخوف ، والملل الناشىء من ظمأ الروح ؛ بل إذا رأيناهم فى بعض النظم لا يجنون سوى القسوة فى إهدار مقومات شخصية الفرد ، بإهدار إرادته واختياره ، وتقييد قواه الإيجابية — فكرية وغير فكرية — عن التفاعل مع مجتمعه والإسهام فى توجيهه .. كان ذلك داعيا إلى التساؤل .

والحق أن ذلك لا يرجع إلى الاشتراكية ، بل يرجع إلى طبيعة نظرتهم إليها وفهمهم إياها ، فإنهم نظروا إليها على أنها «وضع مدنى» صرف لا يرتبط بعقائد الدين ، ولا دخل فيه لرسالات السماء ، وأكد انصرافهم فيها عن الدين أن مدلوله عندهم لا يشجع على اتخاذه مصدرا لطاقات الثورة والتقدم . . والبشر لا يسعدون بالخبز وحده ، على فرض نجاحهم فى توفيره وإمكان العدالة فى توزيعه ؛ فالإنسان مذ خلق إنسانا ميّز بعنصر روحى علوى زائد على طبيعته الحيوانية . . وهذا العنصر هو مصدر سعادته ؛ فإذا اتصل بالله فقد حيّ وحفل بطاقات السعادة ؛ وإذا انقطع عن الله فقد حرم زاده الحق ، وأصبح انقطاعه مصدر قلق وشقوة لصاحبه ، ولا ينفعه حينئذ أنه أكثر الناس مالا ، وأوفرهم أطعمة ولذة . . ولهذا نستطيع أن نحكم — ونحن مطمئنون إلى صدق ما نحكم — أنه لن يكتب لأحد هذه الأوضاع أى نجاح فى إسعاد أهله ، أو إقرار الأمن والطمأنينة فى نفوسهم ، وأنهم سوف يظلون على ماهم عليه حتى يراجعوا أنفسهم فى الله ، ويدركوا أن الدولة الفاضلة أو الوضع التقدمى الحق هو الذى يجعل مسئوليته عن القيم الروحية للإنسان أساسا لمسئولياته عن سائر القيم والاعتبارات .

ولتوضيح هذه الحقيقة وتوكيدها، نعرض بهذه الرسالة خلاصة لسيرة رجلين عظيمين ، وصحابيين جليلين من صحابة رسول الله ﷺ ، هما : عبد الرحمن بن عوف ، وأبو ذر الغفارى رضى الله عنهما .. وأولهما يمثل طرف الغنى فى الإسلام ، والآخر يمثل طرف الفقر فيه ، لنرى أن الإيمان بالله وهب لضمير كل منهما غنى ، فكان أسعد به من كل عرض...ولنرى أن

ذلك الإيمان إذ رسم للإنسان أن خير حياته هي تلك التي يحياها في عقائده ، ساعياً لإقامة ضميره وصلب حقيقته الإنسانية على زناد المعرفة بالله .. وإذ جعل لقيم الحياة أقدارا تتفاضل بتفاوت قدرتها على بعث الإنسان إلى مثله العليا .. وإذ جعل قيمة رسالة الإنسان في الحياة أن يعبد الله وحده مخلصا له الدين.. وأنه إذ جعل ذلك كله محور مسئولية الفرد عن أمانات الحياة في الدنيا والآخرة ... نقول سنرى أن الإسلام بذلك كله كان هو قانون الفكر لكلا الرجلين ، وكان هو آمر الضمير ، وشغله ، وهمته ؛ وأن قيم المادة لم تجاوز قدرها ، ولا مكانها المرسوم في مبادئه . . وأنها لم تلتصق بشغاف أحدهما ساعة من نهار ... وسنرى وجدان كل منهما قد تجرد في حذر وقوة لحساب مسئوليته بين يدى الله ، فكانت الدار الآخرة ، هي المنطق الماثل في ذهنه ، والوجدان القائم في ضميره ، يخطط له أعمال يومه ، بل أعمال ساعته على مقتضى المثل الأعلى لتلك المسئولية .. سنرى أن ذلك المنهاج الوجداني الروحي السامي كان هو قوام اشتراكية كل منهما .. وأن الاشتراكية لم تكن في حياة كل منهما إلا التعبير عن انفعال ضميره بعقائده ومبادئه ؛ أو لم تكن سوى توجيه المال في مصالح الناس ومطالب الحق على مقتضى ما يجد من توجيه العقيدة ... وذلك هو حقيقة الاشتراكية الكاملة ، ولا معنى لها بدونه ، ولا قوام لها بسواه..

وقد يظن ظان ، أو يدعى جهول أن ذلك يدعو إلى اعتزال الدنيا ، وأنه ليس من صالح عمارتها ؛ وجوابنا عن ذلك هو عبد الرحمن بن عوف نفسه الذي لم يدع التجارة لحظة وكانت قوافله التجارية ، أو أساطيل إبله ، غادية رائحة على أديم الصحارى والسهول بين مختلف الأمصار ، فإذا قدمت إحداها المدينة ، ارتجت المدينة بمقدمها ؛ إذ قد تبلغ سبعمائة بعير . . فمثل هذا الرجل الذي كسب مئات الألوف ، وأنفق في سبيل الله ومصالح العباد مئات الألوف ، هو الرد العملي على من يخشى أن تتعطل الدنيا بتلك العقائد .. فالعمل لعمارة الأرض حق — وهو من عبادة الله — وتحرر القلب من لصوق المال والشهوة به مثل أعلى ، لا يعطل همة المرء عن أمر الله في شيء ، إن لم يزده طاقة في الانبعاث ورغبة في ابتغاء المثوبة . .

الاشتراكية بين العقيدة والتفكير العلمى :

ولا نرى أحداً يضيق بهذا الكلام ضيق المنتمين لمبادىء الزيغ والهدم ، إذ يرمون الإسلام بأنه دين رجعية وخرافة ومجافاة لسنن الحياة ومعاداة لحقوق الشعوب ، ولا شىء يضايقهم فى هذا الباب أكثر من أن تبدو للإسلام عناصر تقدمية تدمغ ما يفترون عليه ، فإذا وجهتهم بشىء من مناقب الإسلام التى قدمنا أو نحوها، قالوا: تلك أخلاط عتيقة مشوشة تقوم على العاطفة المحضة والخيال الساذج . . . لا تقوم على دراسات علمية لتطور الماضى ، ولا تصلح أساساً لتنظيم الدول وبناء المشروعات .

ويعنون بذلك أن اشتراكيتهم تقوم على دراسات واقعية للماضى والحاضر لبناء المستقبل على أسس علمية محضة ، لا مجال فيها للعاطفة ، ولا للخيال ، ولا للمعتقدات الغيبية ، فهم يبنون بناء ، ولا ينفع فى هذا البناء إلا ما كان بمنزلة اللبنــة التى تمسك باليد فتوضع على غيرها ، لتحمل أخرى فوقها .. ولا مجال فى هذا البناء لما كان من قبيل المعتقدات الغيبية كالإيمان بالآخرة ؛ لأنه فى تقديرهم كلام نظرى لا يثبته البرهان العلمى ...

ويعنون بالبرهان العلمى ، أو التفكير العلمى ، أو بالعـــلم جملة ، كل الملاحظات ، والقواعد ، والأحكام التى تنبنى على النظر الحسى فى الأشياء المحسوسة .. فكل ما ينشأ لهم من خبرة ومعرفة وأحكام خلال تفاعلهم مع « الواقع » فهو العلم ، وما عداه فهو نظرى خرافى ، أو على الأقل فهو نظرى عاطفى لا يجوز أن يكون أساساً لنهضات الشعوب وبناء الدول . .

وإذاً — فالإسلام الذى يجعل الإيمان بالغيب أساساً لشرائعه دين غير واقعى لأنه يبنى على أسس عاطفية غير علمية .. ويتبع ذلك طبعاً أن ما ينسب إليه من اشتراكية كلام لا يعول عليه .. وليس أحب إليهم من أن نسلم لهم ذلك ، فنحقق لهم مايبتغونه من تنحية الإسلام عن دوره العظيم فى توجيه نهضات العصر .. فيخلو لمبادئهم الجو ينفثون فيه من سمهم ما ينفثون ، ويبذرون فى صدور الشباب من الشك والزيغ ما يبذرون .

من أجل هذا نراهم يضيقون كل الضيق بأى مجادلة ترمى إلى إظهار ما فى الإسلام من مبادىء النصفة وتقرير حقوق المجتمع فى الأموال الخاصة والعامة، وضروب التكافل الإجتماعى، وسائر مايتعلق بتوجيه حياة الأفراد والشعوب على أسس العدالة فى كل شأن من شئون الحياة.

وأما ما يدّعونه لأوضاعهم من علمانية، فإن لنا فى مدلول العلم غير ما يفهمون، مدلولاً يقوم على أساس العلم بالله تعالى، ولا يدع من شئون الاقتصاد والمجتمع شأناً إلا عرض له بأدق النظم وأعدلها، ويكفى أن حسابنا فى ذلك يقوم بين يدى الله على الذرة « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » والذرة تشمل الأمور المحسة قطعاً كما تشمل الأمور المعنوية، ومن كان مأخوذاً فى حسابه بالذرة لا جرم أن يكون مطالباً بإقامة حياته وأعماله كلها على أدق مايكافىء تبعات ذلك الحساب الدقيق من مقاييس.

على أن الإسلام — من الوجهة العملية — قد وضع للعالم كله أسس التكافل الاجتماعى لأول مرة منذ أربعة عشر قرناً على أسس النسب العشرية والمئوية وحساب الأنصبة وما يستحق على كل نصاب وفق أرقام دقيقة لاتفلت صغيرة ولا كبيرة ... فسن لنا بذلك سنة النهج العلمى السليم، فنبنى عليها ونزيد ما نشاء من مقاييس الضبط والإحصاء على ما تقتضيه المصالح والظروف فى كل بيئة، وكل عصر ...

وفى حساب ذلك بيننا وبينهم تفصيل دقيق مسهب لسنا بصدد إيراده، إنما نحن بصدد التحذير مما يموهون به ويفترون على الإسلام .. ويكفينا فى الرد عليهم أخيراً أن نحتكم إلى النتائج « الواقعية » التى أسفرت عنها اشتراكيتنا ذات الأساس « الغيبى » والتى أسفرت عنها اشتراكيتهم ذات الأساس « العلمى » فإن الاحتكام إلى الواقع هو غاية الإنصاف، وليس بعد حكم الواقع الذى صرحت عنه المقدمات الصحيحة من حق يرجع إليه — وهم أنفسهم لا يقيمون وجودهم إلا على منطق الواقع.

وسنرى من حال هذين الصحابيين الجليلين وما حققا فى باب الاشتراكية مايبهر اللب، ويقطع حجة كل مكابر.

فإذا عرفنا فارق ما بين النموذجين، فقد برح الخفاء واستبان الحق الذى يدحض كل فرية ...

عبد الرحمن بن عوف

« عبد الرحمن بن عوف ، سيد من سادات المسلمين »

حديث شريف

« عبد الرحمن بن عوف ، أمين فى أهل السماء ، امين فى أهل الارض » ؟

حديث شريف

١ — نسبه . . ومولده . . واسلامه . . ومجمل سيرته فى الاسلام .

٢ — **سيادته : شهادة النبى له بالسيادة** : خصائص السيادة رشحته لجلائل المهمات . . عمر يعرض عليه ولاية الخلافة — بعد أن ضرب بخنجر المجوسى فيأبى . . كان عبد الرحمن قطب جماعة الشورى فيمن يختار خليفة بعد عمر — تصرفه الرائع فى هذه المهمة الذى وقى به الأمة محنة التفرق يشهد له بخلق السيادة والأمانة — مراجعته لعثمان حين أتم الصلاة بمنى ومغزاها .

٣ — **علمه . . فضله ومنزلته . . الوجدان الحى . . شهادة النبى له بالايمان .**

٤ — **سيرته فى ماله** : غلو بعض الرواة فى بعض ما ينسبون اليه من أخبار الغنى — بدء عهده بالتجارة والغنى — جده فى التجارة مع زهده فى المال — كان لا يبالى كثرة ما أنفق الا أن يبلغ به رضوان الله — شغله الدائم بآخرته وتوجيهه المال على مقتضاه — أمثلة من نفقاته الكبيرة فى سبيل الله .

١ — نسبه :

هو عبد الرحمن بن عوف ... يرتفع نسبه ، حتى يلتقى بالنسب النبوى فى كلاب ابن مرة (الجد الخامس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ..)

وينسب رضى الله عنه إلى قريش ، وإلى جده زهرة بن كلاب ، فيقال : عبد الرحمن ابن عوف القرشى ، الزهرى

وأمه الشفاء بنت عوف .. يرتفع نسبها إلى زهرة بن كلاب ، فهى زهرية أيضا .. أسلمت وهاجرت .

وهو من خؤولة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن السيدة آمنة بنت وهب — أمه عليه السلام — من بنى زهرة بن كلاب ، ولذا كان يقال لعبد الرحمن : خال النبى صلى الله عليه وسلم .

وكان اسمه فى الجاهلية : عبد عمرو .. وقيل : عبد الحارث .. وقيل : عبد الكعبة ، فغير النبى صلى الله عليه وسلم اسمه ، وسماه : عبد الرحمن ...

٢ — مولده :

وولد رضى الله عنه بعد عام الفيل بعشر سنوات .. فهو أصغر سنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشر سنوات ، لأنه — عليه السلام — ولد عام الفيل ... فكانت سنة على هذا ، حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثلاثين سنة .

٣ — إسلامه :

لما بعث عليه السلام ، آمن به أبو بكر رضى الله عنه ، وكان أبو بكر محببا فى قومه ، فجعل يدعو أقربهم اليه إلى الإيمان بالدين الجديد ، فكان عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، من أول نفر استجاب لأبى بكر ، قال ابن اسحاق : « فجعل أبو بكر يدعو إلى الله

وإلى الاسلام من وثق به من قومه ممن يغشاه ويجلس اليه ، فأسلم بدعائه فيما بلغني : عثمان بن عفان .. والزبير بن العوام .. وعبد الرحمن بن عوف .. وسعد بن أبى وقاص .. وطلحة بن عبيد الله ؛ فجاء بهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين استجابوا له ؛ فأسلموا ، وصلوا[1] » .. فلم يسبق هؤلاء إلى الإيمان سوى أبى بكر ، وخديجة رضى الله عنهما ، وعلى كرم الله وجهه ، وزيد ابن حارثه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . وكان ذلك قبل أن يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم بن أبى الأرقم ..

٤ — صفته ، ومجمل سيرته فى الاسلام :

قال ابن عبد البر فى الاستيعاب : وكان من المهاجرين الأولين ، جمع الهجرتين جميعاً؛ هاجر إلى أرض الحبشة ، ثم قدم قبل الهجرة ، وهاجر إلى المدينة ، وآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع ، وشهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى دومة الجندل ، إلى بنى كلب وعمّمه بيده ، وسدلها بين كتفيه ، وقال له : « سر باسم الله » وأوصاه بوصاياه لأمراء سراياه ، ثم قال له : « إن فتح الله عليك ، فتزوج بنت مليكهم — أو قال بنت شريفهم — الإصبغ بن ثعلبة الكلبى » ؛ فتزوج بنته تماضر بنت الإصبغ وهى أم ابنه أبى سلمة الفقيه

وقد جرح بغزوة أحد احدى وعشرين جراحة وأصيب فى رجله ، فكان يعرج .. وقد ذكروا من صفته أنه كان رجلا طويلا ، أبيض ، مشربا بالحمرة ، حسن الوجه ، رقيق البشرة .. وروى عن سهلة بنت عاصم زوجته قالت : كان عبد الرحمن بن عوف أبيض أعين ، أهدب الأشفار ، اقنى ، طويل النسابين الأعليين ، ضخم الكفين ، غليظ الأصابع . . .

وقد روى فى وفاته أنه توفى سنة إحدى وثلاثين للهجرة ، وقيل سنة اثنتين وثلاثين ، قال ابن حجر فى الإصابة وهو الاشهر... فاذا اعتمدنا ذلك يكون قد توفى عن خمس وسبعين

(١) سيرة ابن هشام ج١ ص٢٣٦ — ٢٣٧ طبعة المطبعة الخيرية .

سنة ؛ وهو الذى اقتصر عليه ابن كثير فى تاريخه ، ويؤيده أنه ولد بعد عام الفيل بعشر سنوات ، فهو — إذا — قد أسلم وسنه ثلاثون عاما ، وهاجر وسنه ثلاث وأربعون سنة ، وعاش بعد الهجرة اثنتين وثلاثين سنة .

وتوفى رضى الله عنه فى خلافة عثمان ، وصلى عليه عثمان بوصية منه ، ودفن بالبقيع . .

٥ — السيد المطبوع :

كان رضى الله عنه صدرا مقدما فى مهمات الأمور لوفور عقله وخصائص السيادة فى نفسه ، وحسن تصرفه وبصره بما يجب أن يكون ، حتى لقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك إذ قال : « عبد الرحمن بن عوف سيد من سادات المسلمين[١] » . . وقد كان أحد الذين قدمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فشهدوا على المعاهدة المعروفة بصلح الحديبيه وهو مقام لا يختار له إلا من أهلته كفايته له[٢] . . . وحسبنا من ذلك تدبيره الأمر حين حضرت لوفاة عمر ، رضى الله عنه ، إذ رشحته خصائص النبالة والسيادة أن يكون محور الشورى — فى من يختار خليفة — إذ كانت كل القلوب مجمعة على تقديره والثقة به ، فأدار الأمر فى حكمة وورع وإنكار ذات ، حتى انتهت المهمة الدقيقة بما حمدته له الأمة .

ذلك أنه لما طعن عمر بخنجر المجوسى ، سقط ، وقال : « أفى الناس عبد الرحمن ابن عوف » ؟ قالوا : نعم يا أمير المؤمنين ، هو ذا ، قال : « تقدم ، فصل بالناس » . . فصلى عبد الرحمن بن عوف ، وعمر طريح ، ثم احتمل فأدخل داره[٣] ثم دعا عبد الرحمن ابن عوف فقال له : « إنى أريد أن أعهد إليك » أى بالخلافة .

قال عبد الرحمن : « أتشير على بذلك » ؟ أى أتأمرنى[٤] .

(١) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٧ طبعة المكتبة التجارية مع الاصابة .
(٢) امتاع الاسماع للمقريزى ص ٢٩٨ .
(٣) الطبرى ج ٣ ص ٢٦٤ مطبعة الاستقامة .
(٤) قال فى القاموس : أشار عليه بكذا ، أمره به .

قال عمر : « اللهم لا » . .

قال عبد الرحمن : « لا أدخل فيه أبدا »[١] .

وكاناوحدهما ، فاستكتمه عمر قائلا : « فهب لى صمتا حتى أعهد إلى النفر الذين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض » وهم : « عثمان ، وعلى ، وعبد الرحمن ابن عوف ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبى وقاص ، وسعيد ابن زيد بن عمرو ابن نفيل . . . ولكن عمر أخرج هذا الأخير لأنه قريبه ، وحصر الخلافه فى أحد الستة الآخرين .

قال ابن الأثير : « فلما أصبح عمر دعا عليا وعثمان ، وسعدا ، وعبد الرحمن ، والزبير ابن العوام ، فقال لهم : إنى نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ، ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم ، وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنكم راض »[٢] . . ثم قال : « فإذا مت فتشاوروا ثلاثة أيام ؛ وليصل بالناس صهيب ؛ ولا يأتين اليوم الرابع ، إلا وعليكم أمير منكم » . . : « وطلحة شريككم فى الأمر ، فإن قدم فى الأيام الثلاثة ـ وكان غائبا ـ فأحضروه أمركم وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه ، فامضوا أمركم ».... ثم جعل يزكى كل واحد من هؤلاء الستة ، فلما زكى عبد الرحمن قال : « نعم ذو الرأى عبد الرحمن بن عوف ، مسدد رشيد ، له من الله حافظ ، فاسمعوا منه »[٣] . . . وقال لابنه عبد الله بن عمر : « إن اختلف القوم فكن مع الأكثر ، وإن كانوا ثلاثة وثلاثة فاتبع الحزب الذى فيه عبد الرحمن بن عوف[٤] ؛ وقال للمقداد بن الأسود : « فإن رضى ثلاثة رجلا وثلاثة رجلا فحكم عبد الله بن عمر فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف ، واقتلوا الباقين إن رغبوا عما دخل فيه الناس»[٥] .

---

(١) الكامل لابن الاثير جـ ٣ ص ٣٥ المطبعة الأزهرية .

(٢) ابن الأثير حـ ٣ ص ٣٢ .

(٣) تاريخ الطبرى ج ٣ ص ٢٩٣ — ٢٩٤ .

(٤) الطبرى ج ٣ ص ٢٦١ .

(٥) الطبرى ج ٣ ص ٢٩٤ .

ذلك حكم عمر ورأيه فى نبالة عبد الرحمن بن عوف وسيادة نفسه ؛ وما كان عمر يوما من الأيام رجل هوًى ، فكيف وهو فى آخر عهده بالدنيا يجتهد رأيه فى أخطر ما يتعلق به أمر الجماعة ؟

وخلائق الرياسة فى نفس الرجل العظيم تقنع بتحقيق ذاتها فى عالم الواقع مُثلا كريمة ، وسيرة عفة محببة : تحمل عن الناس ولا تحمل عليهم .. وتتواضع فى رفعة ، وتترفع فى تواضع وترى ذلك أسعد بهجتها ورضاها . . . ولا أرب لهـا بعد ذلك فى مظاهر الرياسة الحسية ومايتنافس عليه الناس من شأنها . . . وذلك ما كان من عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه بعد موت عمر ، إذ ضرب مثلا عالياً فى إنكار الذات والزهد فى الرئاسة ، فإنه بعد أن أعلن إلى عمر — كما رأينا فيما مضى — عزوفه عنها قائلا : « والله لا أدخل فيه أبداً » ظل على ماهو عليه زهداً فيها ، وإباء لها ؛ بل إن الأمر حين دخل طوره الجدى فى الاختيار لم يكن بالنسبة له إلا تجربة واقعية ، كشفت معدن النفاسة فى نفسه ، فإذا نبالة النفس وسيادتها أصدق ماتكون ... ذلك أنه رضى الله عنه حين اجتمع الملأ الستة بعد وفاة عمر رضى الله عنه لاختيار الخليفة من بينهم ، خشى الفرقة وانتكاث الوحدة ! ! !

لم يتهم أحدا منهم فى نفسه بحب الرئاسة ، لكنه يدرك ببصيرته أن استشراف النفوس لها ، من شأنه أن يعقد الأمور ، ويثير الخلاف ، وينقض العروة المجتمعة ، فأراد أن يأخذ السبيل على تلك الآفة ؛ فعرض على إخوانه أن ينخلع أحدهم عن ترشيح عمر له ، فلا يكون له حق الترشيح ولا حق التولى ، إلا أن يكون أمينهم فى اختيار من يراه منهم أرضى لله ورسوله ، وعليهم أن يقروا من يختاره ويؤازروه . . . . وكأن الاقتراح جاء مفاجأة ، فنظر بعضهم إلى بعض وسكتوا ، وهنا خطا رضى الله عنه خطوته الرائعة ، فعرض عليهم أن يخرج هو مما أدخله فيه عمر ، فلا يلى الخلافة ، ولا يرشح لهـا نفسه ، ويكون أمينهم فى اختيار من يراه من بينهم أرضى لله ، وعليهم أن يقبلوا من يختار . . . فكلهم رضى هذا الاقتراح .... قال الطبرى : قال عبد الرحمن بن عوف : « أيكم يخرج منها نفسه ، ويتقلدها — أى يتقلد تبعة الاختيار — على أن يوليها أفضلكم ؟ فلم يجبه

أحد . . فقال : فأنا أنخلع منها ؛ فقال عثمان : أنا أول من رضى ، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أمين فى الأرض ، أمين فى السماء » فقال القوم قد رضينا[١] » ، وروى ابن عبد البر فى الاستيعاب عن ابن عمر أن عبد الرحمن بن عوف قال لأصحاب الشورى : « هل لكم أن اختار لكم وأنتفى منها ؟ فقال على رضى الله عنه : أنا أول من رضى فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أنت أمين فى أهل السماء ، وأمين فى أهل الأرض[٢] » . . .

ولكن عبد الرحمن رضى الله عنه كان حصيفاً كيسا ، فلم يعتمد ثقتهم به وحدها ، ولم يهجم على الأمر هجمة لاروِيَّة فيها ولا استئناس ، بل أراد أن يستبرئ لدينه وعرضه ، ويمهد للأمر فى نفوس الناس ، قال الطبرى : « ودار عبد الرحمن لياليه يلقى أصحاب رسول الله ﷺ ، ومن وافى المدينة من أمراء الأجناد وأشراف الناس يشاورهم ، ولا يخلونَّ برجل إلا أمره بعثمان»[٣] .

وروى البخارى فى صحيحه عن المسور بن مخرمه : قال : «طرقنى عبد الرحمن بعد هجع من الليل ، فضرب الباب حتى استيقظت ، فقال : ألا أراك نائما ؟ فو الله ما اكتحلتُ هذه الثلاث بكثير نوم ! : فادع إلى الزبير وسعدا . . فدعوتهما له ، فشاورهما ثم دعانى فقال : ادع لى عليا ، فدعوته ، فناجاه حتى ابْهارَّ الليل . . ثم قال : ادع لى عثمان ، فدعوته ، فناجاه حتى فرق بينهما المؤذن للصبح . . فلما صلى الناس الصبح ، اجتمع أولئك الرهط — رهط الشورى — عند المنبر ، فأرسل عبد الرحمن إلى من كان خارجا من المهاجرين والأنصار ، وأرسل إلى أمراء الأجناد — وكانوا قد وافوا تلك الحجه مع عمر — .. فلما اجتمعوا ، تشهد عبد الرحمن فقال : « أما بعد ياعلى ، فإنى قد نظرت فى أمر الناس ، فلم أرهم يعدلون بعثمان ، فلا تجعل على نفسك سبيلا ، وأخذ بيد عثمان فقال :

---

(١) الطبرى ج ٣ ص ٢٩٥ .

(٢) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٧ ورواه أيضاً عن ابن عمر أبونعيم فى الحلية وعبارة عبدالرحمن : هل لكم أن أختاره لكم وأنتفى منها ؟

(٣) الطبرى ج ٣ ص ٢٩٦ .

أبايعك على سنة الله وسنة رسوله،والخليفتين من بعده .. فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس ، والمهاجرون والأنصار ، وأمراء الأجناد ، والمسلمون[١] » .

ومن هذا كله نرى أن خصائص عبد الرحمن جعلته قطب الجماعة فى هذا الأمر الجلل، وما كان ليبلغ ذلك لو لم تكن خصائص ذات امتياز وأثر معلوم محمود فى نفوس الناس .

بل كان من القلائل الذين تسمح لهم منازلهم بمراجعة أمير المؤمنين فيما يحصى عليه من الخطأ ، أو ينكر عليه من أمر ... وقد حدث أن عثمان رضى الله عنه صلى بالناس بمنى — أى فى الحج — الصلاة الرباعية أربعا ، لا اثنتين كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتكلم الناس فى ذلك وأعظموه ، فذهب عبد الرحمن بن عوف إلى عثمان رضى الله عنه فقال له :

— ألم تصل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا المكان ركعتين ؟

قال عثمان : بلى —

قال عبد الرحمن : أفلم تصل مع أبى بكر ركعتين ؟

قال عثمان . بلى

قال عبد الرحمن : أفلم تصل مع عمر ركعتين ؟

قال عثمان : بلى

قال عبد الرحمن : ألم تصل صدرا من خلافتك ركعتين ؟

قال عثمان : بلى .. فاسمع منى يا أبا محمد ! إنى أخبرت أن بعض من حج من أهل اليمن وجفاة الناس قالوا فى عامنا الماضى : إن الصلاة للمقيم ركعتان ، هذا إمامكم عثمان يصلى ركعتين . . . وقد اتخذت بمكة أهلا ، فرأيت أن أصلى أربعا لخوف ما أخاف على الناس .. ولى بالطائف مال ، فربما اطلعته فأقمت فيه بعد الصدر . . .

(١) صحيح البخارى كتاب الأحكام .

فقال عبد الرحمن ما من هذا شىء لك فيه عذر . . أما قولك قد اتخذت أهلا ، فزوجتك بالمدينة تخرج بها إذا شئت ، وتقدم بها إذا شئت ، إنما تسكن بسكناك . . وأما قولك : ولى مال بالطائف ، فإن بينك وبين الطائف مسيرة ثلاث ليال ، وأنت لست من أهل الطائف . . وأما قولك يرجع من حج من أهل اليمن وغيرهم فيقولون : هذا إمامكم عثمان يصلى ركعتين وهو مقيم ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتين وهو مقيم ، فقد كان رسول الله حى ينزل عليه الوحى ، والناس يومئذ الإسلام فيهم قليل ، ثم أبو بكر فعل ذلك ، ثم عمر ، فضرب الإسلام بجرانه فصلى بهم عمر حتى مات ركعتين[1] » .

ولا يراجع رئيس الدولة هذه المراجعة إلا رجل يحس أنه يحمل من التبعات الأدبية العامة — بحكم سيادته وعلو همته — مثل ما يحمل أمير المؤمنين بصفته الرسمية ؛ وهو مكان لا يبلغه كل من رامه إلا أن ترشحه له فطرته . . . على أن شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم له بالسيادة والأمانة تغنى فى الدلالة على المراد ما لا يبلغه أى شاهد .

علمه

وكان رضى الله عنه من أجل علماء الصحابة ، بما تلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحسبك أنه كان يفتى فى المدينة على عهده ، عليه الصلاة والسلام . . وقد عقد ابن سعد فى الطبقات فصلا فى « ذكر من كان يفتى بالمدينة ، ويقتدى به من أصحاب رسول الله ﷺ ، على عهد رسول الله ﷺ » روى فيه قول دينار الأسلمى : « كان عبد الرحمن ابن عوف ممن يفتى فى عهد رسول الله ، وعهد أبى بكر ، وعهد عمر ، وعثمان ، بما سمع

(١) الطبرى ج ٣ ص ٣٢٢ ... وقد يبدو لنا فى عصرنا هذا أن ما حصل من عثمان لا يستوجب تلك المراجعة ، وذلك أن الطابع المدنى هو الغالب على أكثر حكومات هذا العصر فهى تعنى بالأمن ، وإقرار الحقوق ، وتنظيم المصالح ، وتدع إلى الناس حرية إقامة شعائرهم . أما الإسلام فحكومته ربانية تعنى بالدين والدنيا جميعاً ، وتجعل الدين أساس الدنيا ، وتقوم أعمال الناس على أساس تقويم العقائد وحراستها وتعنى بالصلاة وحمل الناس على إقامتها بمثل ذلك ، وليس لمن ولى أمر المسلمين أن يحدث فى الصلاة تغييراً بزيادة أو نقص عما تركنا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . لذلك أعظم الناس ما فعله عثمان رضى الله عنه وراجعه عبد الرحمن بن عوف على النحو الذى نقله الطبرى .

من النبي ﷺ[1] ... وقد روى المحب الطبرى أن عمر خرج إلى الشام ، فلما بلغ «سرع» أخبر أن الوباء قد نزل بالشام ، فجمع أصحاب رسول الله فاستشارهم ، فاختلفوا ، فوافق رأيه رأى القائلين بالرجوع فرجع .. فجاء عبد الرحمن بن عوف ، وكان متغيبا فى بعض حاجته ، فقال . إن عندى من هذا علما ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا وقع بأرض ، فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها ؛ فلا تخرجوا فراراً منه[2] » .

وروى البخارى أن عمر رجع إلى رأيه فى أخذ الجزية من المجوسى . . . وجاء فى الصحيحين — واللفظ لمسلم — أن النبى صلى الله عليه وسلم جلد فى الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين ، فلما كان عمر ، ودنا الناس من القرى والريف ، قال : ما ترون فى جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن نجعلها كأخف[3] الحدود ؛ فجلد عمر ثمانين » .

قال ابن حجر فى الإصابة : روى عنه أولاده : إبراهيم ، وحميد ، وعمر ، ومصعب ، وأبو سلمة ، وابن ابنه المسور بن إبراهيم ، وابن اخته المسور بن مخرمه . . وابن عباس وابن عمر ، وجبير بن مطعم ، وجابر بن عبد الله ؛ وأنس ، ومالك ابن أوس ، وعبد الله بن عامر بن ربيعه ، ومجالد بن عبده ، وآخرون .

فضله ومنزلته :

فى غزوة تبوك قال المقريزى « ولما كان — عليه السلام — بين الحجر وتبوك ذهب لقضاء حاجته — وكان إذا ذهب لذلك أبعد — فتبعه المغيرة بن شعبة بماء فى

---

(١) طبقات ابن سعد ج ٧ ص ٣٤ ، وذكره ابن حجر أيضاً فى الإصابة .

(٢) الرياض النضره ج ٢ ص ٣٨٢ طبعة أبو العز — والحديث فى الصحيح .

(٣) أخف حد ورد فى القرآن الكريم ، هوما تضمنه قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة — وقد قبل عمر رأى عبد الرحمن بن عوف وجلد على شرب الخمر ثمانين جلدة » .

إداوة[١] بعد الفجر فأسفر الناس بصلاتهم حتى خافوا الشمس ، فقدموا عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ليصلى بهم . . فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من حاجته صب عليه المغيرة من الإداوة . ، فغسل وجهه ، ثم أراد أن يغسل ذراعيه فضاق كم الجبة — وكان عليه جبة رومية — فأخرج يديه من تحت الجبة ، فغسلهما ، ومسح خفيه .. وانتهى إلى عبد الرحمن وقد ركع بالناس ركعة ؛ فسبح الناس حين رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل عبدالرحمن يريد أن ينكص وراءه ، فأشار إليه عليه السلام .. أن اثبت ! فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن ركعة. فلما جلس عبد الرحمن تواثب الناس، وقام صلى الله عليه وسلم للركعة الباقية ثم سلم بعد فراغه منها ، وقال للناس : « أحسنتم ». ... وقال : « إنه لم يتوف نبى حتى يؤمه رجل صالح من أمته »[٢] .

وروى ابن سعد فى الطبقات هذا الخبر عن المغيرة بن شعبة ، بأطول من هذا ، وفى نهايته : «وقال النبي صلى الله عليه وسلم حين صلى خلف عبدالرحمن بن عوف : « ماقبض نبى قط حتى يصلى خلف رجل صالح من أمته[٣] » .

وعلق الحافظ ابن كثير على صلاة النبى خلف عبد الرحمن بن عوف بقوله : وهذه منقبة عظيمة لاتبارى[٤] » .

وفى غزوة الفتح تقاول عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد ، فقال خالد مغلظا القول لعبد الرحمن : « تستطيلون علينا بأيام سبقتمونا بها » ؟ ! ، فلما علم النبى صلى الله عليه وسلم بذلك قال : « لا تسبوا أصحابى ، فو الذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ، مابلغ مد أحدهم ، ولا نصيفه[٥] » .

---

(١) الإداوة : إناء صغير من جلد .
(٢) إمتاع الأسماع ص ٤٥٧ .
(٣) الطبقات ج ٨ ص ١٢٨ ، ج ٩ ص ١ .
(٤) تاريخ ابن كثير ج ٧ ص ١٦٤ .
(٥) رواه أحمد وقال ابن كثير هو فى الصحيح .

ونقل المحب الطبرى فى الرياض النضرة عن الواحدى وأبى الفرج أن قول الله تعالى « الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لايتبعون ماأنفقوا مناولا أذى » . الآية ، نزل فى عبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ؛ وكان لعثمان صدقاته ونفقاته ، أما عبدالرحمن ، فقد جاء النبى بأربعة آلاف درهم صدقة ، وقال : كان عندى ثمانية آلاف ، فأمسكت أربعة آلاف لنفسى وعيالى ، وأربعة آلاف أقرضتها ربى عز وجل ، فقال صلى الله عليه وسلم : « بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أعطيت » ونزلت الآية فى ذلك[1] .

وكان رضى الله عنه شديد البر والرعاية لأمهات المؤمنين ، ذكر بن الجوزى فى صفة الصفوة عن المسور بن مخرمة ، قال : باع عبدالرحمن بن عوف أرضاً له من عثمان بأربعين ألف دينار ، فقسم ذلك المال فى بنى زهرة ، وفقراء المسلمين ، وأمهات المؤمنين و بعث إلى عائشة معى بمال من ذلك المال ، فقالت عائشة : أما إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «لن يحنو عليكم بعدى إلا الصالحون » ، سقى الله ابن عوف من سلسبيل الجنة[2].

وذكر ابن حجر فى الإصابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذى يحافظ على أزواجى من بعدى هو الصادق البار » « فكان عبد الرحمن بن عوف يخرج بهن ويحج معهن ، ويجعل على هوادجهن الطيالسة ، وينزل بهن فى الشعب الذى ليس له منفذ[3] » .

* * *

الوجدان الحى :

حياة باطن الإنسان هى وجوده الحق .. فالنفس الإنسانية كمحيط واسع زاخر عميق ، فى أعماقه لآلئه ، وجواهره ، وسائر معادنه النفيسة ، وليس بالسطح إلا ماتنعته بالسطحية والتفاهة .

(١) الرياض النضرة ج ٢ ص ٣٧٨ .
(٢) صفة الصفوة ج ١ ص ١٣٧ .
(٣) الإصابة ج ٢ ص ٤٠٩ .

ونفائس الباطن التى نعنيها ، هى مبادئ فطرة الله فى الإنسان ، ومثلها العليا ، ومايتعلق بذلك من فضائل وأخلاق و بصائر فى تمييز حقائق القيم ، غثها وثمينها خيرها وأدناها . . .

فإذا عاش المرء فى وجوده السطحى يتفاعل مع ظاهر الحياة الدنيا ، فهو الكائن التافه الذى لاوزن له ، وإن استطاع بأناقة مظهره ، ولباقة حركته ، ولطف مداخله — أو بنحو ذلك من الأسباب — أن يحدث لنفسه ذكرا بين الناس ، أو يبنى لها فيهم مكانا يرهب به أو يؤمل أو يحسد ، « لايغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد ، متاع قليل ، ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد »(١) .... أما إذا هدى بوحى الله ، أو إرشاد المصلحين ، أو بمحض تأمله فى آيات الله حوله ، إلى أعماق نفسه التى هى حقيقة وجوده، فقد حى بوعيه وكل مداركه مع ماهنالك من نفائس الروح ، وحقائق الإيمان؛ فكانت هى نور وعيه ، وشغل وجدانه ، وطابع سلوكه ، وروح تصرفه ، ومرجع أخذه وعطائه فى كل أمر . . .

وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه من أولئك الميامين الذين هدوا إلى حقائق وجودهم بإرشاد مولانا رسول الله ﷺ ، ووحى الله المبارك ، فحيت سرائرهم ، وجاشت أعماقهم بأنفس درر الأخلاق ، وشمائل الإيمان وحب الحق تبارك وتعالى ، وعزائم النظر إلى الدار الآخرة — فكان بحق .

من الرجال المصابيح الذين هموا   كأنهم من نجوم حية صنعوا

أخلاقهم نورهم ، من أى ناحية   أتيت تنظر فى أخلاقهم سطعوا

لذلك كان رضى الله عنه فى شغل عن طبع الرياسة فى نفسه ، قانعا منها برياسة الخلق ، وشرف السلوك ، زاهداً فيما بين يديه من المال ، جاعلا تجارته فى الدنيا سبيلا إلى تجارته فى الآخرة ، فكان من المثل الحية التى عمرت الدنيا ، وثمرت فيها وعدلت مقاييسها على أنماط المثل العليا بوحى من الباطن الحى ، وفطرة الله المستكنة فى كياننا الخطير .

---

(١) ١٩٦ ، ١٩٧ آل عمران .

وكان رضى الله عنه فى شغل بوجدان حياته الباطنة ، وإقبال على تزكية نفسه وتطهيرها ، وإعدادها نقية طيبة للقاء الله عز وجل .. وكان ذلك يستغرق همه بينه وبين نفسه ، ويحذر أن يستدرج عنه إلى فتنة المال ، أو الزهو بطبع السيادة .

وبلغ من حذره أنه كان يخشى ذلك على نفسه ، ويراه مدرجة إلى الهلاك عند الله ، فقد روى ابن سعد فى الطبقات ؛ أن المسور بن مخرمه فرح إذ حصرت الخلافة فى ستة يوم الشورى ، منهم عبد الرحمن بن عوف المتميز برضا الجميع ، وود لو آلت الخــــلافة إلى عبد الرحمن ، فإن أباها فإلى سعد بن أبى وقاص .. ولقيه عمرو بن العاص ، فقال يامسور ، إن خالك — أى عبد الرحمن بن عوف — خير الجميع ، فماظنه بالله إن اختار للخلافة رجلا هو يعلم أنه خير منه ؟ . . فإذا رغبة عمرو تلتقى مع رغبة المسور ، فحضر المسور إلى عبد الرحمن يذكر له رغبة الناس فى أن يلى هذا الأمر ، فقال عبد الرحمن : « من قال ذلك ؟ »

قال المسور : « لا أخبرك »

قال : « لئن لم تخبرنى لا أكلمك أبداً »

قال المسور : « فقلت عمرو بن العاص »

« فقال عبد الرحمن : فوالله لأن تؤخذ مدية فتوضع فى حلقى ، ثم ينفذ بها إلى الجانب الآخر أحب إلى من ذلك[1] » .

فهذا السيد الأصيل المطبوع كان يفر من شارات الرياسة حذر أن توبقه عند الله ، ويراها أخطر على نفسه من مدية تنفذ فى حلقه إلى قفاه . . كان يفر من الحياة فى عالم الشكل والصورة لأنه عالم الموت والركود ، إلى عالم القيم والحقائق وروح المبادىء لأنه حقيقة الحياة ومعدن الشرف والسيادة . . . كان دائم العزوف عن المظاهر ، والعناية بلباب الحق وجوهر الأمور . . وجدٌ فى ذلك حتى كان مثال التواضع فى الناس ، فى سلوكه ومظهره ، يعمل بيده مع عبيده وخدمه فى زراعته وتجارته ، شأنه شأنهم ،

---

(١) طبقات ابن سعد ج ٩ ص ١٣٢ طبعة بيروت

ولباسه لباسهم حتى كان لايعرف من بينهم ، فقد حدّث سعيد بن جبير : « كان عبد الرحمن ابن عوف لايعرف من عبيده[١] » .

ذلك بعض فراره فى نفسه من فتنة الرياسة . . . أما فراره من فتنة المال ، فلم يتخذ بها سبيل التخلى عن تثميره وجمعه ، بل اتخذ وصف الهرب النفسى من زينتة ، والحذر أن تعلق شهوته بقلبه ، فيقصر به ذلك عما يريد عند الله ، فلم يكن له من هم فى مواقف العبادة إلا أن يلوذ بالله من ضعف نفسه ... روى ابن عبد البر عن أبى الهياج قال : « رأيت رجلا بعرفات وهو يقول : «اللهم قنى شح نفسى . : فسألت عنه . فقالوا هذا عبد الرحمن ابن عوف »[٢].

وروى المحب الطبرى فى الرياض أن عبد الرحمن بلغ من تواضعه وزهده أنه كان — على سعة غناه — يعمل بيده فى زراعته ، ولو شاء لكفاه عبيده ، ولقد رآه أحد شباب المدينة مرة فى أرضه بالجرف ، وهو يحول الماء بمسحاة فى يده ، وقد طرح عنه رداءه ، وليس عليه سوى الإزار فاستحيى عبد الرحمن من الشاب الذى يلتمس القدوة فى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . . استحيى منه لا لأنه رآه يعمل بيده من عمل العبيد مالا يليق بالساده ، بل لأنه اعتبر هذا العمل — على مافيه من تواضع — ضرباً من الفتنة بالمال ، والإغراق فى خدمة الدنيا ، واعتذر إلى الشاب قائلا : « ابتلينا بالضراء فصبرنا ، وابتلينا بالسراء فلم نصبر[٣] » . . وكان يفر من وجدانه ذلك إلى الصلاة ، يطيل بها مناجاته ، ويغرق فيها مايعترض همته من عوائق دون المثل الأعلى . . . روى صاحب الإصابة أن عبد الرحمن كان يصلى قبل الظهر صلاة طويلة فإذا سمع الأذان شد عليه ثيابه وخرج[٤] » . . ومع ذلك كان يشعر بأن ثمت صراعا فى دخيلة نفسه بين المال ووازعه

---

(١) صفة الصفوة ج ١ ص ١٣٨

(٢) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٨

(٣) الرياض النضره وأخرج الأثر أيضاً أبو نعيم فى الحلية .

(٤) الإصابة ج ٢ ص ٤٠٩ .

إلى الله ، فيشكو ذلك إلى من يعرف ويفضى إليه بمخاوفه أن ينتصر المال فيهلك ، روى ابن عبد البر عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : دخل على عبد الرحمن بن عوف ، فقال يا أمه ، قد خشيت أن يهلكنى كثرة مالى !! أنا أكثر قريش كلهم مالا ! ، قالت : يابنى تصدق — وفى رواية أنفق — فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن من أصحابى من لايرانى بعد أن أفارقه[1] » . . .

وسنرى العجب فى عزوفه عن الدنيا وشهوات الطعام عند الكلام على سيرته فى ماله .

شهادة النبى صلى الله عليه وسلم له :

روى صاحب الرياض النضرة أن رسول الله صلى الله عليه ، أعطى رهطا — فيهم عبد الرحمن بن عوف — ولم يعطه ، فخرج حزيناً خشية أن يكون ثمت أمراً أغضب الرسول عليه فجعله يعرض عنه فلم يعطه كما أعطى سواه ... فلقيه عمر بن الخطاب ، فقال: مابك ؟ فأخبره عبد الرحمن ، فدخل عمر على النبى صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بخبر عبد الرحمن ، فقال عليه الصلاة والسلام ، « ليس بى سخط ، ولكنى وكلته إلى إيمانه[2] » . . . فهو عليه السلام يثبت إيمان قوم بالعطايا ، أما عبد الرحمن ففوق ذلك ، فله من عطايا الإيمان ماهو أنفس من الدنيا ، وأثبت من الراسيات وتلك شهادة من صاحب البصائر فى الرجال — صلى الله عليه وسلم — تنضر وجه ابن عوف ، وتجعله علما من صفوة المؤمنين . . . وكثيراً ما كان يلحظ — عليه السلام — ذلك الإيمان فى ضمير عبد الرحمن رضى الله عنه ، ويشيد به ، ويتعهده ، فقد روى أبو نعيم فى الحلية أن رجلا « قرأ عند النبى ﷺ ، وكان لين الصوت ، أولين القراءة — فما بقى أحد من القوم إلا فاضت عينه غير عبد الرحمن بن عوف ؛ فقال رسول الله ﷺ « إن لم يكن عبد الرحمن بن عوف فاضت عينه ، فقد فاض قلبه »[3] .

(١) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٩ .
(٢) الرياض النضرة ج ٢ ص ٣٨١ وقال أخرجه عبد الرزاق .
(٣) حلية الأولياء جـ١ ص ١٠٠ .

وروى الترمذى والإمام أحمد رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ بشر عبد الرحمن ابن عوف بالجنة ، مع تسعة آخرين من الصحابة هم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبى وقاص وأبو عبيدة بن الجراح ، وسعد بن زيد بن عمرو ابن نفيل أحد قرابة عمر بن الخطاب . . فعن عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله ﷺ قال : « أبو بكر فى الجنة ، وعمر فى الجنة ، وعثمان فى الجنة ، وعلى فى الجنة ، وطلحة فى الجنة ، والزبير فى الجنة ، وعبد الرحمن بن عوف فى الجنة ، وسعد بن أبى وقاص فى الجنة ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل فى الجنة وأبو عبيدة بن الجراح فى الجنة»[(١)] .

على أن الترمذى روى هذا الحديث عن غير عبد الرحمن بن عوف ، رواه عن سعيد ابن زيد بن عمرو بن نفيل ، قال : قال رسول الله ﷺ « أبو بكر فى الجنة ، وعمر فى الجنة . . . إلى أن قال وعبد الرحمن بن عوف فى الجنة . . » وعد سعيد بن زيد التسعة ولم يذكر العاشر فقال القوم ننشدك الله يا أبا الأعور ، من العاشر ؟ فقال : نشدتمونى بالله ؟ أبو الأعور فى الجنه » — يعنى نفسه

سيرته فى ماله :

الذى لاشك فيه أن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه كان واسع الغنى مبسوط الرزق ، فقد كان تاجراً موفقاً . مجدوداً من الذين يصحبهم يمن الأرباح حيثما حلوا أورحلوا حتى لقد عبر عن حظه فيما يأتيه من رزق عفو صفو بقوله : « لقد رأيتنى ولو رفعت حجراً رجوت أن أجد تحته ذهباً أو فضة[(٢)] » .

وكانت بسطة هذا الرزق سبباً لغلو بعض الرواة ، أو مادة لخيالهم يصوغون منها ماشاءوا من أخبار ثرائه ونفقته وعتقه ليبلغوا من أذهان القراء ماشاءوا فى تصوير ثرائه وسخائه .

(١) أخرجه أحمد والترمذى والبغوى فى المصابيح الحسان .
(٢) طبقات ابن سعد ج ٨ ص ١٢٦

من ذلك مانقله المحب الطبرى فى الرياض النضرة قال : مرض عبد الرحمن بن عوف ، فأوصى بثلث ماله ، فصح ، فتصدق بذلك بيد نفسه ، ثم قال يا أصحاب رسول الله ، كل من كان من أهل بدر له على أربعمائة دينار فقام عثمان وذهب مع الناس فقيل له : يا أبا عمر ، ألست غنيا ؟ قال : هذه وصلة من عبد الرحمن لاصدقة ، وهو من مال حلال . . فتصدق عليهم فى ذلك اليوم بمائة وخمسين ألف دينار ، فلما جن عليه الليل جلس فى بيته وكتب جريده بتفريق جميع المال على المهاجرين والأنصار ، حتى كتب أن قميصه الذى على بدنه لفلان ، وعمامته لفلان ، ولم يترك شيئاً من ماله الا كتبه للفقراء ، فلما صلى الصبح خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هبط جبريل وقال يامحمد إن الله يقول لك : أقرئ منى على عبد الرحمن السلام ، واقبل منه الجريدة ثم ردها عليه ، وقل له ، قبل الله صدقتك ، وهو وكيل الله ، ووكيل رسوله ، ويصنع فى مال الله ما يشاء ، وليتصرف فيه كما كان يتصرف من قبل ، ولاحساب عليه ، وبشره[1] »

فالخبر على هذه الصورة واضح الغلو والكذب ، ذلك إلى أن كلا من ابن كثير فى تاريخه والبخارى فى تاريخه ذكر أن أهل بدر حين أوصى لكل منهم بأربعمائة دينار كانوا مائة ، فجملة ما أوصى به لهم أربعون ألف لا مائة وخمسون كما نقل المحب الطبرى عن سيرة الملاء . . . وقد كان الموضوع وصية حين حضرته الوفاه — كما ذكر ابن كثير[2] وهو توفى فى عهد عثمان رضى الله عنه أى بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن الملاء يذكر أن عبد الرحمن صلى صبح اليوم التالى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . فواقع التاريخ ينقض الخبر . . . ذلك إلى أنه قد جاءت الأخبار كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبدالرحمن يدخل الجنة حبوا ، أو زحفا وأنه يبطأ به عن إخوانه فى دخولها ، وذلك لطول ما يحاسب فى الموقف على ماله . . . ولكن الملاء مخترع الخبر يذكر ألاحساب على عبدالرحمن أصلا ، لأن جبريل نزل يكلف رسول الله عن الله أن يخبر عبد الرحمن بذلك . . .

---

(١) الرياض النضرة ج ٢ ص ١٧٦ — وقال أخرجه الملاء فى سيرته .

(٢) انظر ج ٧ ص ١٦٤ تاريخ ابن كثير والإصابة ج ٢ ص ٤٠٩ .

ومثل هذا فى الغلو ماروى عن جعفر بن برقان أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف أعتق ثلاثين ألف عبد ، فاذا كان ذلك حقا من عتق رجل واحد ، فكم بقى بالجزيره العربية من رقيق لم يحرر ؟ . . . إن عبد الرحمن جدير بأن يعتق بلا شك ، وقد ذكر ابن كثيرفى تاريخه أنه «أعتق خلقا من مماليكه(١) » .

أما أنه أعتق ثلاثين ألفا فذلك اختراع من لايبالى موقع كلامه من الصدق .

ذلك ونحوه خليق أن يدعونا إلى التريث فى الحكم على أخبار غنى عبد الرحمن ، ولاسيا ذلك الذهب الذى تركه ، واضطروا إلى قطعه بالفؤوس حتى مجلت أيدى الرجال ، فإنا لاندرى هل اشترى عبدالرحمن ذلك الذهب سبائك ، أوكان دنانيرومصوغاتفأذابها وسبكها . . وإذا كان ذلك أو ذاك فكيف حصل ، وهو تاجر حاجته إلى المال السائل أكثر من حاجته إلى ذلك الجمد فى تلك السبائك ؟ وهل يعتبر ذلك من قبيل كنز الذهب والفضة الذى حرمه الله ؟

* * *

ولنعرض لسيرته رضى الله عنه فى ماله .. فما بين أيدينا من الآثار يفهم منه أن تاريخه المالى بدأ عقب هجرته من مكه إلى المدينة ، وكل مراجع البحث ، ولاسيا كتب الحديث الصحيحةتروىأنه لما هاجر إلى المدينة آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه و بين سعد الربيع ، . . . فعرض عليه سعد أن يقاسمهماله وزوجتيه فى سماحه نفس وكرم خلق . قال ابن سعد فى الطبقات .

« فقال له سعد : أخى ، أناأكثر أهلالمدينة مالا ، فانظرشطر مالى فخذه . . وتحتى امرأتان ، فانظر أيهما أعجب إليك حتى أطلقها لك ، فقال عبد الرحمن بن عوف : بارك الله لك فى أهلك ومالك ، دلونى على السوق ، فدلوه على السوق .

(١) ابن كثير ج ٧ ص ١٦٤ .

وكانت بداية موفقة ، فاشترى وباع ، وربح . . وأخذت مواهبه تتفتح ، ويتفتح له السوق تبعا لذلك ، ويكثر ربحه نتيجة لها . . . وشغله ذلك مدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تزوج أثناءها لما صلح حاله ، فمضى إلى رسول الله وعليه أثر النعمة والزواج الجديد .

فقال له رسول الله: «مهيم»؟[١]

فقال عبد الرحمن : تزوجت امرأة من الأنصار .

فقال عليه السلام : « فما أصدقتها ؟ »

قال عبد الرحمن : وزن نواة من ذهب .

قال عليه السلام : أولم ولو بشاة » .

وظل يتجر حتى كثر ماله ، وبلغ من أمره « أن تزوج امرأة من الأنصار على ثلاثين ألفا»[٢]. . . وكانت قوافل تجارته تذهب وتجيء بين المدينة والشام ، ومصر ، وغيرهما ، وبلغ عدد إحدى قوافله سبعمائة راحلة ، فكانت إذا دخلت المدينة سمع لها رجة فى الناس، وقالوا : قافلة عبد الرحمن بن عوف .

وقد توفى عن ثروة طائلة ، قال أبو عمر بن عبدالبر : « كان تاجراً مجدوداً فى التجارة ، وكسب مالا كثيراً ، وخلف ألف بعير ، وثلاثة آلاف شاه ، ومائة فرس ترعى بالبقيع ، وكان يزرع بالجرف[٣] على عشرين ناضحاً[٤] ، فكان يدخل من ذلك قوت أهله سنة[٥] »إلى أن ذكر أن إحدى زوجاته الأربع صولحت على ربع الثمن من ميراثه فبلغ ثمانين

---

(١) مهيم : كلمة استفهام ، معناها : كيف حالك ؟ أو ما حدث لك ؟

(٢) قال المحب الطبرى : أخرجه الرازى والفضائلى — الرياض النضرة ٢ : ١٤٥ .

(٣) الجرف : مكان قرب المدينة .

(٤) الناضح : البعير يسقى عليها .

(٥) الاستيعاب ج٢ ص ٣٨٨ وذكره ابن سعد فى الطبقات ج ٩ ص ١٣٦ .

ألفاً . . أى أن الثُّمن كله للزوجات الأربع يبلغ ثلثمائة وعشرين ألفاً .. وتبلغ التركة كلها على هذا (٢ر٥٦٠ر٠٠٠) أى مليونى درهم وخمسمائة ألف وستين ألف درهم ، وهو مبلغ لا نستبعده ، إذا قرن إلى غيره من مقادير تركات بعض أغنياء الصحابة ، كعثمان والزبير رضى الله عنهما .

وكان رضى الله عنه يذهب فى نفقة ماله على توجيه الإسلام ،.. وللمال زينته التى يفتن بها القلوب عن الله . . فإذا فتن القلب عن الله تعالى ، فقد صرف عن مورد حياته ، ولا حياة له فى شىء بعد ذلك ، فكان ينفق إنفاق الزاهد الراغب فى التخلص من شىء يخافه على نفسه ، ولقد قدمنا إشارة إلى ذلك فى خبر ذهابه إلى أم المؤمنين أم سلمه رضى الله عنها ، يقول لها « يا أمه ، قد خفت أن يهلكنى كثرة مالى ، أنا أكثر قريش مالا[1] » . . وقد أجابته رضى عنها — أن شفاء ما فى صدره أن ينفق من ماله . . وهى شكوى لها دلالتها على مذهبه الذى ذكرناه ، فكان ينفق لا يبالى كثرة ما انفق إلا أن يبلغ رضوان الله تعالى والعصمة مما يتهدده . . ذكر ابن الجوزى فى الصفوة وأبو نعيم فى الحليه عن الزهرى أنه تصدق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بشطر ماله — أربعة آلاف — ثم تصدق بأربعين ألفاً ، ثم تصدق بأربعين ألف دينار ، ثم حمل على خمسمائة فرس فى سبيل الله — أى قدمها للمجاهدين — ثم حمل على ألف وخمسمائة راحلة فى سبيل الله[2] » أى لحمل المجاهدين وأمتعتهم وأزوادهم ..

وروى ابن سعد فى الطبقات أنه باع أرضاً له بأربعين ألف دينار ، فقسمها فى فقراء بنى زهرة ، وفى ذوى الحاجة من الناس ، وفى أمهات المؤمنين[3] » أى فى أزواج النبى صلى الله عليه وسلم . . .

---

(١) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٩ .

(٢) ج ١ صفة الصفوة ص ١٣٧ ، ج ١ حلية الأولياء ص ٩٥ ... ومن المراجع ما جعل الرواحل خمسائة فقط ، ومنها ما لم يذكر الأربعين ألف درهم .

(٣) الطبقات ج ٩ ص ٣٢ — ١٣٣ ذكره أيضاً فى الحلية وفى الصفوة والرياض النضرة .

وذكر فى الرياض النضرة عن الفضائلى — أنه أوصى بخمسين ألفاً فى سبيل الله[1] ، وذكر ذلك أيضاً ابن سعد فى الطبقات الكبرى وعبارته : « وأوصى فى السبيل بخمسين ألف دينار[2] » .

وقد قدمنا أنه أوصى — قبيل وفاته — «لكل رجل ممن بقى من أهل بدر بأربعمائة دينار . . وكانوا مائة — فأخذوها حتى عثمان وعلى ، وقال على : اذهب يابن عوف ، فقد أدركت صفوها ، وسبقت رنقها[3] » .

ذلك كله غير صدقاته التى سيرد ذكرها فيما بعد .

ونجد شغل عبد الرحمن بآخرته واهتمامه لها فيما يرويه عبد الله بن أبى أوفى رضى الله عنهما — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه — أجمع ما كانوا — فقال « إنى رأيت الليلة منازلكم فى الجنة » . . . ثم أقبل على أبى بكر رضى الله عنه وعرفه منزلته — ثم أقبل على عمر وعرفه منزلته — ثم أقبل على عثمان ، وعلى ، وطلحه ، والزبير ، وعرف كلا منهم منزلته ، ثم أقبل على عبد الرحمن بن عوف فقال لقد ابطؤوا بك عنا من بين أصحابى ، حتى خشيت أن تكون هلكت ، وعرقت عرقا شديداً ، فقلت لك ما أبطأ بك ؟ فقلت : يا رسول الله من كثرة مالى ، مازلت موقوفا محاسباً ، أسأل عن مالى من أين اكتسبته ، وفيما أنفقته ؟ !! فبكى عبد الرحمن ، وقال : يا رسول الله ، هذه مائة راحلة جاءتنى من تجارة مصر ، فإنى أشهدك أنها لفقراء أهل المدينة ، وأبنائهم ، لعل الله أن يخفف عنى ذلك اليوم[4] » . . . فالعمل للآخرة هو باعث تلك النفقة الكبيرة على ما نرى فى قوله : « لعل الله يخفف عنى ذلك اليوم » .

---

(١) الرياض النضرة ج ٢ ص ٣٨٥ .
(٢) الطبقات ج ٩ ص ١٣٦ .
(٣) البداية والنهايه لابن كثير ص ٧ ص ١٩٤ وانظر أيضاً الإصابة .
(٤) قال الحافظ المنذرى رواه الطبرانى والبزار واللفظ له .

وجاء فى طبقات ابن سعد ، والصفوة ، وحلية الأولياء ، وابن كثير ، أن عيرا سبعمائة راحلة ، قدمت المدينة من الشام فسمع لها بين أهل المدينة رجة ، فقالت عائشة — رضى الله عنها — ما هذه الرجه ؟ . . . فقال الناس ، هذه عير عبد الرحمن بن عوف سبعمائة بعير ، تحمل البر والدقيق والطعام — وفى رواية تحمل من كل شىء فقالت رضى الله عنها ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا » فبلغ ذلك عبد الرحمن ، فأتاها فسألها عما بلغه ، فحدثته ، فقال : فإنى أشهدك أنها بأحمالها وأقتابها[1] وأحلاسها[2] فى سبيل الله عز وجل[3] .

ونرى جده فى المنافسة على منازل الآخرة فيما يرويه البخارى قال : « أُتى عبد الرحمن بن عوف بطعام وكان صائما فقال : قتل مصعب بن عمير — وهو خير منى — فكفن فى بردة ، إن غطى رأسه ، بدت رجلاه ، وإن غطى رجلاه بدا رأسه . . وقتل حمزه — وهوخيرمنى — فلم يوجد له ما يكفن فيه إلا بردة ،ثم بسط لنا من الدنيا ما بسط —أو قال أعطينا من الدنيـــا ما أعطينا — وقد خشينا أن تـكون حسناتنا عجلت لنا ، ثم جعل يبكى حتى ترك الطعام[4] » . فالأمر فى ميزانه جد . وشغله بالآخرة يستغرق وقته ووجدانه . وما قدر له من سعة الدنيا لا يفتنه عما هو مشمر له . وما موازنته بين ما هو فيه من ثراء . وبين ما سبق به مصعب وحمزة من قتل وفقر . و إقراره بأن كلا منهما خير منه إلا أثر تلك الموازنة التى تصغر القيم الحسية الدنيوية . وترى الفوز الحق فيما يَـعد به الإيمان من درجات . . . وقد رأينـا عمق تلك الموازنة فى نفسه . حين جاش وجدانه بالبكاء . فبـكى حتى رفع الطعام من بين يديه . ولم يأ كل . . . وكان صائما . . .

---

(١) القتب : الرحل

(٢) الحلس : ما يوضع على ظهر البعير تحت الرحل .

(٣) الصفوة ج ١ ص ١٣٧ ، وطبقات ابن سعد حـ٣ ص١٣٢ ، حلية الأولياءج ١ ص٥٧ وتاريخ ابن كثير ج ٧ ص ١٦٤ .

(٤) قال المحب الطبرى فى الرياض انفرد بإخراجه البخارى .

وتسكرور البكاء على الطعام . فإن ما هو فيه من نعمة ما كان يثير نهمته ، ولا يبلغ في نفسه ما هي فيه من شغل بمن سبقها إلى الله ، وخوف من أن يقصر به الجهد دون المنزلة المرجوة ، فيزوى ذلك نفسه عن الطعام ، ولا يراه منقبة إلى جانب ما كان عليه غيره من تقشف وقلة . .

قال نوفل بن إياس الهزلى : « كان عبد الرحمن لنا جليساً ، وكان نعم الجليس ا وأنه مضى بنا حتى دخلنا بيته . ودخل فاغتسل ثم خرج فجلس معنا . وأتينا بصحفة فيها خبز ولحم . فلما وضعت بكى عبد الرحمن بن عوف . فقلنا له : يا أبا محمد ، ما يبكيك ؟ قال : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يشبع هو وأهل بيته من خبز الشعير . ولا أرانا أخرنا لما هو خير لنا(١) »

ولازمه وجدانه ذاك وبكاؤه ، وذكره مصعباً وحمزة ـ حتى لقد ذكرهما بمثل ما قدمنا حين حضرته الوفاة(٢) . . . رحمه الله . . .

---

(١) حلية الأولياء ج ١ ص ٩٩ والاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٩ .
(٢) الاستيعاب ج ٢ ص ٣٨٨ والرياض ج ٢ ص ٣٨٢ .

أبوذر الغفاري

« ما أظلت الخضراء ، ولاأقلت الغبراء ، من ذي لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر »

حديث شريف

« من سره أن ينظر الى زهد عيسى بن مريم فلينظر الى أبي ذر »

حديث شريف

١ — **نسبه واسمه ومبدأ امره** — شهرة قبيلته بقطع الطريق — تمرده بقطع الطريق كأنه سبع — اهتداؤه الى الله ، وصلاته قبل أن يلقى رسول صلى الله عليه وسلم . .

٢ — **إسلامه** — عودته الى قبيلته ودعوته فيها للإسلام — علمه : حرصه على طلب العلم . . اهتمام النبى بتعليمه — عبادته .

٣ — **شخصيته** : قوة الطبع ، وجيشان الروح القدس : دعامتا شخصية أبي ذر — صدقه فى كل أمر — نزوعه الى مواطن البأس — قوته فى تحقيق مثل العقيدة فى خاصة نفسه — عزوفه عن الإمارة والمال — نهجه الرائع فى التقشف آية صدقه فى عقيدته — الآخرة فى ذهنه وضميره تخطط له كل حياته — ضيقه الشديد بما يرى فى الناس من تهاون فى المثل الأعلى .

حاسته الاجتماعية : ضعف الكفاية الاجتماعية فى أبي ذر . . الرسول عليه السلام يخبره بذلك . . ظواهر ضعف كفايته الاجتماعية — ضعف تلك الكفاية لايعيبه فى الإسلام ولاينقص قدره مثقال ذرة . . . يمشى وحده ، ويعيش وحده ، ويبعث وحده — رجل إيمان لارجل دولة — الرسول يتعهده بما يقى الدولة آثار هذا الضعف — أثر النصح النبوى فى موقف أبي ذر من دعاة الفتنة أيام عثمان .

٥ — **رأيه فى المال** : أثر عقيدة الآخرة فى تكوين رأيه . . المال بعد ضرورات المعيشة — وظيفة روحية واجتماعية .

٦ — **أبو ذر فى الشام** : يطلب الى معاوية أن يقول مال المسلمين لامال الله .. يدعو الى إنفاق فضل المال . . . اجتماع الفقراء حوله وتذمر الأغنياء . . عثمان يستدعيه الى المدينة

٧ — **بينه وبين عثمان** : طلبه الى عثمان ألا يكتفى من الأغنياء بالزكاة ـ دعوته فى الناس أن يبذلوا فضول أموالهم — اقتران دعوته بظهور الفتنة — أبو ذر يبرىء نفسه لعثمان من شبه الفتنة — عثمان يرى لوقاية الدولة من الفتنة أن يقيم أبو ذر بالربذة . . . موت أبي ذر رضى الله عنه بالربذة .

أبو ذر الغفارى

١ — نسبه :

على طرف بادية العرب بجوار البحر الأحمر ، كان يمتد طريق القوافل بين مكة والشام ... وعلى هذا الطريق كانت تقيم قبيلة غفار ، التى ينسب إليها أبو ذر الغفارى .. رضى الله عنه .

وكانت تلك القبيلة — على عادة القبائل البادية — تغير على غيرها من الأحياء ، وكثيراً ما كانت تغير على القوافل المارة . . . أى أنهم كانوا قطاع طريق — قبل أن يهديهم الله للإسلام — على أشد ما يكون قاطع الطريق فى بادية جاهلة منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام ، حيث كانت القوة منشأ الحقوق ، وحيث كان السلب والنهب ديدن من يستطيع من الأقوياء والضعفاء . . ولقد كان لغفار فى ذلك شهرة مخوفة آثمة ، حتى أن أبا ذر لما جاء رسولَ الله ليسلم — وهو مستخف بالدعوة — وسأله عليه السلام : ممن أنت ؟ فقال : من غفار ، أحدثت الإجابة فى ذهن رسول الله عجباً ، وشرد بخياله فى دهشة إلى بعيد ووضع يده على جبهته مستعظما أن يأتى من تلك القبيلة من يرغب فى الإسلام وهومايزال يدعو إليه سراً . . قال أبو ذر : فلما قلت من غفار « أهوى بيده إلى جبهته !! فقلت فى نفسى : كره أن انتميت إلى غفار[1] » .

تلك قبيلة غفار البدوية التى أسلمت ببركة أبى ذر ، وحسُن إسلامها . . وإليها ينسب رضى الله عنه ، كما أسلفنا . . .

أما اسمه فقد اختُلف فيه اختلافا كثيراً ، ولكن المشهور الأصح أنه « جندب

---

(١) طبقات ابن سعد جـ ١٤ ص ٢٢١

ابن جنادة ، بن قيس ، بن عمرو ، بن مليل ، بن صعير ، بن حرام ، بن غفار » . « وأمه رملة ، بنت الوقيعة ؛ من بنى غفار أيضا[١]

٢ — حاله قبل الإسلام

نشأ رضى الله عنه — أول أمره — على ديدن قومه فى قطع الطريق ؛ روى ابن سعد فى الطبقات قال : كان أبو ذر رجلا يصيب الطريق ؛ وكان شجاعا يتفرد وحده بقطع الطريق ، ويغير على الصِّرم[٢] فى عماية الصبح على ظهر فرسه ، أو على قدميه كأنه السبع فيطرق الحى ، ويأخذ ما يأخذ[٣] »

وظل على أمره ذاك حتى أدركته رعاية الله ، فقذف نور الهداية فى قلبه ؛ فأخذ يصلى بمحض فطرته لله إله السماء ، ويتوجه فى صلاته حيث يوجهه الله . . ذكر صاحب الصفوة ، أن أبا ذر قال لعبد الله بن الصامت : لقد صليت يابن أخى قبل أن ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث سنين . فقال عبد الله : لمن ؟ قال أبو ذر : لله ! . . قال عبد الله : فأين تتوجه ؟ .. قال أبو ذر : حيث وجهنى الله عزوجل .. وأصلى عشاء ؛ حتى إذا كان من آخر الليل ، ألقيت كأنى خفاء[٤] ، حتى تعلونى الشمس[٥] »

٣ — إسلامه

روى ابن سعد فى الطبقات : كان أبو ذر يتأله[٦] فى الجاهلية ، ويقول : لا إله إلا الله ولا يعبد الأصنام .. فمر عليه رجل من أهل مكة بعد ما أوحى إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أباذر إن رجلا بمكة يقول مثل ما تقول : لا إله إلا الله ، ويزعم أنه نبى . . . فقال

(١) أسد الغابة جـ ٥ ص ١٨٦ والاستيعاب جـ ٤ ص ٦٢ والامتاع ص ٢٥٨ .

(٢) الصرم : جمع صرمه بكسر الصاد فيهما ، والصرمة هى القطعه من الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين

(٣) الطبقات جـ ١٤ ص ٢٢٢ .

(٤) الخفاء : رداء يلبس فيخفى تحته الثياب .. يريد أن النوم كان يخفقه من آخر الليل فلايتماسك أن يستغرق فيه على الأرض كأنه رداء ألقى عليها .

(٥) صفة الصفوة جـ ١ ص ٢٣٨ وحلية الأولياء جـ ١ ص ١٥٧ والطبقات جـ ١٤ ص ٢٢١ وصحيح مسلم ص ٣٤٨

(٦) يتأله : يتعبد

أبو ذر : ممن هو ؟ قال : من قريش ، فأخذ أبو ذر زاده ، وخرج حتى قدم مكة ، فرأى أبا بكر يضيف الناس و يطعمهم الزبيب ؛ فجلس معهم فأكل ؛ ثم سأل من الغد : هل أنكرتم على أحد من أهل مكة شيئا ؟ فقال رجل من بنى هاشم : نعم ، ابن عم لى يقول لا إله إلا الله ، ويزعم أنه نبى . قال : دلنى عليه . فدله . وكان النبى صلى الله عليه وسلم راقدا على دكان[1] قد سدل ثوبه على وجهه ، فنبهه أبو ذر ، فانتبه عليه السلام . . . فقال أبو ذر : انعم صباحا .

فقال عليه السلام « عليك السلام »

قال أبو ذر : انشدنى ما تقول . . .

فقال عليه السلام : « ما أقول الشعر ، ولكنه القرآن ، وما أنا قلته ، ولكن الله قاله »

قال أبو ذر : اقرأ على ...

فقرأ النبى صلى الله عليه وسلم سورة من القرآن .. فقال أبو ذر : أشهد ألا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله .

وسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ممن أنت ؟» فقال من غفار، فعجب النبى صلى الله عليه وسلم لأنهم يقطعون الطريق .. وجعل يرفع بصره فيه ويصوبه ، تعجبا من ذلك لما كان يعلم منهم ، ثم قال : « إن الله يهدى من يشاء »

وجاء أبو بكر فرآى أبا ذر ، فأخبره النبى بإسلامه ، فقال أبو بكر : ألست ضيفى أمس ؟ قال أبو ذر : بلى ... فقال أبو بكر : فانطلق معى ... فذهب مع أبى بكر إلى بيته فكساه ثوبين ممشقين .. فأقام أياما ... ثم رأى امرأة تطوف بالبيت ، وتدعو بأحسن دعاء فى الأرض تقول : اعطنى كذا ، وكذا ثم قالت فى آخر ذلك : يا أساف ونائلة[2] فقال

---

(١) الدكان شيء كالمصطبة .

(٢) أساف ونائلة صنمان . . مما كانت تعبد قريش .

أبو ذر — مستهزئا — أنكحى أحدهما صاحبه .. فتعلقت به المرأة ، وقالت : أنت صابى ء[1].
فسمعها فتية من قريش فجاءوا فضربوه ... وجاء ناس من بنى بكر فنصروه ، وقالوا :
ما لصاحبنا يضرب وتتركون صباتكم . فتحاجزوا فيما بينهم .. وعاد أبو ذر إلى النبى صلى الله
عليه وسلم ، فقال : يارسول الله : أما قريش فلا أدعهم حتى أثأر منهم ، ضربونى [2]

وروى ابن سعد أن أبا ذر لما « سمع بالنبى صلى الله عليه وسلم — وهو يومئذ بمكة
يدعو مختفيا — أقبل يسأل عنه حتى أتاه منزله ، وقبل ذلك قد طلب من يوصله إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يجد أحدا ، فانتهى إلى رسول الله فاستأذن فدخل ، وعنده أبو بكر
وقد أسلم قبل ذلك بيوم أو يومين ، وهو يقول يارسول الله لا نستتر بالإسلام ولنظهرنه ،
فلا يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فقلت : يا محمد ! إلام تدعو ؟ قال : « إلى
الله وحده لا شريك له ، وخلع الأوثان ، وتشهد أنى رسول الله » .. فقلت أشهد ألا إله إلا الله
وأشهد أنك رسول الله[3] .

وروى أبو نعيم عن أبى ذر قال : « أقمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ، فعلمنى
الإسلام ، وقرأت من القرآن شيئا ، فقلت يارسول الله ، إنى أريد أن أظهر دينى ، فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « إنى أخاف عليك أن تقتل » قلت : لا بد منه و إن قتلت . فسكت
عنه النبى صلى الله عليه وسلم ، فخرج أبو ذر على قريش يتحدثون فى المسجد ، فقال : أشهد
ألا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ؛ فانفضت الحلق فقاموا فضربوه ، فرجع إلى رسول
الله صلى عليه وسلم ، فلما رأى ما به قال له : « ألم أنهك ! » فقال : يارسول الله ! كانت
حاجة فى نفسى فقضيتها »[4]

ويروى أن العباس بن عبد المطلب لما رأى قريشا تضرب أبا ذر ، أسرع اليه ومنعه

(١) كان يقال للنبى صلى الله عليه وسلم أول أمره بمكة صابئ ، ويقال لمن يتبعه صابئ : أى خارج من دينه .

(٢) الطبقات ج ٤ ق ١ ص ٢٢٣ .

(٣) الطبقات ج ٤ ق ١ ص ٢٢٢ .

(٤) حلية الأولياء ج ١ ص ١٥٨ .

منهم،وقال:ويلكم ألستم تعلمون أنه من غفار؟ وطريق تجارتكم إلى الشام عليهم[1]؟ » وفى رواية الحلية أنه قال لهم : « يا معشر قريش أنتم تجار ، وطريقكم على غفار ، أتريدون أن يقطع الطريق ؟ »[2]

٤ — عودته إلى قومه بعد إسلامه :

وأقام أبو ذر ما أقام بمكة ، ولما عزم العودة قال لرسول الله ﷺ : «إنى منصرف إلى أهلى ، وناظر متى يؤمر لك بالقتال فألحق بك ، فإنى أرى قومك عليك جميعا ؛ فقال له رسول الله ﷺ : « أصبت فانصرف[3] » . . وروى مسلم أنه عليه السلام قال لأبى ذر عند انصرافه : « أنه قد وُجهتُ إلى أرض ذات نخل : لا أراها إلا يثرب ، فهل أنت مبلغ عنى قومك ، عسى الله أن ينفعهم بك ، و يأجرك فيهم ؟ »

خرج أبو ذر من مكة ونفسه العظيمة قد زادت ثقةوقوة بلقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما سمع منه . . وفى عزمه أن يدعو ما استطاع إلى دينه الجديد إجابة لرغبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ بل إنا لنحسب أن تلك الرغبة لم تكن سوى توكيد لما فى عزمه على الدعوة ، لأن روحه القوى الذى لا يألف السكون كان حريا أن يدفعه إلى ذلك... خرج أبو ذر فدعا أخاه أنيسا إلى الإسلام ، فأجاب . . ودعا أمه فأسلمت . . . وعرض الإسلام على قومه ، فأجاب بعضهم ، وأخذوا يدخلون فيه مع الأيام . .

وكان من وسائله فى الدعوة أن تبع ديدنه القديم فى قطع الطريق على قريش ، قال ابن سعد فى الطبقات : « فكان يعرض لعيرات قريش ، فيقتطعها ، فيقول : لا أرد لكم شيئا منها حتى تشهدوا ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . . فإن فعلوا رد عليهم ما أخذ منها،

---

(١) الاستيعاب ج ٤ ص ٦٣ والإصابة ج ٤ ص ٦٤ .
(٢) حلية الأولياء ج ١ ص ١٥٩ والطبقات ج ١٤ ص ٢٢٥ .
(٣) الطبقات ج ١٤ ص ٢٢٢ .

وإن أبوا لم يرد عليهم شيئا[1] » « وكلما أقبلت لقريش عير يحملون الطعام ، ينفر بهم على ثنية غزال ، — فتنفر الإبل — فتلقى أحمالها ، فيجمع قومه الحنطة ، فيقول لقومه : لا يمس أحد حبة حتى تقولوا لا إله إلا الله ، فيقولون لا إله إلا الله » . . .

وزاد عدد من دخل الإسلام من قومه ، حتى بلغوا النصف ، وكان يؤمهم إيماء بن رحضة الغفارى ، وكان سيدهم . . . أما نصفهم الأخر فقالوا : إذا قدم رسول الله المدينة أسلمنا . . فكان أبو ذر يسخر بآلهتهم ، على ما ذكره ابن عبد البر . .

ومضى على ذلك اثنا عشر عاما على الأقل ، ثم هاجر الرسول عليه السلام إلى المدينة ، ومضت بدر ، وأحد ، والخندق ، ثم قدم أبو ذر بعدها بقومه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد نسى اسم أبى ذر ، . . والذر اسم من أسماء النمل ؛ قال ابن عبد البر : « فلما رآه النبى صلى الله عليه وسلم وَهِمَ فى اسمه ، فقال : « أنت أبو نملة ؟ » قال أبو ذر : أنا أبو ذر . . فقال عليه السلام : « نعم ، أبو ذر » . . .

وقدَّم أبو ذر قومه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، «فأسلم نصفهم الباقى ؛ وجاءت أسلم ، فقالوا : يا رسول الله ! إخوتنا ، نسلم على الذى أسلموا عليه ، فأسلموا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غفار غفر الله لها ، وأسلم سالمها الله[2] »

وأقام أبو ذر بالمدينه مع رسول الله صلى الله عليه ، ولزمه حضرا وسفراً كما قال ابن كثير فى ترجمته .

٥ — علمه :

كان أبو ذر شديد الرغبة فى التعلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان فى ذلك

---

(١) الطبقات جـ ١٤ ص ٢٢٢

(٢) رواه مسلم فى كتاب فضائل الصحابة .

من أحرص الصحابة إن لم يكن أحرصهم جميعا حتى قال فيه أبو نعيم فى الحليه : « كان أبو ذر ، رضى الله عنه للرسول صلى الله عليه وسلم ملازما وجليسا ، وعلى مساءلته والاقتباس منه حريصا . . سأله عن الأصول والفروع ، وسأله عن الإيمان والإحسان ، وسأله عن رؤية ربه تعالى ، وسأله عن أحب الكلام إلى الله تعالى . . وسأله عن كل شىء حتى عن مس الحصا فى الصلاة[1] » .

وأبو نعيم يعنى بمس الحصا ماروى عن أبى ذر من أنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل شىء ، حتى سألته عن مس الحصا ، فقال : « مسه مرة أودع[2] » .

ومن ذلك أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم :

- ما الصلاة ؟ فقال عليه السلام : « خير موضوع . . . استكثر أو استقل »
- أى الصلاة أفضل ؟ فقال عليه السلام « القنوت »
- ما الصيام ؟ فقال : « فرض مجزى ، وعند الله أضعاف كثيرة »
- أى الصدقة أفضل ؟ فقال جهد من مقل يُسَر إلى فقير »

ويلاحظ أن إجابة الرسول عليه السلام لاتتناول الفروع ، بل تلم بروح المسائل وفقهها العالى ، أى فلسفة المسائل . . وذلك أنه عليه السلام كان يعلِّم كلا بما يطيق . . وهذا المستوى فى الإجابة يدل على مكانة أبى ذُر فى العلم ، وعلو طبقته فى الإدراك . .

وكان مما سأل :

- أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « إيمان بالله عز وجل ، وجهاد فى سبيله »
- أى الهجرة أفضل ؟ فقال : « من هجر السيئات »
- أى المؤمنين أكملهم إيمانا ؟ قال « أحسنهم خلقا » . .

---

(١) حلية الأولياء جـ ١ ص ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق .

● أى المؤمنين أسلم ؟ قال : « من سلم الناس من لسانه و يده »

● أى آية مما أنزل الله عليك أعظم ؟ قال : « آية الكرسى » ثم قال : «يا أبا ذر! ما السموات السبع مع الكرسى إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة،وفضل العرش على الكرسى كفضل الفلاة على الحلقة »

● كم الأنبياء ؟ قال : « مائة ألف ، وأربعة وعشرون ألفا »

● كم الرسل ؟ قال : « ثلاثمائة وثلاثة عشر، جما غفيرا »

● كم كتاب أنزله الله تعالى ؟ قال : « مائة كتاب وأربعة . . أنزل على شيث خمسون صحيفة ؛ وأنزل على خنوخ ثلاثون صحيفة ؛ وأنزل على إبراهيم عشر صحائف ؛ وأنزل على موسى قبل التوراة عشر صحائف ؛ وأنزل التوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والفرقان »

● يا رسول الله ما كانت صحف ابراهيم ؟ قال : « كانت أمثالا كلها . . أيها الملك المسلط المبتلى المغرور ! إنى لم أبعثك لتجمع الدنيا بعضها إلى بعض ، ولكن بعثتك لترد عنى دعوة المظلوم ، فإنى لا أردها ، ولو كانت من كافر . . . وكان فيها أمثال : على العاقل ما لم يكن مغلوبا على عقله أن تكون له ساعات : ساعة يناجى فيها ربه عز وجل ، وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة يفكر فيها فى صنع الله عز وجل ، وساعة يخلو فيها بحاجته من المطعم والمشرب . . . وعلى العاقل ألا يكون ظاعنا إلا لثلاث : تزود لمعاد ، أو مرمة لمعاش ، أولذة فى غير محرم . . . وعلى العاقل أن يكون بصيراً بزمانه ، مقبلا على شأنه ، حافظا للسانه . . ومن حسب كلامه من عمله ، قل كلامه فيما لا يعنيه »(١) .

* * *

وكان يطلب النصيحة والوصية من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك أنه قال : قلت : يارسول الله أوصنى . .

---

(١) الحلية ١ : ١٦٦ ، ١٦٧ .

قال : « أوصيك بتقوى الله فإنه رأس الأمر كله » .

قلت : يارسول الله ! زدنى ، قال « عليك بتلاوة القرآن ، فإنه نور لك فى الأرض ، وذكر لك فى السماء » .

قلت : يارسول الله ! زدنى . قال : « عليك بالصمت إلا من خير ، فإنه مطردة للشيطان عنك ، وعون لك على دينك » .

قلت : يارسول الله ! زدنى . قال : « عليك بالجهاد ، فإنه رهبانية أمتى » .

قلت : يارسول الله ! زدنى : قال : « حب المساكين وجالسهم » .

قلت : يارسول الله ! زدنى : قال : « انظر إلى من تحتك ، ولا تنظر إلى من فوقك ، فإنه أجدر ألا تزدرى نعم الله عندك » .

قلت : يارسول الله ! زدنى : قال : « صل قرابتك وإن قطعوك » .

قلت : يارسول الله ! زدنى : قال : « لاتخف فى الله لومة لائم » .

قلت : يارسول الله ! زدنى : قال : « قل الحق وإن كان مراً » .

قلت : يارسول الله ! زدنى : قال . « يردُّك عن الناس ماتعرف من نفسك ، ولا تجد عليهم[1] فيما تأتى . وكفى بك عيباً أن تعرف من الناس ماتجهل من نفسك أو تجد عليهم فيما تأتى » . . ثم ضرب بيده على صدرى فقال: « يا أبا ذر ! لاعقل كالتدبير ، ولا ورع كالكف ، ولاحسب كحسن الخلق » .

قلت : هل فى الدنيا شىء مما أنزل عليك كان فى صحف إبراهيم وموسى ؟ قال : يا أبا ذر ! اقرأ : « قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا ، والآخرة خير وأبقى ، إن هذا لفى الصحف الأولى ، صحف ابراهيم وموسى »[2] .

---

(١) معنى الجملة : لاتنكر على الناس عملا أنت تأتيه .

(٢) الحلية جـ ١ ص ١٦٨ — ١٦٩ .

ذلك بعض حرصه على استخلاص العلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

وكان عليه السلام يعرف منه رغبته فى التعلم ، وصدق العمل به ، فكان كثيراً مايبتدئه بالتعليم . . وكتب الحديث حافلة بأمثلة ذلك .. وكان أبو ذر يروى ذلك بقوله: « أوصانى خليلى بكذا » أو « عهد إلى خليلى بكذا » . . ومن ذلك قوله .

أوصانى خليلى بسبع : أمرنى بحب المساكين والدنو منهم ، وأمرنى أن أنظر إلى من هو دونى ، ولا أنظر إلى من هو فوقى ؛ وأمرنى ألا أسأل أحدا شيئاً ؛ وأمرنى أن أصل الرحم وإن أدْبرتْ[1] ؛ وأمرنى أن أقول الحق وإن كان مرا ؛ وأمرنى ألا أخاف فى الله لومة لائم ؛ وأمرنى أن أكثر من : لاحولة ولاقوة إلا بالله ، فإنهن من كنز تحت العرش»[2]

إن خليلى عهد إلى أن أى مال ذهب أو فضة أوكىَ[3] عليه ، فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه فى سبيل الله[4] »

إن خليلى عهد إلى أنْ دون جسر جهنم طريقا ذا دحض[5] ومزلة ، وإنا أن نأتى عليه وفى أحمالنا اقتدار ، أحرى أن ننجو من أن نأتى عليه ونحن مواقير[6] »

قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذر ! إنى لأعلم آية لو أخذ بها الناس لكفتهم « ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لايحتسب » فمازال يقولها ، ويعيدها على[7] »

---

(١) أدبرت : أغضبت .

(٢) الطبقات جـ ١٤ ص ٢٢٥ .

(٣) أوكى عليه : شد عليه رباطه ، من أوكى القربة إذا شد عليها رباطها ، والمراد قابض المال الذى يحبس عن الإنفاق فى سبيل الله .

(٤) الطبقات جـ ١٤ ص ٢٢٥ .

(٥) ذا دحض ومزله : ذو زلق تزل فيه الأقدام .

(٦) المواقير : جمع موقر ،وهى النخلة ذات الحمل الثقيل .. والمراد بالحديث أن الإقلال من الدنيا أرجى للنجاة فى الآخرة ، والحديث فى الطبقات جـ ١٤ ص ٢٣٦ ، وحلية الأولياء جـ ١ ص ١٦١ .

(٧) حلية الأولياء جـ ١ ص ١٦٦ .

وفى ذلك دلالة على خصوص عنايته ﷺ بأبى ذر . .

ولا جرم أن يمتلىء أبو ذر بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى قال فيه على كرم الله وجهه : « وعى أبو ذر علما عجز الناس عنه ، ثم أوكأ عليه ، فلم يخرج منه شيئاً[1] ». وقال صاحب الإصابة : كان أبو ذر يوازى عبد الله بن مسعود فى العلم[2] . . وقال أبو ذر نفسه فى علمه وتعلمه : « لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما يحرك طائر جناحيه فى السماء ، إلا ذكرنا منه علما[3]

وقد روى عنه العلم كثيرون من الصحابة والتابعين ، ذكر منهم ابن حجر فى الإصابة :

« أنس بن مالك ؛ وعبد الله بن عباس ، وأبو إدريس الخولانى ، وزيد بن وهب الجهنى ، والأحنف بن قيس ، وجبير بن نفير ، وعبد الرحمن بن تميم ، وسعيد بن المسيب ، وخالد بن وهبان ، وعبد الله بن الصامت ، وخرشة بن الحر ، وزيد بن ظبيان ، وأبو أسماء الرحبى ، وأبو عثمان النهدى ، وأبو الأسود الدؤلى ، والمعرور بن سويد ، ويزيد بن شريك ، وأبو مراوح الغفارى ، وعبد الرحمن بن أبى ليلى ، وعبد الرحمن بن حجيرة ، وعبد الرحمن بن شماسة ، وعطاء بن يسار ، وآخرون »

وسيأتى أثر علمه فيما نورد بعد من وعظه ، وأقواله ، وسائر تصرفه رضى الله عنه . .

٦ — عبادته :

كل إنسان مطالب أن يكون عمله كله عبادة لله تعالى : « إن صلاتى ونسكى ، ومحياى ، ومماتى لله رب العالمين[4] » فالكون كله معبد كبير يتصرف فيه المرء على مايقربه

---

(١) أبو نعيم ، وابن سعد ، وابن عبد البر .

(٢) الاصابة ج ٤ ص ٦٥ .

(٣) الاستيعاب ج ٤ ص ٦٤ .

(٤) الأنعام ١٦٢ .

إلى الله ، ويبلغه رضوانه سبحانه . . غير أن فقهاء الإسلام فى تقسيمهم لموضوعات الدين وأبوابه اتفقوا أن تكون « العبادات » اصطلاحا مقصوراً على الصلاة ، والصيام ، والزكاة والحج . . .

والذى أراه أن أبا ذر رضى الله عنه منذ أن صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان سلوكه العام والخاص صورة صادقة لتحقيق العبادة بمعناها العام ، فكان الكون معبده الكبير يعبد فيه الله بطعامه ، وشرابه ، ولباسه ، وسعيه إلى رزقه ، وصلاته ، وصيامه ، وصدقته ، وحجه ، ووعظه ، وكل قوله وعمله ، إذ كانت الآخرة ماثلة بين عينيه لا تبرح ، تقيم له شأنه كله فى كل أمر على ما فيه مرضاة الله عز وجل . . . . وسيأتى من تفصيل سيرته رضى الله عنه ما يصدق ذلك . . .

فإذا نظرنا فى عبادته على ضوء المعنى الاصطلاحى برز لنا من خلالها الروح الباهر الذى كان يبعثه فى كل شئ على الحفاوة والجد والصدق ... وذلك الروح يأتلف من حقيقتين :

الأولى : حضور أمر الآخرة فى ذهنه ، وعصبه ، ووجدانه .

والثانية : صفاء الفهم وعمق التأمل ، وصدق المعدن .

فلم يكن أمره فى الزكاة أمر نصاب يخرجه الغنى ، ثم يتطوع بعده بما يشاء ، بل أن يمسك الغنى من دخله ما يكفيه قوت سنته هو ومن يعول ، والباقى لا يكنزه بل ينفقه فى سبيل الله . . . ولقد طبق ذلك فى خاصة نفسه : فى طعامه ولباسه ، ومتاعه ، على مثال أعجز سواه . . ونادى به فى الأغنياء ، ودعا إليه ولاة الأمر فى قوة وصدق كان لهما أثرها المدوى فى العالم الإسلامى إلى اليوم . . وسيأتى تفصيل ذلك فيما تعرض له هذه الرسالة من موضوعات . . .

● ذلك شأنه فى عبادة الزكاة؛ أما صيامه ، فالمعروف أن الصيام سر بين العبد وربه ، على أن المعروف من أمر أبى ذر أنه لم يكن يجنح إلى شهوة قط فى طعامه أو شرابه . . .

وقد كان يقول : إنمـــا يكفيني في اليوم شربة لبن ، ويكفيني كل جمعة قفيز قمح ، على ما سيأتي في موضعه . . . ومثل هذا يعد من صوام الدهر إذا نظرنا إلى أن لباب الصوم هو ترك شهوات النفس لله . . وإذا قال قائل في صيامه فأكثر ، فإن حال أبي ذر في عزوفه عن الدنيا يصدقه فيما يقول :

● أما صلاته فإنه كان كثير التنفل، وقلما دخل عليه زائر بيته فوجده خاليا من الصلاة إذ كان لا يدعها في حضر أوسفر ، قال أبو عثمان النهدى : رأيت أباذر يميد على راحلته ، وهو مستقبل مطلع الشمس ،فظننته نائما ، فدنوت منه فقلت : أنائم أنت ياأباذر ، قال: لا، بل كنت أصلي »[1]

وقد يتضح لنـــا منهجه في عبادته مارواه عنه سفيان الثورى قال : قام أبو ذر الغفارى عند الـكعبة ، فقال : ياأيها الناس : أنا جندب الغفارى ،هلموا إلى الأخ الناصح الشفيق، فاكتنفه الناس . فقال : أرأيتم لو أن أحدكم أراد سفراً أليس يتخذ من الزاد مايصلحه ويبلغه ؟ قالوا : بلى . قال : فسفر طريق القيامة أبعد ممـا ترون ، فخذوا له مايصلحـكم ، قالوا : وما يصلحنا ؟ قال : حجوا حجة لعظائم الأمور ؛ صوموا في الدنيا لحر يوم النشور ؛ صلوا في ظلمة الليل لوحشة القبور ؛ تصدق بمالك لعلك تنجو من عسيرها . . . »[2]

وقد رأينا كيف أن فطرته السخية أبصرت الحق قبل أن يلقى رسول الله ﷺ ،ومثل هذا لاينظر في عبادته إلى قول يقوله ، أو حركات يؤديها ، بل إلى عمق تأمله ، وصفاء فهمه . .

ولقد قدم رجل من أهل البصرة حتى لقى أم ذر فسألها عن عبادة زوجها ، فلم تذكر له قياما ، أو صياما ، بل بعثته إلى الأهم من أمره فقالت : كان النهار أجمع خاليا في ناحية يتفـكر[3] . . . وكان من أقواله ذات الدلالة على صفاء الفقه : يكفي من الدعاء مع البر،

(١) الطبقات ١٤ : ٢٣٦ .
(٢) الحلية ١ : ١٦٥ .
(٣) صفة الصفوة ١ : ٢٤١ والحلية ١ : ١٦٤ .

ما يكفى الطعام من الملح [(١)] » . . والبر رحيق الإيمان الذى تزكو به النفوس وتنشأ الهمم والعزائم ، فتكون عاملة أبدا على طاعة الله ، فإذا دعا المرء بعد ذلك كفاه القليل من الدعاء ، لأن البر نفسه دعاء السريرة ، والعمل به متقبل لدى الله لا محالة . . والعبرة أن تشتغل بتحصيل ذلك البر ، والله سبحانه يقول : « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون [(٢)] »

٧ — شخصيته :

« كان أبو ذر طويلا أسمر اللون ، نحيفا ، وقال أبو قلابة عن رجل من بنى عامر : دخلت مسجد منى ، فإذا شيخ معروق آدم ، عليه حلة قطرى ، فعرفت أنه أبو ذر بالنعت [(٣)] » . ووصفه على كرم الله وجهه فقال : كان أسود كث الشعر . . وقال الأحنف بن قيس : رأيت أبا ذر رجلا طويلا آدم . . أبيض الرأس واللحية [(٤)] .

أما شخصيته فكانت تمتاز بخصوصيتين واضحتين لزمتاه حتى لقى الله .

الأولى : قوة طبعه ، أو صرامته التى بلغ فيها حدا لا نعرفه لكثيرين . . فكان تصرفه كله مطبوعا بطابع هذه الشدة ، بل لعل الكثير منه كان بإيحائها ودفعها ، وقد رأينا أنه حين عاد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ضربته قريش وأسالت دمه ، فقال له عليه السلام : « ألم أنهك ؟ » فقال : يارسول الله ! كانت حاجة فى النفس فقضيتها . .

وتلك الحاجة التى يعنيها هى رغبة الطبع الشجاع الصارم ، تريد أن تحقق ذاتها غير عابئة بعاقبة . . وقد رأينا فيما مضى كيف كان ينفرد بقطع الطريق كأنه السبع .

---

(١) الحلية ١ : ١٦٤ .
(٢) آل عمران ٩٢ .
(٣) الإصابة جـ ٤ ص ٦٤ .
(٤) الطبقات جـ ١٤ ص ٢٣٠ .

وقد كانت له بداوة الأعراب أو « أعرابيتهم » التى تتمثل فى جفاء اللفظ ، وخشونة المعاملة . . وقد كانت إقامته بالمدينة بعد أن قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم جديرة أن تهذب تلك « الأعرابية » أو تصقلها ، ولكن تدفق طبعه بالجزالة والجرأة ، احتفظ بالكثير من لوازمها ، وقد لحظ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك إذ سمعه يقول لابن عم له : يابن الأمة ... فقال له عليه السلام : « أما ذهبت عنك أعرابيتك بعد[1] ؟ »

ومن شأن ذوى الطبع الصارم الجانح إلى الشدة ، أن يكونوا مرهوبين فى قومهم ، لا موقرين ولا مألوفين ، ولكن أبا ذر منح ذكاء وفطنة ، ومنح قوة الروح التى سنعرض لها ، فأمده ذلك برجاحة فى العقل ، وكثير من خلائق المروءة والتواضع ، فعدل ذلك ميزانه بين قومه ، فكانت له فيهم نباهة ورأى ومحبة . . . وحسبنا أن قبيلته لم ترد عليه دعوته حين دعاها أن تنبذ آلهتها وتدخل فى الإسلام ، على مافى ذلك من تغيير مألوفها ، ومخالفة آبائهم فى النسك والعقيدة . . بل على ما كان يسخر هو من آلهتهم ؛ فقد كانت شخصيته من التقدير والاعتبار بحيث تحجزهم عن المبادرة بالتمرد ، وتحملهم على أن ينظروا فيما يقول نظرة الأناة والإنصاف ، حتى آمن نصفهم ، وكان سيدهم هو إمامهم فى ذلك ؛ ووعد النصف الآخر أن يؤمن إذا قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة .

أما الخصوصية الثانية ، فهى قوة الروح ، وأعنى بها نبعاً قدسياً كان يجيش من أغوار فطرته نقياً ، دافعا ، دافقا . . .

كان ذلك النبع جزل الفيض ، موارا ، قوى الانبعاث ، فمزق حجاب الوثنية عن قلبه ، وقذف بركام الجاهلية ومواريثها من نفسه إلى بعيد ، فاذا به يحس هداية تغمر كيانه كله ، وتفرض على وجدانه توحيد الله ، وتبعثه ثلاث سنوات يصلى لإله السماء صلاة طويلة على

---

(١) الطبقات جـ ١٤ ص ٢٢٥ .

غير مثال سابق ، وعلى خلو البيئة خلواً تاما من أى أثر يظن أنه هو الذى بعثه إلى هذا الاتجاه أو لفته إليه . .

ولم نر فى سير الصحابة جميعا مثالا كأبى ذر سمع أن نبيا ظهر يدعو إلى التوحيد بمكة فبعثته فطرته أن يخرج بزاده لفوره إلى لقاء ذلك الداعى ، ويعود من عنده وقد امتلأ إيمانا وسكينة ورضا ، لأن أحدا منهم لم يكن يشغله من نبع فطرته ما كان يشغل أباذر رضى الله عنه ..

* * *

ولعل ما قدمنا يبرز لنا أن مفتاح شخصية أبى ذر كلها كان هو الصدق .. فصرامة الطبع ، وجرأة الجنان وانبعاث الوجدان بحقائق الفطرة ، إذا التقت فى النفس ، لا يأتلف من التقائها سوى جوهر جامع لعناصر الصدق فى كل منها . .

والصدق مراتب أو أنواع ومعان ...

● فمن معانيه : صدق اللسان ، وهو أن يخبر بما يعلم أنه الواقع ويتحدث بمقتضاه ...

● ومنها : مجاهدة الإنسان نفسه ليحملها على التزام مبادىء الصدق ، فيكون صادق القول ، صادق العمل معا .. وصدق العمل هنا ، أن تكون بواعثه الباطنة مطابقة لصدق الهدف المتجه اليه .. فاذا كانت البواعث خبيثة كالنفاق ، والرياء ، والزلفى إلى من يرجى لجاه ، أو لنفع دنيوى أو نحوه ، فهو عمل كاذب . .

ومنها : صدق الجوهر الباعث للأقوال والأفعال ، فلا يكون المرء معه مجاهداً لنفسه ، أو متكلفا لجهد يحملها به على شيء ؛ لأن حقائق الصدق هى القائمة فى النفس ، الآمرة على الوجدان .. وهى التى تحقق ذاتها بواسطة الأقوال والأفعال ، أو بواسطة اللسان والجوارح ، فالصدق فى هذه الحالة صدقان : صدق قوامه مطابقة الظاهر للباطن ؛ وصدق هو مطابقة جوهر الباطن لأصول الحق . . . وذلك أرفع مقامات أهل الصدق ، ومن هذا الطراز كان أبو ذر رضى الله عنه . .

لقد كان أبو ذر صادقا كل الصدق مع نفسه حين كان يتفرد بقطع الطريق دون حاجة إلى معونة أحد كأنه سبع ، لأنه لم يكن يتلصص بشجاعة الجبان ؛ ولم يكن يتكلف ماليس فيه تظاهرا ، أو اقتداء بأحد ، بل كان منبعثا بطبع قوى جرىء لا يملك إلا الانبعاث والاقتحام، ولم يكن يفعله عن دناءة أو حطة ، بل عن مخالسة الطبع النازع إلى تحقيق ذاته فى ظل تقاليد جاهلية تفخر به وتراه من معالم شرفها وعزها .. فلما تفجرت ينابيع فطرته بحقائق الصدق، أو صدق الحقائق ، وجد الطبع المقدام القوى فيها ما ينشد من الرى والزاد ، والقيم التى تعمر فراغه بالجزالة والجمال والقوة ، والمقاصد التى ترضى طموحه ، وتتجاوب مع بعد همته ... وكان هو سبيل تلك الحقائق الصادقة إلى واقع الحياة ، فعبّرت به عن نفسها أصدق ما يعبر الحق عن نفسه ، فكان لا يرى أحد فعله — أى فعل أبى ذر — ولا يستمع مستمع كلامه ، إلا رأى حقيقة الصدق فى عينيه ، وفى ملامح وجهه ، ونبرة صوته أقوى ما تكون صدقا، وجدا وقوة ، وفى هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ما أظلت الخضراء ، ولا أقلت الغبراء من ذى لهجة أصدق ولا أوفى من أبى ذر[1] » .

فلما أسلم وصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتعلم منه وتفقه عليه زاده العلم بصيرة بحقائق الدنيا والآخرة ، وميّز له نهجه فى صدق الورع والزهد الذى لزمه وعرف به حتى لقى الله ...

* * *

وقد برزت ملامح هذه الشخصية الجادة الصادقة فى نواح نكتفى منها بما يأتى :

١ — النزوع إلى مواطن البأس .

فقد كان ذلك بعض حاجات طبعه ، ينشط إليها غير عابىء بعاقبة ، حتى ولو نهى عنها وكان الناهى له رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وقد عرفنا موقفه حين نصحه الرسول عليه السلام ألا يعلن إسلامه فى ملأ قريش ، فكانت النصيحة كأنها إغراء له ... ومن ذلك

(١) رواه الإمام أحمد والترمذى وأبو نعيم فى الحلية ، وابن سعد فى الطبقات ، وابن عبد البر فى الاستيعاب وغيرهم .

أيضا أنه كان لرجال من المسلمين إبل ترعى فى مكان اسمه الغابة ، فاستأذن أبو ذر رسول الله أن يخرج إلى لقاحه [1] ، فقال عليه السلام : « إنى أخاف عليك من هذه الضاحية أن تغير عليك ، ونحن لا نأمن عليك عيينة ابن حصن وولده » . فلما ألح أبو ذر رضى الله عنه ، قال عليه السلام : « لكأنى بك قد قتل ابنك ، وأخذت امرأتك ، وجئت تتوكأ على عصاك [2] » . . ولكن قاطع الطريق الذى كان يحترف الغارة على الأحياء ، رأى فى نهى رسول الله ما أذكى طبعه ، وشب ضراوته إلى لقاء المغيرين ، بدل أن يثنى عزمه عن الخروج .. فخرج ؛ وكان ما أنبأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقد أغار رجال عيينة بن حصن على رجال السرح وهم نيام ، فأشرف لهم ابن أبى ذر فقتلوه ، وساقوا اللقاح ، وأخذت امرأته ، وجاء أبو ذر إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فأخبره ، فتبسم . .

ومن المسلم به أن أبا ذر لم يكن ليخالف رسول الله لو كان النهى منه عزيمة ، ولكنه كان نهى المشفق الذى يدع للسامع أن يمضى أو يكف ؛ فاختار أبو ذر ما هو أقرب إلى طبعه فى عدم المبالاة بالعاقبة . . . وهو ضرب من الصدق يتألق به الطبع كلما دعته ظروف التحدى ، كما يتألق صفاء الذهب عن أصالة معدنه كلما تحدته عوارض التجربة والاختبار ...

(ب) القوة فى تحقيق مثل العقيدة فى خاصة نفسه .

و نعنى بذلك إقباله القوى على تفاعله مع العقيدة ؛ وقد وجد فيها ضالته ونهمته ، ووجدت هى فى طبعه الوعر الصادق نموذجا جادًّا لعرض ما تضمنته من قيم الحق ومعارف الصدق ، والتسامى بنفاسة الجوهر . . . فكان ثمت تجاوب بين وجدانه وحقيقة الرسالة ، تشعر معه كأن كلمات الرسول عليه السلام تخد فى قلبه أخاديد عميقة تنفذ بروح الوحى إلى معين فطرته ،

---

(١) اللقاح جمع لقحة ، وهى الناقة أول نتاجها .

(٢) إمتاع الأسماع للمقريزى ص ٢٥٨

فإذا به يلتقى مع نفسه ، ويجد زاده من الطمأنينة والغبطة موفوراً بغير جهـد . . بل يجد ما فوق الزاد شعورا من الاعتزاز بنفاسة الجوهر ، وقيم الحق ، وصدق المعرفه ، فيفرح بفضل الله فى ذلك الحظ ، ويفرح بسمو قدره فى ذلك كله . . . فـكان يحيا فى الرسالةوهو يغدو و يروح بين الناس . . . وكانت الرسالة تحيا فيه ، وهى تتخذ من طبعه الصادق الوعر قالبا تعرض به صورها ، ومثلها فى سلوك لايجنح إلى الترخص قيد شعرة ، يرى فيه من لا يعرف أنه شدة على النفس ، ومبالغة فى الحرمان ، وهو فى الحق وجدان مغتبط بما يجد من جمال اليقين وروعة الحق . .

لقـد كان له — رضى الله عنه — ضراوة بالجانب الذى يتعلق بقوة النفس ، وعمارتها ، فـكان يلقف ما يسمع من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينطوى عليه ، فيمثله فى ضميره أو يصهره فى بوتقته النقية ، فاذا هو رغبات ، وهمم ، وعزائم إذا وقف شىء دون تنفيذها ، فلا أقل من الدعوة إليها ، وتنفيذها أصدق ما تـكون فى محيطه الخاص .. ولقد عرف عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك كله فقال — يوما — لصحابته : « أيكم يلقانى على الحال التى أفارقه عليها ؟ » فقال أبو ذر : أنا يا رسول الله ، فقال عليه الصلاة والسلام : «صدقت — ثم التفت إلى أصحابه فقال — ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذى لهجة أصدق ولا أوفى من أبى ذر . . . من سره أن ينظر إلى زهد عيسى ابن مريم ، فلينظر إلى أبى ذر(1) » . . .

* * *

● مثل هذا الذى يجد غناه فى قلبه ماحاجته إلى الغنى ؟ . . .

لقد كثر المال فى أيدى المسلمين بعد أن فتح ما فتح من الأمصار والأقاليم الشاسعة ، شمالا ، وغربا ، وشرقا ، وخرج كثير من كبار الصحابة إلى تلك الأقاليم فاتخذوا بها القصور والدور ، وتدفقت عليهم الأموال ، حتى عدت تركات بعضهم بالملايين — وكان مالاحلالا بطبيعة الحال — ولـكن أبا ذر كان فى شغل بما فى ضميره عما هاجر إليه إخوانه ، فـكانت

---

(1) الطبقات جـ٤ ١ ص ٢٢٨

امرأته تستحثه إلى الخروج ، فلا يعبأ بها ، وربما عرض أمرها على بعض أضيافه كأنه يتهكم بها ، وهو فى الحق يريد العظة والذكرى ؛ روى أبو نعيم عن أبى أسماء الرحبى قال : دخلت على أبى ذر وهو بالربذة[١] ، وعنده امرأة له سوداء شعثة ، ليس عليها أثر المجاسد ولا الخلوق[٢] فقال : ألا تنظرون إلى ما تأمرنى به هذه السوداء؟ تأمرنى أن آتى العراق... فاذا أتيت العراق مالوا على بدنياهم . . . ألا وإن خليلى عهد إلى أن دون جسر جهنم طريقا ذا دحض ومزلة[٣] ، وإنا أن نأتى عليه وفى أحمالنا اقتدار أحرى أن ننجو ، من أن نأتى عليه ونحن مواقير »[٤]

وقيل له ذات يوم : ألا تتخذ ضيعة كما اتخذ فلان وفلان؟ فقال : وما أصنع بأن أكون أميراً ؟ وإنما يكفينى كل يوم شربة لبن وفى الجمعة قفيز من قمح[٥] . . . وهى إجابة من من يحيا فى حقيقة نفسه ، وقد فرغ من شأن الحس : فإن كانت الضيعة تجىء له بمجد الإمارة فماذا يغنيه ذلك المجد فى نفسه ؟ وإن كانت تأتيه بكثرة الغلة ، فماذا يصنع بالكثرة وإنما يكفيه كل يوم شربة لبن ، وفى الجمعة قفيز من قمح ؟ . . . والتعلق بما زاد على الضرورة نقص فى العقل ، والنظر إلى الجاه الدنيوى نقص فى المروءة ، وكلاهما ينقص من قدر المرء عند الله[٦] . . . على أن هذا القدر يبين لنا شيئا من نظام معيشته ، وحدود الكفاية التى

---

(١) الربذة مكان بالصحراء على ثلاثة أميال من المدينة

(٢) المجاسد : جمع مجسد وهو الثوب المصبوغ بالجساد وهو الزعفران — وهو مما كان يتزين به نساء العرب — والخلوق : الطيب .

(٣) الدحض : الزلق الذى تزل فيه الأقدام .

(٤) ونحن مواقير : أى ونحن ذوو أحمال ثقال ، من أوقرت النخلة إذا كثر حملها ، فهى موقر ، والنخل مواقير والمراد أن الاكتفاء باليسير من الدنيا أرجى للنجاة فى الآخرة — والخبر فى الحلية : ١ — ١٦١ والطبقات : ١٤ — ٢٣٦

(٥) ٠٦٠ الحلية ١ — ١٦٢ .

(٦) يلاحظ أننا نتكلم عن «تعلق الهمة » أما إذا جاء الجاه دون استشراف أو اغترار به ، وإذا حصلت الزيادة دون تعلق الحرص بها فكانت لديه أمانة الله يضعها حيث يحب سبحانه فهو المحمود الذى لا يبلغ شأوه إلا الأقلون .

كان يعيش فيها ذلك الرجل القوى ... ويؤكد ذلك ويوضحه قوله : « كان قوتى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا ، فلا أزيد عليه حتى ألقى الله عز وجل »[١] . . .

● وقد تكون شهوة الجنس حلالا بالزواج أو التسرى ، ولكنها فى تقدير أبى ذر أهون من أن تتعلق بها الهمة ، فهى لذة فانية ، وضرورة حسب المرء منها أن تقضى على أى وجه من وجوه الحل ، وليس فى العناية بما زاد على ذلك محمدة عند الله . . . وقد كان حظه من جمال امرأته أنها سمراء شعثة كما قدمنا ، فقيل له : لو اتخذت امرأة غير هذه ؟ فقال : لأن أتزوج امرأة تضعنى ، أحب إلى من أن أتزوج امرأة ترفعنى[٢] ... وهو كلام دقيق عميق ، يستطيع المفكر أن يخرج منه بمعان جيدة ، وهو على أى حال يدل على أن أبا ذر كان مشغولا بجمال آخر يحرص على منزلته فيه ويوفر له همته ، ويرى أى جمال غير ذلك غير جدير بأن توجه إليه همم الكبار . . . وذلك هو حق ما جاء به القرآن الكريم فى تفصيل لا مجال لإيراده .

● وكذلك كان حظه فى الملبس ومتاع البيت ؛ قال عبد الله بن خراش : دخلت على أبى ذر بالربذة فى ظلة له — أى خيمة — وتحته امرأة له سمراء ، وهو جالس على قطعة جوالق[٣] فقيل له — فى جملة ما قيل — : لو اتخذت بساطا ألين من هذا . . . فقال اللهم غفرا . . . خذ مما خولت ما بدا لك »[٤] . . كأنه يقول : لكل امرىء أن يأخذ من حلاله ما يروقه ؛ وهذا ما يروق لدى . .

وروى ابن سعد عن عطاء بن أبى مروان قال : رأيت أبا ذر فى نمرة مؤتزراً بها قائماً يصلى ، فقلت : يا أبا ذر ! أما لك ثوب غير هذه النمرة ؟ قال : لو كان لى لرأيته على . . . قلت : فإنى رأيت عليك من أيام ثوبين . . . فقال يا ابن أخى ! أعطيتهما من هو أحوج إليهما منى . . . قلت : والله إنك لمحتاج إليهما . . . فقال : اللهم غفرا ! إنك لمعظم للدنيا ! أليس ترى على هذه البردة ، ولى أخرى للمسجد ، ولى أعنز نحلبها ، ولى أحمر

(١) الحليه ١ : ١٦٢

(٢) الحلية جـ ١ ص ١٦١ — الطبقات جـ ٤ ص ٢٣٦

(٣) الجوالق : الغرارة التى توضع فيها الأمتعة .

(٤) الحلية جـ ١ ص ١٦١

نحتمل عليها ميرتنا ، وعندنا من يخدمنا ويكفينا مهنة طعامنا ، فأى نعمة أفضل مما نحن فيه(١) ؟

وهو مثال رائع ، ترى فيه معالم الصدق شاخصة فى كل جوانبه ، فتعجب لإقباله على الصلاة فى غير فريضة ، وتعجب لتحريه سداد حاجة المحتاج . . . وتعجب إذ يؤثر المحتاج بأفضل ثيابه ، ولو شاء لـكساه إحدى بردتيه . . . وتعجب لإنحائه بالملامة على من يقدر الدنيا غير قدرها الحق . . . وتعجب لتلك النفس العظيمة القوية كيف تحررت من إغراء زينة الدنيا ، وانقلبت حاكمة عليها توجهها إلى مرضاة الله ونفع الناس ، حتى لتؤثر على نفسها بأفضل ثيابها وتجد ذلك أحب إليها ، لأنها تحيا فى جمال وغبطة يصغر إلى جانبهما كل متاع ؛ والله سبحانه يقول : « ولباس التقوى ذلك خير » . .

وإنك لتلمح جلال الصدق فيما اقتنى من الدنيا : « عندنا أعنز نحلبها ، وحمر تنقل ومحررة تخدمنا ، وفضل عباءة عن كسوتنا ، وإنى أخاف أن أحاسب على الفضل(٢) » . .

« لنا ظل — أى خباء — نتوارى به ، وثلة من غنم تروح علينا ، ومولاة(٣) لنا تصدقت علينا بالخدمة ، ثم إنى لأتخوف الفضل(٤) » . . . فليست الآخرة عنده أمرا نظريا لامسمى له ، أو أمرا ذا مدلول غامض غائم كما هو عند كثيرين لايثير إلى واجب ، ولا يحجز عن إثم ، بل هى أمر ماثل بين عينيه ؛ حى فى وجدانه ، شاخص فى ضميره ، يملى عليه كل كبير وصغير من أمره ، حتى ليخشى أن يحاسب على فضل عباءة ، وقد رأينا كيف كان يخشى الدحض والمزلة دون جسر جهنم ، فيبعثه ذلك على تحرى النجاة بتخفيف حمله من الدنيا ، واطراح أثقال المواقير . . . فليس فى ذهنه ؛ ولا فى عصبه ، ولا فى دمه بعد الله سوى الآخرة ، فعمله أخروى محض ، أو قل إن عمله الدنيوى كله

---

(١) الطبقات جـ ١٤ ص ٢٣٥

(٢) الحلية جـ ١ ص ١٦٣

(٣) كانت هذه المولاة أمة رقيقة عنده فأعتقها فلزمته للخدمة

(٤) الحلية جـ ١ ص ١٦١

إنما هو تخطيط و إعداد للآخرة : يقومه و يسدده بدءا و انتهاء على ماهو حاضر فى ذهنه وضميره من شأنهما . . روى ابن الجوزى أن رجلا دخل عليه فلم يجد شيئاً من متاع ، فجعل يقلب بصره فى البيت ثم قال: يا أباذر ! أين متاعكم ؟. فقال : لنا بيت[1] نوجه إليه صالح متاعنا ! . . فقال الرجل : إنه لابد لك من متاع مادمت هنا . . فقال أبو ذر : صاحب المنزل لايدعنا فيه[2] » . .

وهى إجابة إذا دلت على مدى عزوفه عن متعة الدنيا فهى أدل على حضور الآخرة بين عينيه ، ومثولها فى وعيه تصرف له أمره فى كل قول وعمل . . وكان كثيرا مايرى فى ذلك وفاء ماوعد به الرسول عليه السلام . فيجدله غبطة ورضا ويتبين به لوائح بشرى من جانب حديث آخر سمعه من رسول الله ﷺ ، فكان يعلن بين أصحابه : إنى أقربكم مجلسا من رسول الله (ﷺ) يوم القيامة ؛ وذلك أنى سمعته يقول : « إن أقربكم منى مجلسا من خرج من الدنيا كهيئته يوم تركته فيها » وإنه والله مامنكم من أحد إلا وقد تشبث بشىء منها ، غيرى[3] » . . . فى كل ذلك يرينا من نفسه قوة عارمة تكسر كل قيد وتنسف كل عقبة تعوقه عن تحقيق مثله الأعلى الأخروى . . .

حـ — ضيقه الشديد بما يراه تهاونا فى حق المثل الأعلى . . . وتلك ناحية ثالثة من التى برزت فيها ملامح شخصية أبى ذر . . فإذا كانت القوة العارمة التى كانت تعتمل فى صدره رضى الله عنه قد اتخذت من محيطه الخاص واديا عمقته إلى المدى الذى رأينا ، أو إلى المدى الذى حققت به زهد عيسى بن مريم ، فلم تدع بعدها شأوا لمستبق فيه ، فإن ذلك لم يكن كل مداها فى الصدق ، بل كان لها مع الناس وظاهر المجتمع مجال آخر . . ولو كان أبو ذر ممن يعملون بعقائدهم لكان حسبه أن يبلغ مابلغ فى محيطه الخاص ، بل لعل شوطه كان يتخلف حينئذ قليلا أو كثيرا عن ذلك المدى . . ولكن الواقع من أمره

(١) يقصد الدار الآخرة . (٢) صفة الصفوه حـ ١ ص ٢٤٣

(٣) الإصابة حـ ١ص ٦٥ وصفة الصفوة ص ٢٤٢ والحلية حـ ١ ص ١٦٢

— رضى الله عنه — أنه كان رجلا يعمل بعقيدة ، وكان فى نفس الوقت عقيدة تعمل فى رجل . . . والعقيدة ليست لرجل واحد ، بل هى لكافة الناس ، فهى تحب أن ترى نفسها مُثُلا كاملة فى حياة كل فرد . . . نعم مثلا كاملة ؛ فالترخص أوالتهاون لايحقق إلا مثلا ناقصة مشوهة ، بتراء هزيلة . . وهذا ما يسبب لها الضجر حين تتخذ لها حياة فى طبع رجل قوى عظيم كأبى ذر ، فقد كان رضى الله عنه يضيق أشد الضيق بأى تخلف أو معارضة لما يراه مثلا أعلى ؛ فقد دخل مرة على عثمان رضى الله عنه — وعنده كعب الأحبار، فقال أبو ذر : « لاترضوا من الأغنياء بكف الأذى حتى يبذلوا المعروف ، ويحسنوا إلى الجيران ، والإخوان ، ويصلوا القرابات . فقال كعب الأحبار : من أدى الفريضة — أى الزكاة — فقد قضى ماعليه ، فغضب أبوذر ورفع محجنه فضرب به كعب الأحبار فشجه ، وقال :يا ابن اليهودية ما لك وماهاهنا(١) » . وذكر أبو نعيم من ذلك أنهم كانوا يقتسمون تركة عبد الرحمن بن عوف « فقال عثمان لكعب : ماتقول فيمن جمع هذا المال فكان يتصدق منه ، ويعطى فى السبل ، ويفعل ويفعل ؟ .. فأجاب كعب : إنى لأرجو له خيرا.. فغضب أبوذر ورفع العصا على كعب، وقال: ومايدريك يا ابن اليهودية ليَوَدَّنَّ صاحب هذا المال يوم القيامة لو كانت عقارب تلسع السويداء من قلبه ؟(٢) » . .

تلك شدته فى الضرب لدى المعارضة ، ولننظر كيف كان يرى إخوانه المقصرين — فى رأيه — عن المثل الأعلى ، فقد مر بأبى الدرداء وهو يبنى بيتا له ، فقال : « حملت الآجر على أعناق الرجال ؟ » . . فقال أبو الدرداء : « إنما هو بيت أبنيه » . فكرر عليه أبوذر كلمته السابقة فى غلظة : « حملت الآجر على أعناق الرجال ؟! فقال أبو الدرداء. يا أخى لعلك وجدت(٣) علىّ فى نفسك من ذلك ؟ . . فقال أبو ذر : لو مررت بك فى

---

(١) تاريخ الطبرى ٣ : ٣٣٦ — وابن الأثير ٣ : ٥٦
(٢) حلية الأولياء ١ : ١٦٠
(٣) وجدت على فى نفسك : غضبت على .

عذرة[1] أهلك كان أحب إلى مما رأيتك فيه[2] » . كأنه يقول له : إن ما أجده فى نفسى ليس من قبيل الغضب ، فإن تمرغك فى عذرة أهلك أحب إلى مما أراك فيه . . . . وهى رهافة حس فائقة بنقاء المثل الأعلى يدرك بها صاحبها مدى الدنس الذى يلحق من يقصر دونه . . .

ولقد كانت رهافة ذلك الحس تقبل به على الصديق أو تنأى عنه بحسب ما يعلم من حاله مع المثل الأعلى . . . قدم أبو موسى الأشعرى من البصرة — وكان عاملا عليها — فأقبل على أبى ذر يحتضنه ويقول : مرحباً بأخى ، فجعل أبو ذر يدفعه عن نفسه ، ويقول : إليك عنى ، لست بأخيك ، إنما كنت أخاك قبل أن تستعمل » . . . ولقيه أبو هريرة فاحتضنه وقال له : مرحباً بأخى فسأله أبو ذر : هل تطاولت فى البنيان ؟ قال : لا . . قال أبو ذر : أنت أخى . . . أنت أخى[3] »

وكانت رهافة حسه مع صدقه ووعورة طبعه لاتدع فى نفسه مجالا للصبر على تقصير الناس — والناس خطاءون — فكان يحدق فيهم فلا يرى فى أحد خيرا ! « هل ترى الناس ؟ ما أكثرهم !! ما فيهم خير ، إلا تقى أو تائب[4] » فكان فى دعوته إياهم كأنه زاجر أكثر منه ناصحاً ، ولاسيما مع الأغنياء ، إذ كان حاله معهم أقرب إلى حال الثائر الضجر منه إلى حال الواعظ الداعى ، فكأنه كان بحدته معهم ينفس عن ضيقه .. وكان الأغنياء يهابونه ويتفرقون عنه إذا جلس إليهم ينذرهم ماهم فيه ؛ ولاحظ ذلك عليه أحدهم فقال له : يا أبا ذر ! مالك إذا جلست إلى قوم قاموا وتركوك ؟ قال: « إنى أنهاهم عن كنز المال »[5].. وكان هو يقول فى ذلك : « ما زال بى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر حتى ما ترك لى الحق صديقاً » .[6]

* * *

---

(١) المذرة على وزن كلمة الغائط .
(٢) الحلية : ١ — ١٦٣ — (٣) — طبقات ابن سعد ١٤ : ٢٣٩
(٤) الحلية : ١ — ١٦٤ . (٥) الحلية ١ : ١٦٢ . (٦) الطبقات ١٤ : ٢٣٦ .

تلك نواح ثلاث بينت لنا سلوك أبى ذر مع نفسه ومع الناس فى اشتراكيته الزاهدة أوردناها لإبراز بعض معالم شخصيته رضى الله عنه ، وهى شخصية المتجرد للحق الذى مثل الصدق فى شدته وجده ، لا يهادن ولا يترخص مع نفسه ولا مع الناس ؛ حتى قال على كرم الله وجهه فيه : « لم يبق اليوم أحد لا يبالى فى الله لومة لائم غير أبى ذر ، ولا نفسى ، وأشار إلى صدره[1] » .

٨ — حاسته الاجتماعية :

ونعنى بها الطبع المدنى للإنسان ، الذى يعبر عنه بعض الحكماء بقولهم : إن الإنسان مدنى بالطبع . . . وهذا الطبع الاجتماعى — كسائر طباع الإنسان — قابل للضعف والقوة والفتور واليقظة ، وقد كان أبو ذر رضى الله عنه فى ناحيته الاجتماعية تلك — على ماوصفه رسول الله ﷺ — ضعيفاً ، فقد طلب إلى الرسول عليه السلام أن يوليه إمارة إحدى الجهات ، فأجابه عليه السلام : « يا أبا ذر إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزى وندامة ، إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذى عليه فيها » ، وهذا الأثر النبوى فى بابه دستور جليل فى الفقه الإدارى ، ينظر فى الترشيح لمناصب الدولة القيادية إلى المواهب التى ترتاد بالجماهير مواطن المثل العليا فى رفق وتجاوب ، قبل أن ينظر إلى فضل السابقة فى العقيدة وبلاء صاحبها فى الجهاد من أجلها ... فإذا كانت حقوق الناس قبل الدولة أمانات يكفى فى الترشيح لها كفاية الأمانة والعلم ، فالناس أنفسهم أمانات فى سياستهم بالعقيدة ، وإنزالهم على مثلها ، وهم أودية متفاوتة الاتساع والعمق ، يطيق أحدهم من تلك المثل مالاتتسع له طاقة الآخر ، فإذا أخذوا جميعاً بسياسة النمط الأعلى أضر ذلك بذوى القدرات المحدودة ، وإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى . . . وإذا أخذوا كافة بما يطيقه ذوو الحد الأدنى كان ذلك ترخصاً يطفىء بهاء الكبار ، وينحسر بالهمم السيدة عن مناطها

---

(١) الطبقات ١٤ : ٢٣١ .

الأعلى ، ويُفقد الأمة عصمة القدوة وهدايتها ... والأمر فى ذلك إنما يرجع أولا وأخيراً إلى الحاسة المرهفة التى تقبل من شخص مالا تقبل من آخر ، وتأخذ أهل الامتياز بما لا تحمل عليه سواهم ، فمن ملك تلك الموهبة فهو صاحب المنصب القيادى ، ومن قصر به بصر الطبع فليس من الأمانة أن توسد إليه تلك المسؤوليات الخطيرة ... وقد لحظ رسول الله ﷺ أن يقظة الحاسة الاجتماعية عند أبى ذر ليست بالقدر الذى يبصر ما يحسن وما لا يحسن مع الناس ، فضلا عن الاقتدار الذى يسوس به شتى الأمزجة والميول والطاقات فى أفراد الناس ولذا رد طلبه وقال له فى حقوق الإمارة ما قال[1]...

وقد رأينا أبا ذر يضرب كعب الأحبار فيشجه ، وليس له ذلك ، علاوة على أنه يضرب فى حضرة أمير المؤمنين غير ملق بالاً لمقام الإمامة الكبرى ، ولم يضرب به فى معصية لله بل فى رأى تحتمله النصوص الدينية وذهب إليه بعض الصحابة . . . ورأيناه يقول لأبى الدرداء كلمته الأليمة لأنه رآه يبنى بيتاً له ...ورأينا الناس يتفرقون عنه كلما جلس إليهم ينهاهم عن كنز المال بأسلوبه الزاجر المتميز غيرة على دين الله ... ولو خفت حدته بعض الشىء لرأيناه معلماً ناجحاً ، ومرشداً حكيماً تنهل من رشده الأفئدة ... وقد لحظ على كرم الله وجهه غيرته الشديدة على دينه ورغبته العظيمة فى حمل الناس على ما لديه من علم ، مع عدم قدرته الاجتماعية على جمع الناس حوله فعبر عن ذلك فى كياسة ورفق بقوله : « وعى أبو ذر علماً « عجز فيه » وكان شحيحاً حريصاً : شحيحاً على دينه ، حريصاً على العلم ، وكان يكثر السؤال فيُعطى ، ويُمنع ، أما أن قد ملىء له فى وعائه حتى امتلأ[2] » قال ابن سعد تعليقاً على ذلك فى الطبقات : فلم يُدر ما يريد بقوله : « وعى علماً عجز فيه ؟ » أعجز عن كشف ما عنده ؟ أم عن طلب ما طلب من العلم إلى النبى ﷺ[3] ؟ » والذى نراه فى تساؤل ابن سعد أن أبا ذر لم يعجز عن طلب شىء من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) ونرى أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لحظ فى أبى ذر إلى جانب ذلك قلة خبرته بسياسة الملك وشؤون الإمارة وما تقتضيه من تدبير مصالح الناس وهى مهمة لاينهض بها إلا « القوى الأمين »

(٢) الطبقات ١٤ : ص ٢٣٢ (٣) المصدر السابق

فقد تقدم أنه كان من أحرص الناس على الطلب ، وكان الرسول عليه السلام لا يضن عليه بعلم، بل قد رأيناه يبدؤه بالتعليم والإفادة . . فالعجز الذى يريده على — كرم الله وجهه — هو عجز أبى ذر عن « كشف ما عنده » وعبارة على نفسها دالة على أنه « وعى علماً » « وقد ملىء له فى وعائه حتى امتلأ » والذى وعى العلم وامتلأ منه لا يقال فيه : أنه عجز عن طلبه . . على أن ابن عبد البر وابن الأثير أوردا كلمة أخرى لعلى — رضى الله عنه — حين سئل عن أبى ذر « ذاك رجل وعى علماً عجز عنه الناس ، ثم أوكأ عليه فلم يخرج منه شيئاً(١) » فالذى عجز عن مثل علم أبى ذر هم الناس ، أما أبو ذر فقد وعى العلم ولكنه « أوكأ عليه فلم يخرج منه شيئاً » وهى عبارة توضح مدلول عبارته السابقة ، إذ لم يكن لأبى ذر من سعة الصدر واحتمال التقصير من الناس ما يتيح له الانبساط إليهم والإفضاء بما لديه من علم وموعظة . . .

* * *

قد يكون لأعرابيته نصيب فى ذلك ، وقد يكون لرهافة حسه بنقاء المثل العليا نصيب آخر ، ولكن كان فى الصحابة أعراب لم يفعلوا فعله ، وكان فيهم من لا يقل عنه — إن لم يزد — رهافة حس . . . فهو — إلى كل ما تقدم — ضعف « الطبيعة الاجتماعية » أو المدنية لديه رضى الله عنه ، وهو ضعف لا يعيب المرء عند الله ، وكل أثره أنه يُضيق مجال صاحبه فى المجتمع ، يجعله قليل الحيلة فى كسب الصديق ، ضعيف الأسباب فى سعى الرزق ، مائلا للعزلة أكثر من رغبته فى الاختلاط . . . وما نقص ذلك مثقال ذرة من قدره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .

فالضعف الذى يعيب المرء هو ضعف تلقيه لأمر الله والتفريط أو التهاون فى تنفيذه فى خاصة نفسه ، وقد أمر الله أنبياءه بقوة التلقى والعمل : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » وكذلك

---

(١) الاستيعاب ١ : ص ٢١٧ وأسد الغابة لابن الأثير ٥ : ص ١٨٧

أمر العباد بقوة التلقى والعمل : « خذوا ما آتيناكم بقوة » والقوة فى هذا المقام ليست تماسك البنية وشدة الأسر ، بل قوة النفس فى تفتح الرغبة والإحاطة بأمثل الأهداف وعقد العزيمة على العمل . . . وقد كان أبو ذر فى ذلك مثال الصدق الذى ضربه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه إذ قال : « ما أظلت الخضراء ، ولا أقلت الغبراء ، من ذى لهجة أصدق ولا أوفى من أبى ذر ، من سره أن ينظر إلى زهد عيسى بن مريم فلينظر إلى أبى ذر » ...

وكان عليه السلام يعرف له فى ذلك قدره فيحتفى به ويكرمه ، روى صاحب الطبقات أنه عليه السلام أركب أبا ذر خلفه على ركوبة له ، وأخرج الطبرانى عن أبى الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يبتدىء أبا ذر إذا حضر ، ويفتقده إذا غاب » . . . فإذا أثر عن أبى ذر نوع من الضعف ، فهو ضعف الحيلة التى انطوت به عن الناس على تدفق طبع وتفتح رغبة فيما عند الله . . .

ولعل من الأمثلة ذات الدلالات فى هـذا المقام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمـا خرج إلى غزوة تبوك[1] ، جعل أناس يتخلفون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فـكان من معه يقولون : يا رسول الله ! تخلف فلان ، فيقول عليه السلام : « إن يكن فيه خير فسيلحقه الله بكم ، وإن يكن غير ذلك فقد أراحكم الله منه[2] » . . . وكان لأبى ذر بعير ضعيف هزيل ، لم يستقل بحمله وحمل زاده ومتاعه معه ، فتخلف به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما رآه أبو ذر غير مبلغه ، نزل عنه ، وتركه ، وحمل زاده ومتاعه على ظهره ، وسار ماشياً على قدميه فى حر صيف محرق ، فى صحراء لا يحتمل لظاها ، حتى أشرف على الركب من بعيد نصف النهار ، وقد بلغ منه الظمأ . . . فنظر ناظر من المسلمين فقال : إن

(١) كانت غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة وهى آخر غزواته صلى الله عليه وسلم ، وكان عليه السلام علم أن الروم قد جمعوا لقتاله وانضمت اليهم قبائل لخم وعاملة وجذام ، فخرج إليهم فلما بلغ تبوك من أرض الشام وجدهم قد تفرقوا ..

(٢) لمتاع الأسماع ص ٤١٥ وانظر أيضاً الإصابه وأسد الغابة وابن هشام .

هذا الرجل يمشى على الطريق !! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كن أبا ذر »[1] فلم يكن إلا قليل حتى قال الناس . يا رسول ! هو والله أبو ذر . . . فرق له رسول الله صلى الله عليه وسلم رقة عظيمة ، وقال : « يرحم الله أبا ذر ، يعيش وحده ، ويموت وحده، ويبعث وحده[2] » . . . فلما بلغهم أبو ذر آواه رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه وقال له : « مرحباً بأبى ذر ! يمشى وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده !! ما خلفك ؟ » أى ما أخرك عنا ؟ فأجابه أبو ذر بما كان من بعيره ؛ فقال عليه الصلاة السلام قولة لا تنتهى النفس من الإعجاب بجلالها ، ودلالتها على عظمة نفسه ، ورهافة حسه الإنسانى : « إن كنت لمن أعز أهلى على تخلفا !! لقد غفر الله لك بكل خطوة ذنباً إلى أن بلغتنى[3] » . . .

ويعنينا فى هذا الخبر ثلاث دلالات :

الأولى : قوة أبى ذر فى أمر الله — على معهود صدقه فى كل حال — ولاسيما فى ذات نفسه ، فقد رأيناه يترك بعيره لما أبطأ به ، وحمل زاده ومتاعه على ظهره ، وسار ماشياً على قدميه فى الصحراء فى قيظ الصيف ، والشقة إلى الشام . . .

والدلالة الثانية : حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه ، وحسبنا قوله له : « إن كنت لمن أعز أهلى على تخلفا !! » . . . ولننظر حبه وثقته به فى قوله : « كن أبا ذر ! » كأنه يرى أن مثل هذا الانفراد بالسير على القدم ، وحمل الزاد والمتاع على الظهر ، فى هذه الشقة النائية فى هذا القيظ الصائف عبء لا يستقل به إلا متن إيمان أبى ذر .

والدلالة الثالثة : تفرد أبى ذر بطبع يفرده من الناس ، حتى ليؤثر أن «يعيش وحده» وأن « يمشى وحده » . . . وهذا التفرد هو الأثر المباشر لتقصير « حاسته الاجتماعية » . . . وقد قدمنا ما يدل بأوفى الدلالات على أنه ضعف لم ينقص من قدره عند رسول الله صلى الله عليه وسلم مثقال ذرة ، ولا يعيبه فى شىء . . .

---

(١) الطبقات ٤ : ٢١٣ (٢) الأمم والملوك للطبرى ٣ : ٣٣٦ (٣) المصدر السابق

(٤) المصادر السابقة

وكان عليه السلام يدرك أن تحويل امرىء ما عن أصالة طبعه من الأمور المحالة . . . كان لايستطيع أن يهب له الحاسة التى تبصر ما يحسن ولايحسن ، فكان يرسم له قواعد وأصولا يعيش بها سلما لنفسه وللمجتمع ، ولولى الأمر . . . وهو عليه السلام يدرك مدى التزام أبى ذر بالقواعد ، وحرفية الأصول :

● فقد رسم له أن يبتعد عن الإمارة لأنه « ضعيف » ، ليس له من الوسائل ما يعينه على النهوض بحقها . . . وقد أوردنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، وجاء أنه عليه السلام — قال له مرة : « إنى أراك ضعيفاً ، وإنى أحب لك ما أحب لنفسى : لا تأمَّرَنَّ على اثنين ، ولاتولَّين مال يتيم[1] » . . . فكانت تلك قاعدة لايخفى عليه اتباعها ، فاتبعها ، فسلم من شرور الإمارة ، ونجا من آثار العنف الذى كان سيحمل به الناس على ما يتصوره هو من حدود المثل الأعلى . . . ففى الناس — كما قدمنا — كثير من أمثال القوارير لايحتملون ما تطيقه الجوابى الكبار ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم » والاستطاعة أمر اعتبارى يختلف مداه فى الأفراد باختلاف طبائعهم ، ولا يُرجع فى تقديره إلى قياس أو وزن أو نحوهما من متعلقات الأمور الحسية ، فإذا حمل أمرؤ ما على غير طاقته فتن عن الله ، ولذا قال عثمان لأبى ذر : « على أن أدعو الناس إلى الاجتهاد والاقتصاد ، وليس على أن أجبرهم على الزهد[2] » لأن أبا ذر كان يطلب إلى عثمان أن يستأصل كل مال الأغنياء ، إذ « لاينبغى للأغنياء أن يقتنوا مالا[3] » . . .

● ورسم له صلى الله عليه وسلم «أن يطيع الأمير» أمير المؤمنين ، أو من له عليه أمر ما . . . فله أن يقول ما يراه حقاً للأمير وغير الأمير ، وعليه بعد ذلك أن يسمع وأن يطيع . . .

---

(١) الطبقات : ٤ ص ٢١٣ وليس فى نهيه عليه السلام عن تولى مال اليتيم مايطعن فى ذمة أبى ذر وأمانته . إنما الأمر يتعلق بتثمير مال اليتيم وأبو ذر لا خبرة له بذلك ...

٢ ، ٣ الأمم والملوك ٣ ص ٣٣٦ .

وأن يخلد إلى النظام ، فلا يعارض أميراً ما فى شىء . . . وقد يكون ذلك واجب كل مسلم ، ولكن الرسول عليه السلام رأى أن يكون منه لأبى ذر فى ذلك توجيه خاص ورسم معلوم ، يذكره ولا يحيد عنه فيقول له عليه السلام مرة : « كيف أنت : إذا كانت عليك أمراء يستأثرون بالفىء ؟ » فقال أبو ذر : إذاً والذى بعثك بالحق أضرب بسيفى حتى ألحق بك فقال له عليه السلام : « أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ اصبر حتى تلقانى[1] » فإن مثل أبى ذر فى تدفق طبعه وعظمة إيمانه إذا اندفع فى معارضة الأمراء كان إعصاراً جائحاً يبلبل الجماعة ، ويقوض النظام دون أن يدرى، فهو رجل حق لا رجل هوى ، وقد ينهض لنصرته من يرى رأيه ، وقد يعارضه من يرى الاعتدال والقصد . . . وقد يرى فريق ثالث أن معارضة أبى ذر تعنى معارضة الحق فى مثاليته ، فيؤثرون الحياد بينه وبين الأمير . . . فإذا كانت المعارضة سلمية فحسبنا منها شراً أن تتفرق بها الأمة ثلاث فرق ، فكيف وقد رأينا استعداده رضى الله عنه لحمل السيف يضرب به حتى يلحق برسول الله صلى الله عليه وسلم فى الآخرة ؟ . . .

إن أبا ذر رجل إيمان ، وليس رجل دولة ، وهو إذ لا يدرى ذلك من نفسه قد يفتح على الإسلام ثلمة من الشر يعز سدادها ، وهذا ما فطن إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورسم له فيه حد السمع والطاعة . . . وقد ذكر له عليه السلام أن امراءه يوماً ما سيضيقون به ، فقال : يا رسول الله ! أفلا أقاتل من يحول بينى وبين أمرك ؟ فقال عليه السلام : « لا » قال : فما تأمرنى ؟ فقال عليه السلام ، وهو كما رأينا فقيه نظام ودولة : « اسمع وأطع ، ولو لعبد حبشى[2] »

فنحن نرى أن الحل الحاضر فى طبع أبى ذر هو القتال والسيف لكل ما يراه من مخالفة لأمر رسول الله . . . ونرى مبادرته إلى طاعته وإقباله عليه يسأله التوجيه قائلا :

---

(١) الطبقات ١٤ : ص ٢٢٦

(٢) المصدر السابق .

فما تأمرنى؟ ... فلا يجد له الرسول عليه السلام سوى النهج الذى يؤمن عثاره ، ولا يلتبس قصده : السمع الطاعة « ولو لعبد حبشى »

وإنك لتعجب ، كأنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخط بهذا التوجيه للمستقبل، فإن أبا ذر — بعد أن نفاه عثمان إلى الربذة — جاءه ناس من الذين يبغون الفتنة لعثمان والمسلمين فقالوا له : فعل بك هذا الرجل وفعل ؟ فهل أنت ناصب لنا راية ؟ فلنكمل برجال ما شئت — يحرشونه إلى الثورة بعثمان — فقال لهم : يا أهل الإسلام لا تعرضوا على ذاكم . . ولا تذلوا السلطان ؛ فإنه من أذل السلطان فلا توبة له ؛ والله لو أن عثمان صلبنى على أطول خشبة لسمعت وأطعت، وصبرت واحتسبت، ورأيت أن ذلك خير لى.. الخ[1] . . . ولما اشتد الأمر بينه وبين عثمان وطلب إليه عثمان أن يخرج إلى الربذة « انصرف من عنده مبتسما ، فقال له الناس : مالك ولأمير المؤمنين ؟ قال : سامع مطيع، ولو أمرنى أن آتى صنعاء أو عدن . . . لفعلت[2] » .

وجاءه رجل يشكو إليه أن العاملين على الزكاة — أى محصليها — يظلمونه فى التقدير، ويأخذون منه أكثر مما يجب عليه ، ويستشيره : «أنغيب عنهم بقدر ما ازدادوا علينا ؟» فقال أبو ذر : لا ، قف مالك ، وقل لهم : ما كان لكم من حق فخذوه ، وما كان باطلا فذروه ، فإذا تعدوا عليك بزيادة ، جعلها الله لك فى ميزانك يوم القيامة[3] » . . .

وإنا فى إعجابنا ببصائر النور فى ضمير رسول الله صلى الله عليه وسلم نلاحظ سداد التوجيه الذى جبر ضعف الحاسة الاجتماعية لدى أبى ذر وجعله فى ظروف الفتن فى عصمة من الاستجابة إلى دعاتها . . .

● وكانت الدولة أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حال بداوة ، وكان عليه السلام يدرك ما ستؤول إليه من عمران وتطور . . . وكان يدرك أن طبيعة أبى ذر ستتخلف عن

---

(١) الطبقات ٤١ : ص ٢٢٧ (٢) المصدر السابق (٣) الحلية حـ١ : ص ١٦٠

مواءمة هذا التطور ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أباذر ! إذا بلغ البناء سلعا فاخرج منها ، ونحا بيده نحو الشام[1] » وكان فى ذلك إرهاص بامتداد سلطان الدولة إلى أملاك الروم حيث يجد بها أبو ذر من ألوان العمارة والبناء مالا يعترض عليه . . أما إذا ظل بالمدينة ورأى استجابة الناس للتحول والتطور ، حضره من رهافة الحس وضيق الصدر بالتقصير فى المثل الأعلى مايثير مع الناس كل يوم عديدا وجديدا من الاعتراض ، وقدرأينا حاله مع أبى الدرداء حين رآه يبنى بيتا له . . ورأيناه يقبل استمرار وده لأبى هريرة لما علم أنه لم يتطاول فى البنيان ، ويرفض استمرار إخاء أبى موسى الأشعرى لما رآه على غيرذلك، ولما هاجر رضى الله عنه إلى الشام ، ومكث بها ما مكث ، ثم استدعاه عثمان وعاد إلى المدينة ألفاها قد تحولت ، وصارت إلى جديد من المنازل والدور ، فهاج ذلك وجده ، قال الطبرى فى تاريخه : « لما قدم أبو ذر المدينة ، ورأى المجالس فى أصل سلع ، قال : بشر أهل المدينة بغارة شعواء ، وحرب مذكار[2] » . . . وقد يرى أحدنا أن أهل المدينة كانوا خليقين من أبى ذر بتحية غير هذه التحية يلقاهم بها بعد أن غاب عنهم سنين منذ أوائل خلافة عمر . . . ولكنا حين ننظر من زاويته ، ونزن الأمور بميزانه الدقيق الذى كان يأخذ به نفسه ، ويفهم به الإسلام ، وأثنى عليه رسول الله من أجله، نقدر له جلال غايته، وشرف بواعثه ، ونعتذر عن أسلوبه بما علمه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . .

على أننا نرى فى صيحة أبى ذر تلك سداد الحكمة النبوية ، إذ كان من الخير لأبى ذر وللمجتمع أن يغيب عن مركز التطور بالمدينة المنورة ، لما كان يلحظ عليه من بطء استجابته لدواعى المدنية .

٩ — رأيه فى المال

ولعل من السهل أن ندرك — بعد ما قدمنا من نهجه وشخصيته — أن رأيه فى المال ووظيفته يقوم على أساسين :

(١) الطبقات ٤ : ١٤ ص ٢٢٦

(٢) تاريخ الطبرى ٣ : ٣٣٦ — والحرب المذكار : ذات الهول والشدة .

الأول : الصدق فى فهم النصوص ؛ فقد كان فهمه للنصوص — كتنفيذه لمفهومها — لا يجنح إلى تأويل أو ترخص البتة ؛ ومن ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أى مال ذهب أو فضة أوكى[1] عليه فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه فى سبيل الله[2] » فكان من فهمه لهذا النص أنه لم يكن يحتفظ فى بيته بأى قدر من الذهب أو الفضة كثر أو قل ؛ وكان إذا أخذ عطاءه من الدولة دعا خادمه فسأله عما يكفيه من الحاجات الأساسية لمدة سنة ، فاذا بقى منه شىء بعد ذلك صرفه « فلوسا » أى نقودا نحاسية — وهى نقود كبيرة الحجم ، ثقيلة ، قليلة القيمة ، كانت تضرب للتعامل بها فى الأشياء الزهيدة — وكان يقول فى توجيه ذلك : « إنه ليس من وعى ذهبا أو فضة يوكى عليه إلا وهو يتلظى على صاحبه[3] » وقد قال له عبد الله بن الصامت مرة فى ذلك : لو ادخرته للحاجة تنوبك ، أو للضيف ينزل بك ؟ ! فأبى وقال : « إن خليلى عهد إلى أن أى مال ذهب أو فضة أوكى عليه ، فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه فى سبيل الله » . . . وواضح من كلام ابن الصامت أن الدنانير والدراهم إذا استبدل بها تلك « الفلوس » فقدت قدرتها على مواجهة الظروف الطارئة ... وقد ورد أن الباعة وغيرهم كانوا يردون هذه « الفلوس » بحجة أنها مزيفة ، فلا يأسى لما يتعطل له بذلك من حاجة ، فقد حدث أبو السليل قال : جاءت ابنة أبى ذر وعليها مجنبتا صوف سفعاء الخدين ، ومعها قفة لها ، فمثلت بين يديه وعنده أصحابه ، فقالت : ياأبتاه ! زعم الخازنون والزارعون أن أفلسك هذه بهرجة فقال : يابنيه ضعيها ، فإن أباك أصبح بحمد الله لا يملك من صفراء ولا بيضاء إلا أفلسه هذه[4] .. وفى سيرته أمثلة كثيرة لهذا الفهم الذى لا يجنح إلى تأويل .

أما الأساس الثانى لرأيه فى المال ، فهو إيمانه العميق بالدار الآخرة ؛ وقد عرفنا فيما مضى

(١) أوكى القربة شد فيها بالوكاء أى الرباط ، وأوكى على المال شد عليه رباط جرابه أو صرته ، والمراد النهى عن إمساك الذهب والفضة عن الانفاق فى سبيل الله .

(٢) الطبقات ١٤ : ٢٢٩ والحلية حـ١ : ص ١٦٢

(٣) الطبقات ١٤ : ٢٢٣

(٤) صفة الصفوة حـ١ ص ٢٤٢

أن هذا الإيمان كان يخطط له أعماله الدنيوية على أساس أخروى محض ؛ وكذلك تولى هذا الإيمان تخطيط فكرته عن المال ..

• فالاستكثار من المال يوجب طول الحساب فى الآخرة ، وفى هذا يقول : ذو الدرهمين أشد حسابا من ذى الدرهم[١]

• والدنيا مقدمة الآخرة ، أو هى مرتبطة بها ارتباط المقدمة بالنتيجة ... ولا صلاح للنتيجة إلا بصلاح المقدمة ... ولا صلاح للمقدمة إلا إذا قدرت خطوطها على المثل الأعلى للدار الآخرة ، فكل مالا يتلاءم مع هذا المثل الأعلى ، من لهو أو غفلة أو إثم ، أى كل ما لا تصلح به الآخرة ، فلا محل له فى الدنيا « فاجعل الدنيا مجلسين : مجلسا فى طلب الآخرة ، ومجلسا فى طلب الحلال . . والمجلس الثالث — أى ماعدا هذين — يضرك ولا ينفعك ، فدعه لا ترده »[٢]

• والمال لا مهمة له — بعد سداد ضرورة البدن — إلا تحصيل البر بالنفس ، وهو زاد الآخرة ، والله تعالى يقول « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون »[٣] . ومن المعلوم بالضرورة ، أن سوق تلك النفقة هو منفعة العباد فى معاشهم ، وفى دينهم ، وفى صحتهم ، وتثقيفهم ، وسائر مصالحهم ، أى أن مهمة المال تعود إلى ثلاث وظائف : الأولى حسية لضرورة البدن ، والثانية روحية للبر بالنفس استعدادا للآخرة ، والثالثة اجتماعية لتفريج ضوائق الناس وتحقيق مصالحهم .

ومادمنا قد خلقنا للآخرة ، لا للدنيا ، فمن الواجب رصد كل مازاد عن المطالب الضروريه للمعيشة ، لإنفاقه فى زاد الآخرة ؛ ومن الخسر — قطعا — أن يذهب مال ما ؛ كثر أو قل ، فى غير هذين المذهبين ، وعلى هذا « فاجعل المال درهمين » : درهما تنفقه على عيالك من حله ، ودرهما

---

(١) الحلية حـ١ ص ١٦٤
(٢) صفة الصفوة حـ١ ص ٢٤١ والحلية ١ ص ١٦٥
(٣) آل عمران ٩٢

تقدمه لآخرتك، والثالث يضرك ولاينفعك ، لاترده .. ثم صاح بأعلى صوته : يأيها الناس قد قتلكم حرص لاتدركونه أبداً(١) »

ويعود إلى منطق واضح يقنع به سامعه بوجوب البر بالنفس ، فيقول : « فى المال ثلاث شركاء .

القدر .

والوارث .

وأنت .

أما القدر فلا يستأمرك أن يذهب بخيرها أو شرها ، بهلاك أو موت . . وأما الوارث فينتظرا أن تضع رأسك ، ثم يستاقها وأنت ذميم . . فإن استطعت ألا تكون أعجز الثلاثة فافعل ، ودونك السبيل ، قول الله تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ، وما تنفقوا من شىء فإن الله به عليم » ألا وإن هذا الجمل مما كنت أحب من مالى ، فأحببت أن أقدمه لنفسى(٢) »

وهكذا نرى رأيه فى المال مقدرا على أصل أخروى محض ، إذ الآخرة هى الوجدان الحاضر فى كل أمره بعد ذكر الله عز وجل .

١٠ — أبو ذر فى الشام :

لا ندرى على وجه التحديد فى أى سنة خرج أبو ذر إلى الشام ، فأبو عمر بن عبد البر يذكر فى الاستيعاب عن ذلك : « ثم خرج بعد وفاة أبى بكر إلى الشام ، فلم يزل بها حتى ولى عثمان ، ثم استقدمه عثمان(٣) » وابن كثير فى تاريخه يذكر : « ثم لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومات أبو بكر ، خرج إلى الشام، فكان فيه ، حتى وقع بينه وبين

(١) الحلية حـ ١ ص ١٦٥ والصفوة حـ ١ ص ٢٤١
(٢) الصفوة حـ ١ ص ٢٤١ الحلية حـ ١ ص ١٦٥ بتصرف يسير
(٣) الاستيعاب حـ ١ ص ٢١٥

معاوية ، فاستقدمه عثمان إلى المدينة[1] » . . وظاهر من هذين النصين أن خروجه كان فى أوائل خلافة عمر ، أى فى السنة الثالثة أو الرابعة لوفاة الرسول . . أما سبب خروجه ، فلا ندرى شيئا عنه إلا النص الذى يذكر له فيه رسول صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ البناء سلعا فاخرج منها ، ونحا بيده نحو الشام » .

وعلى أى حال فقد خرج أبو ذر إلى الشام ، وأقام بها مدة خلافة عمر . وأوائل خلافة عثمان ، فلما كثر المال فى أيدى أغنياء المسلمين بكثرة ما فتح من البلدان بدا له رأيه الذى دعا إليه ، وعرف به .

كان الوالى على الشام من قبل عمر وعثمان هو معاوية رضى الله عنه ، وكان معاوية يقول فى المال الذى تحت يده : مال الله ، فأتاه أبو ذر فقال :

مايدعوك إلى أن تسمى مال المسلمين مال الله ؟

فقال معاوية : يرحمك الله يا أبا ذر ، ألسنا عباد الله ، والمال ماله ؟

قال فلا تقله . .

قال معاوية : سأقول مال المسلمين[2]

وقال الطبرى : إن الذى أثار أبا ذر إلى ذلك ، هو عبد الله بن سبأ ، رأس القائمين بالفتنة على عثمان فى كل مصر ، والذى نراه أن أبا ذر إنما كان ينبعث من دخيلة نفسه ، لا بتوجيه موجه ، وهو مع ذلك أحجى من أن يستثار لرأى غيره ضد ولى الأمر ، وقد أوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أوصاه . . وقد قدمنا أن ناسا من أهل الفتنة جاءوه فى محنة المنفى يحرشونه إلى الخروج على عثمان فامتنع من ذلك ونهاهم عنه ، فإذا كان ذلك شأنه ، وقد وقع به ما وقع ، فكيف يلبى للفتنة وهو معافى من كل محنة ؟.. وكل ما يمكن أن يقال —

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير حـ٣ ص ١٦٥

(٢) الطبرى حـ٣ ص ٣٢٥ وابن الأثير ٣ ص ٥٥

إذا تقبلنا خبر الطبرى — أن كلام ابن سبأ وافق رأى أبى ذر . . أو أن ابن سبأ جاء أبا ذر لأول عهده بهذا الرأى فوافقه عليه لحاجة فى نفسه ، وزكاه لديه ، ثم راح ينتقل به بين الناس لإثارة الفتنة محتميا برأى ذلك الصحابى الجليل . . على أن الذى لاشك فيه أن هذا المذهب يمثل معدن أبى ذر أصدق تمثيل، ويوافق كل الموافقة ماعرف من دفاعه عن مصالح الفقراء . . وقد كان معاوية رضى الله عنه حكيما كل الحكمة ، إذ أجاب أبا ذر إلى ما دعاه إليه .

على أن أحداً لم يقل إن ابن سبأ أو غيره هو الذى أثار أبا ذر إلى دعوته ضد كنز المال ، وقد كان شأنه فيها أهم وأخطر من شأنه فى تغيير وصف المال العام ، من مال الله إلى مال المسلمين . . قال ابن الأثير فى تاريخه . . . «كان أبو ذر يذهب إلى أن المسلم لاينبغى له أن يكون فى ملكه أكثر من قوت يومه وليلته[1] أو شىء ينفقه فى سبيل الله ، أو يعده لكريم ويأخذ بظاهر القرآن — « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » — فكان يقوم بالشام ويقول يامعشر الأغنياء واسوا الفقراء ، بشر الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله ، بمكاوٍ من نار ، تكوى بها جباههم ، وجنوبهم ، وظهورهم ، فمازال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك ، وأوجبوه على الأغنياء ، وشكا الأغنياء مايلقون منهم[2] » . .

وقد التقى معاوية بأبى ذر ، وناقشه رأيه فى تفسير الآية الكريمة «والذين يكنزون الذهب والفضة..» ولم يحفظ لنا التاريخ من تلك المناقشة إلا ما ذكر أبو ذر نفسه عنها ، قال زيد بن وهب : مررت بالربذة، فإذا أنا بأبى ذر ، فقلت: ما أنزلك منزلك هذا ؟ قال: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية فى هذه الآية : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله » فقال معاوية : إنها نزلت فى أهل الكتاب . . فقلت : نزلت فينا وفيهم ...

---

(١) ذلك وهم من ابن الأثير ، وسيأتى أن أبا ذر نفسه كان يختزن لنفسه ولمن يعول قوت سنة .
(٢) ابن الأثير جـ٣ ص ٥٥ والطبرى جـ٣ ص ٣٢٥

فكان بينى وبينه فى ذلك كلام ، فكتب يشكونى إلى عثمان ، فكتب عثمان إلى أن أقدم المدينة فقدمت . . . إلى أن قال : فقال لى عثمان : إن شئت تنحيت عنا ، فكنتُ قريبا ، فذاك الذى أنزلنى هذا المنزل[1] » . . . والذى يعنينا من هذا الخبر ، حواره مع معاوية حول معنى الآية الكريمة ، باعتبار هـذا الحوار وثيقة تلقى ضوءا على موقف أبى ذر ودعوته بالشام . . .

وكانت الفتنة التى سعى بها الساعون لتأليب الأمصار على عثمان رضى الله عنه ، قد نجمت ، فاجتمع على معاوية أمر أبى ذر إلى أمر هؤلاء ، فأراد أن يعالج أبا ذر بما يسكته ، ويكفيه دعوته وحركته ، ليمتاز أهل الفتنة ممن سواهم . . . وكان معاوية لايدرك حقيقة أبى ذر، فلعله دعىٌّ يبغى من دعوته جمع المال ، ولعله غير ذلك ، فأراد أن يختبره؛ فأرسل إليه ألف دينار فى جنح الليل ، ففرقها لفوره فى الفقراء . . . وعاد معاوية فأرسل إليه الرسول يقول له : أنقذنى من عذاب معاوية ، فإنه كان قد أرسلنى بالمبلغ إلى غيرك ، فأخطأت بك ، فقال أبو ذر : يابنى ! قل له : والله ما أصبح عندنا من دنانيرك دينار ، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجمعها ممن أخذها[2] . فلما علم معاوية بما كان ، أيقن أن أبا ذر ممن يصدق فعله قوله ، فكتب إلى عثمان : « أن أبا ذر قد أعضل بى . . . وفى رواية أن أبا ذر قد ضيق على — وقد كان من أمره كيت وكيت[3] » .

وفى طبقات ابن سعد مايدل على أن معاوية عزل الناس عن أبى ذر ، إذ نادى فيهم مناديه ألا يجلسوا إليه ، وذلك إذ يروى ابن سعد عن الأحنف بن قيس قوله : « أتيت الشام ، فجمّعت[4] ، فإذا أنا برجل لا ينتهى إلى سارية إلا فر أهلها ، يصلى ويخفف صلاته .. فجلست إليه ، فقلت له : ياعبد الله ! من أنت ؟ قال : أنا أبو ذر . . وأنت من أنت ؟ ..

---

(١) رواه البخارى والطبقات حـ٤ ص ٢٢٦
(٢) ابن الأثير ٣ : ٥٥
(٣) الطبرى وابن الأثير
(٤) جمع حضر صلاة الجمعة

فقلت : الأحنف بن قيس ، فقال : قم عنى ، لا أعدك بشر[١] ! فقلت : كيف تعدنى بشر ؟ فقال : إن هذا — يعنى معاوية — نادى مناديه ألا يجالسنى أحد[٢] » . . وظاهر من كلام أبى ذر أن معاوية كان يؤذى من يجلس إلى أبى ذر . وذلك احتياط يريد به معاوية سد ذرائع الفتنة ، التى نجمت طلائعها فى الأمصار ، والتى انتهت أخيراً بقتل عثمان رضى الله عنه ، وتفريق كلمة المسلمين ، فرقة لاتزال أثارها باقية إلى اليوم . . وكان معاوية فى ذلك يتصرف بفقه رجل الدولة ، وكان أبو ذر — على عادته أو طبعه — ينظر إلى مثل الإيمان وحدها . . وكل على حق وله أجر اجتهاده .

وكان عثمان رضى الله عنه — بوصفه الإمام الأكبر — يأتيه من أنباء الأمصار ، ويجتمع لديه من أخبار الفتنة مالا يجتمع لدى معاوية ، فلما ورد بريد الشام بشكوى معاوية من أبى ذر ، كتب لفوره إلى معاوية يقول له : « إن الفتنة قد أخرجت خطمها ، وعينيها ، فلم يبق إلا أن تثب . . فلا تنكأ القرح ، وجهز أبا ذر إلىّ ، وابعث معه دليلا ، وزوده ، وأرفق به . . وكفكف الناس ونفسك مااستطعت ، فإنما تمسك الأمر مااستمسكت[٣] » . . فجهز معاوية أبا ذر لفوره ، وبعث به إلى عثمان ، ومعه دليل إلى المدينة . . وما لبث معاوية أن أرسل بزوجة أبى ذر وأولاده من بعده ، فخرجوا ومعهم جراب يثقل يد الرجل ، فظنها معاوية دنانير ، فقال: انظروا إلى هذا الذى يزهد فى الدنيا ، ما عنده؟ فقالت امرأته : أما والله مافيه دينار ولا درهم ، ولكنها فلوس ، كان إذا خرج عطاؤه ابتاع منه فلوساً لحوائجنا[٤] » .

وبذلك فرغ معاوية من أمر أبى ذر بالشام .

١١ — بين أبى ذر وعثمان بالمدينة :

لم يكن للساعين بالفتنة أيام عثمان من هدف إلا أن يحدثوا بالإسلام صدعاً لاينجبر ،

---

(١) لا أعدك بشر من أعد الشيء لكذا هيأه له ، يريد أبو ذر أن مجالستك إياى تعرضك للشر.

(٢) الطبقات ٤١ ص ٢٢٩

(٣) الطبرى وابن الأثير

(٤) الطبرى ٣ : ٣٣٦ . وقد قدمنا أن أبا ذر كان إذا خرج عطاؤه اشترى منه قوت سنة وابتاع فلوسا بما تبقى منه تراجع ص ٨٢ من هذه الرسالة .

إذ كانوا يهوداً وغير يهود دخلوا فى الإسلام ليكيدوا له ، واستغلوا ما بالـكثير من المسلمين من سذاجة وغيرة ، فراحو يتلقفون بعض تصرفات لعثمان رضى الله عنه ، فيهولون فى عرضها ، ويشهرون ببواعثها وأهدافها ، ويديرون دعايتهم على سوء الظن بأمير المؤمنين ، يحرفون الـكلم عن مواضعه ، ويضخمون مالاً خطر له ويجعلون منه إحدى الـكبر .

ولسنا بصدد تحليل تلك الفتنة ، بل بصدد ملابستها لدعوة أبى ذر ، أو بصدد موافقة قيامها لقيام تلك الدعوة .. فقد ضاق بها معاوية بالشام ، وضاق بها عثمان بعد عودة أبى ذر إلى المدينة .. ضاقا بها لا بغضا لأبى ذر ، ولا معاندة للحق الذى يدعو إليه ، بل لأن رءوس الفتنة ذوو دهاء ، لا يدعون ذريعة إلى أهدافهم إلا ولجوها ، مصطنعين الغيرة على الدين فى كل أمر ، مستغلين تلك الغيرة فى كل نفس . . وليس أبو ذر بالرجل الهين ، فهو من دعامات الإسلام وأعلامه الجليلة الرفيعة ، فإذا تحرك بدعوة أو رأى فلن يذهب صوته صرخة فى واد ، وقد رأينا كيف جلجل صوته بالشام حتى اجتمع إليه الفقراء .. فإذا قام له تيار بالمجتمع الإسلامى فى تلك الآونة الحرجة كان ذلك فوق ما يحلم به رءوس الفتنة من أمانى ، وكان اندماجهم فيه والعمل تحت ستارة تحقيقاً لأهدافهم من أيسر الأمور . فلما لم يستطع عثمان إقناع أبى ذر بوجهة نظره .. ولما كان المجتمع الإسلامى لا يحتمل رجة أبى ذر مع ما يبيت له أهل الفتنة من تآمر وكيد ، قال له عثمان فى رعاية ورفق : «إن شئت تنحيت فـكنت قريباً » . . فتنحى أبو ذر إلى الربذة التى لا تبعد عن المدينة بأكثر من ثلاثة أميال .. فقيل إن عثمان نفى أبا ذر .. ذلك هو الإطار العام الذى تم فيه ما كان بين أبى ذر وعثمان رضى الله عنهما ، ونحن موردون من تفصيل ذلك ما يأتى :

● لما قدم أبو ذر المدينة « دخل على عثمان فقال له : ما لأهل الشام يشكون ذرب(١)؟ فأخبره أنه لا ينبغى أن يقال : مال الله .. ولا ينبغى للأغنياء أن يقتنوا مالا . فقال : يا أبا ذر !

---

(١) ذرب اللسان : حدته

عليّ أن أقضى ماعلى ، وآخذ ماعلى الرعية ، ولا أجبرهم على الزهد ، وأن أدعوهم إلى الاجتهاد والاقتصاد[١] »

● كان يجلس إلى الناس ينهاهم عن كنز المال ، فكلما جلس إلى جماعة قاموا وتركوه . وقد تقدم ذلك . . .

● كان بنو أمية يرون سلطان عثمان سلطانهم وعزهم ، وكانوا يضيقون بأى صوت يرتفع بمخالفة لعثمان ، وقد رأوا فى دعوة أبى ذر ماضايقهم ، فهددوه ، فكان يقول : « إن بنى أمية تهددنى بالفقر والقتل ، ولبطن الأرض أحب إلى من ظهرها ، وللفقر أحب إلى من الغنى[٢] » .

وجاءه الرجل الذى شكا إليه محصلى الزكاة ، واستشاره أن يخفى عنهم من ماله قدر ما يرفع عنه الظلم ، فلما نهاه عن ذلك وأجابه الإجابة التى قدمنا ، كان على رأسه فتى من قريش فقال له : أما نهاك أمير المؤمنين عن الفتيا ؟ فقال : أرقيب على أنت ؟ فو الذى نفسى بيده ، لو وضعتم الصمصامة ههنا ، ثم ظننت أنى منفذ كلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن تحتزوا لأنفذتها[٣] » فهذا الفتى لايقبل من أبى ذر كلاما مع الناس ، ولو كان الكلام فتوى يثبت بها طاعة القانون بالصبر والصدق . .

● وقد كان الناس فريقين بإزاء دعوة أبى ذر : فريق الأغنياء وقد قدمنا أنهم كانوا يتفرقون عنه كلما جلس إليهم ، وفريق الفقراء وقليلى المال ، وهؤلاء كانوا يألفونه ويحبون مجالسته . . . وفى حديث زيد بن وهب الذى نقلناه عن البخارى فيما مضى يقول أبو ذر إنه لما قدم المدينة بأمر عثمان « كثر علىّ الناس ، كأنهم لم يرونى من قبل » وتلك كثرة لايرتاح إليها حاكم فى مثل ظرف عثمان رضى الله عنه . . .

---

(١) الطبرى ٣ : ٣٣٦
(٢) الحلية ١ : ١٦٢
(٣) الحلية ١ : ١٦٠

● كان « الجو الاجتماعى » متوترا بالمدينة ، فبنوا أمية — شبابها وكهولها — قد أحرجوا الصدور باستغلال سلطان عثمان والتصرف كأن الدولة دولتهم ، غير موقرين لسابقة أنصارى أو مهاجرى ، وقد رأينا كيف هددوا أبا ذر ، وكيف أن فتيانهم كانوا يعترضون على أحاديثه مع الناس وفتاويه لهم . . ذلك إلى عوامل الفتنة المصطنعة . . . فلا جرم أن يصور اجتماع الناس حول أبى در — فى هذا الجو — لعثمان تصويرا يغير نفسه . . . حتى علم أبو ذر أن الكلام كثر حوله عند أمير المؤمنين . . فذهب إليه فى رهط من قومه « فما بدأه بشىء إلا أن قال : أحسبتنى منهم — أى من أهل الفتنة — يا أمير المؤمنين ؟ والله ما أنا منهم ، ولا أدركهم ، ولو أمرتنى أن آخذ بعرقوتى قتب[1] لأخذت بهما حتى أموت[2] » .

● ولما ذكر لعثمان أن «الناس قد كثروا على أبى ذر كأنهم لم يروه من قبل» ، وكان الأمر يضطرب فى يد عثمان شيئاً فشيئا ، رأى من المصلحة أن ينحيه عن هذا «الجو» فقال له فى إحدى مقابلاته « إن شئت تنحيت فكنت قريباً » . . .

وفى إحدى الروايات أنه قال له : غيب وجهك عنى . . . وفى أخرى أن أبا ذر هو الذى طلب الخروج إلى الربذة . . ولكنا اخترنا رواية البخارى لتحريه الصحة ، ولأنها أقرب إلى ما يؤثر عن عثمان من الرفق وأدب الخطاب ، ولا سيما أن أبا ذر أقنعه أنه ليس من أهل الفتنة ، وعرض عليه استعداده للسمع والطاعة « لو أمرتنى أن آخذ بعرقوتى قتب لأخذت بهما حتى أموت » وعثمان من أعلم الناس بصدق أبى ذر إذا قال ، وإذا فعل .

وفى إحدى الروايات أن أبا ذر عرض الخروج إلى أماكن عدة ، فرفضها عثمان واحدا واحدا حتى توافقا على اختيار الربذة . . . فخرج إليها راضياً . . .

---

(١) القتب : الرحل والعرقوتان : خشبتان تضمان ما بين وسط الرحل والمؤخرة .. وهو بهذه العبارة يعلن استعداده للسمع والطاعة .

(٢) الطبقات : ١٤ : ٢٣٢

• قال الطبرى : « ولما نزل أبو ذر الربذة ، أقيمت الصلاة ، وعليها رجل يلى الصدقة — أى ماشـية الدولة التى تجبى فى الزكاة — فقال الرجل : تقدم يا أبا ذر ! فقال أبو ذر : لا ، تقدم أنت ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لى : « اسمع وأطع، وإن كان عليك عبد مجدع » فأنت عبد ، ولست بأجدع[1] وكان العبد من رقيق الصدقة ، وكان أسود يقال له مجاشع[2] »

• ومما يدل على أن الخروج إلى الربذة كان باتفاق لامغاضبة مارواه الطبرى عن ابن عباس أنه قال : « كان أبو ذر يختلف من الربذة إلى المدينة مخافة الأعرابية ، وكان يحب الوحدة والخلوة ؛ فدخل على عثمان — وعنده كعب الأحبار — فقال لعثمان : لاترضوا من النـاس بكف الأذى حتى يبذلوا المعروف ، وقد ينبغى لمؤدى الزكاة ألا يقتصر عليها حتى يحسن إلى الجيران والإخوان ، ويصل القرابات ، فقال كعب : من أدى الفريضة فقد قضى ما عليه . . . إلى آخر الخبر الذى سقناه فيما مضى وفيه أنه ضرب كعبا فشجه . .

فلم يكن ثمـة قطيعة بين عثمان وأبى ذر بسبب نزوله الربذة . . . ولم يكن أبو ذر يكف عن عرض دعوته على عثمان ، ولم يكن عثمان يرفض أن يسمع منه .

• وقد أوردنا أن ناسا من أهل الفتنة نزلوا عليه بالربذة وعرضوا عليه أن ينصبوا له راية ويجمعوا تحتها الناس ليثور بهم على عثمان ، فرد كيدهم فى نحورهم ، وزجرهم عن شغبهم ، وقال إنه من أذل السلطان فلا توبة له . . . والله لو أن عثمان صلبنى على أطول خشبة لصبرت واحتسبت . . . الخ »

وذلك كله يدل على أن أبا ذر جعل لعثمان على نفسه حق السمع والطاعة فى رضا وإيمان . . وجعل لنفسه على عثمان حق النصيحة ، لايتخلف عن أدائها فى صدق وقوة . . ولم يكن بين الصحابيين الجليلين غير ذلك . .

---

(١) الأجدع الذى قطعت أذنه وأنفه

(٢) الطبرى ٣ : ٢٣٧

• خفى على كثيرين ما كان بين أبى ذر وعثمان ، فظنوا نزوله الربذة تشريداً وانتقاماً ، وكان جو البلبلة والفتنة يساعد على ذلك ، فأنكروا على عثمان أن يفعل بصحابى جليل هذا الفعل ، حتى أن أبا الدرداء لما علم بما كان قال : « إنا لله وإن إليه راجعون ؛ والله لو أن أبا ذر قطع منى عضواً ماهجته ، لما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيه[1] » .

١٢ — وفاة أبى ذر بالربذة :

توفى أبو ذر رضى الله عنه بالربذة فى خلافة عثمان ، ودفن بها . . وقد ذكر فى وفاته أنه لما حضرته الوفاة رأى امرأته تبكى ، فسألها ، فقالت إنك تموت بتلك الفلاة ، ولا قدرة لى بنعشك ، وليس لك ولا لى ثوب أكفنك فيه ، فقال لها لاتبكى فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لنفر أنا فيهم : « ليموتن رجل منكم بفلاة من الأرض فتشهده عصابة من المؤمنين » وليس من أولئك النفر رجل إلا وقد مات فى قرية وجماعة من المسلمين . . وأنا الذى أموت بفلاة ، والله ما كُذِبْتُ ولا كَذَبْتُ . . فانظرى الطريق[2] » . . وكان رضى الله عنه واثقاً من تحقيق نبوءة رسول الله ، فجعلت امرأته تمرضه ، وتذهب إلى كثيب مشرف على الطريق لعلها تجد بعض المارة ، ثم تعود لتمريضه . حتى رأت ركباً قادما من بعيد ، فألاحت لهم بثوبها ، فلما كانوا عندها قالت لهم : امرؤ من المسلمين يموت ، تكفنونه وتشهدون جنازته . . قالوا : ومن هو ؟ قالت : أبو ذر ! فقال القوم فى اهتمام : صاحب رسول الله ؟ . قالت : نعم . . فأسرعوا إليه وهم يفدونه بآبائهم . . فلما حضروه وسلموا ، قال لهم : أبشروا فأنتم الجماعة المؤمنة التى قال رسول الله أنها تشهد وفاتى ، وذكر لهم الحديث السابق . . ثم قال لهم : أنتم تسمعون ! لو كان لى ثوب أو لامرأتى ثوب يسعنى ، لم أكفن إلا فى ثوب هو لى ، أو لها . . فأنشدكم الله

(١) الاستيعاب ١ : ٢١٨

(٢) الحلية والطبقات والصفوة

والإسلام ألا يكفننى رجل منكم كان أميراً ، أو عريفاً ، أو نقيباً ، أو بريداً ! — يريد أن أموال أرباب هذه المناصب مظنة للشبهات — فكل القوم كان قد نال من تلك المناصب شيئاً ، فقال فتى من الأنصار : ياعم ! أنا أكفنك ، لم أصب مما ذكرت شيئاً ؛ أكفنك فى ردائى هذا الذى على ، وفى ثوبين فى حقيبتى ، من غزل أمى حاكتهما لى .. قال أبو ذر : أنت فكفنى . . فكفنه الأنصارى فى النفر الذين شهدوه ، منهم حجر بن الأدبر ، ومالك بن الأشتر ، فى نفر كلهم يمان. وبينما القوم بصدد مواراته ، أقبل عبد الله بن مسعود فى نفر من العراق عماراً ، فما أن علم أنها جنازة أبى ذر حتى استهل يبكى ويقول : أخى وخليلى . . صدق رسول الله : « تمشى وحدك ، وتموت وحدك ، وتبعث وحدك » . . ثم واروه . . ثم حدثهم عبد الله بن مسعود حديثه ، وما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مسيره إلى تبوك(١) .

وكانت وفاته سنة إحدى وثلاثين للهجرة ، قال صاحب الإصابة : وقيل سنة ثنتين وثلاثين ، وعليه الأكثر .

ولما نعى أبو ذر إلى عثمان ، أرسل فأحضر أهله من الربذة ، وضمهم إلى أهله ، وتلك مأثرة لا يسعنا إلا أن نثنى بها على عثمان ؛ رضى الله عنه ، وعن أبى ذر ، وكل من اهتدى بهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من السابقين والآخرين .

---

(١) الحلية والطبقات والصفوة .

الرجلان فى خلاصة

(١)

كان عبد الرحمن بن عوف قرشيا من بنى زهرة . ولد ونشأ بمكة ، العاصمة الدينية لقبائل العرب ، مقر البيت الحرام ، فله من مواريث المجتمع أساليب أهل الحضر ، ونسك المتدينين .

وأما أبو ذر ، فهو من غفار ، قبيلة كانت بطريق القوافل الضاربة فى الصحراء ، بين مكة والشام ، وكان لها من بداوة الأعراب قطع الطريق على المارة ، وفوضى السلوك الداعية إلى إستباحة الحرم ، وجفوة المعاشرة وألفاظ الخطاب ، فكان لأبى ذر — رضى الله عنه — من مواريث تلك البيئة فى شدة المعاملة ما لزمه طول حياته ، وقد نشأ على دأب قومه فى قطع الطريق ، غير أنه امتاز فيهم بضراوة وقوة بأس ، جعلتهم يقولون : إنه كان يقطع الطريق كأنه سبع .

(٢)

وامتاز كل من الرجلين بأنه من السابقين الأولين إلى الإسلام ، فكان أبو ذر يقول : لقد أسلمت ، وما سبقنى بالإسلام سوى أربعة . أما عبد الرحمن بن عوف ، فقد أسلم عقب إسلام أبى بكر ، فى النفر الذين دعاهم أبو بكر — رضى الله عنه — سراً فأجابوا ، وهم عثمان بن عفان ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة والزبير ، ولعل أبا ذر لم يعلم بإسلام هؤلاء حين قال إنه لم يسلم قبله سوى أربعة ، ومهما يكن من شىء ، فإنهما إذا لم يكونا قد أسلما فى شهر واحد ، فقد كان إسلامهما فى العام الأول للنبوة الشريفة ، وكما أسلما فى عام واحد ، توفيا فى عام واحد ، سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة .

وقد رزق كل منهما حظا من صفاء الروح ، وقوة النفس جعله أسرع بالإجابة إلى الإسلام حين علم به ، وعبد الرحمن كان ممن حرم الخمر على نفسه فى الجاهلية ، فلم تكن له همة

فى لهو أو عبث ، أما أبو ذر فقد ظل به صفاء روحه حتى انبثق فى وجدانه هداية عجيبة ، فإذا قاطع الطريق، ينقلب عابدا لإله الطبيعة ، بوحى فطرته، وفى ذلك يقول لعبد الله بن الصامت: يابن أخى : لقـد صليت قبل الإسلام بأربع سنين : فقال له : من كنت تعبد ؟ قال : إله السماء ! . قال عبد الله : فأين كانت قبلتك ؟ . قال : حيث وجهنى الله عز وجل .

ولقد شهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — لـكل منهما فقال : « عبد الرحمن ابن عوف ، أمين فى أهل السماء ، أمين فى أهل الأرض » . ولقد صلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — خلفه وقال : « ماقبض نبى إلا بعد أن يصلى خلف رجل صالح من أمته» . وقال فى أبى ذر : « والذى نفسى بيده ما أقلت الغبراء ، ولا أظلت الخضراء من ذى لهجة أصدق ولا أوفى من أبى ذر » ، « من سره أن ينظر إلى رجل فى تواضع عيسى بن مريم ، فلينظر إلى أبى ذر » .

(٣)

وافترق كل من الرجلين فى استعداده الاجتماعى وأسلوبه الذى يتناول به الحياة ، فكان عبد الرحمن يجد فى نفسه إيثاراً للرفق ، و إقبالا على المحاسنة ، حتى لقد أثنى عليه أصدقاؤه ، فيقول نوفل بن إياس : كان عبد الرحمن لنا جليساً ، وكان لنا نعم الجليس ، وكان — رضى الله عنه — ذا موهبة تجارية قليلة النظير ، وتوفيق عجيب فى وفرة الـكسب ، عزيز المثال ، هاجر إلى المدينة ، فقال له سعد بن الربيع :هذا مالى أقسمه نصفين، فخذ أرضاهما لك . فقال : بارك الله فى مالك ، دلونى على السوق ، فباع واشترى ، وربح حتى صار أكثر الناس مالا . إذ كان لا يضع يده فى شىء إلا أقبل عليه الـكسب بغير ما يحتسب ، حتى لقد وصف انقياد الربح له بقوله . لقد وجدتنى ولو رفعت حجرا ، لرجوت أن أصيب تحته ذهبا أو فضة »

أما أبو ذر فـكانت وسائله إلى الدنيا قصيرة المدى ، محدودة الحيلة ، وكان استعداده الاجتماعى ساذجاً وعر المسالك ، فـكان يجد فى نفسه إيثارا للشدة فيما لا يعجبه . حتى قال له رجل . مالك إذا جلست إلى قوم قاموا وتركوك ؟ . . فقال : إنى أنهاهم عن الـكنوز . وكان يقول . « لم يدع لى الأمر بالمعروف والنهى عن المنـكر صديقاً »

اشتراكية الإسلام

مفهوم اشتراكية الاسلام : مفهوم الاشتراكية الحديثة — اتساع مفهوم الاشتراكية الإسلامية — اشتراكية الإسلام تتناول — عدا القيم والمقاصد الاقتصادية — أعمق مسارب النفس ، وتشرف على قدس ملكوت الله —

طبيعة التشريع فى الاشتراكية الاسلامية : الإسلام فى تشريعه عامة لا يفرض القوانين — الإسلام لا يخترع القوانين — تشريع الإسلام هو فطرة الله فى الناس — حقائق الفطرة تدرك بالبصائر لا بالأبصار — إذا استعلنت حقائق الفطرة فى الضمير كانت هى قانون الله ، الذى به صلاح المرء — قوانين الطبيعة نظام المصالح الحسية ، وقوانين الفطرة نظام المصالح الاجتماعية والروحية — مهمة الأنبياء الإرشاد إلى قوانين الفطرة — سر نجاح التشريع الإسلامى ، أنه قوانين فطرة الله — النظرة الفطرية مفتاح فهم اشتراكية الإسلام .

من قواعد الاشتراكية الاسلامية :

القاعدة الأولى : المال مال الله : حقيقة ثابتة لا يطرأ عليها تبديل .

القاعدة الثانية : المال من الله للبشر كافة — مفهوم المال — ملكية الناس للأرض تابعة لملكية الله — الناس يملكون الموارد جماعة لا فرادى — المال وسيلة لا غاية — أثر المثل الأعلى فى ترقية الإنسانية — لماذا جعل الله الملكية للجماعة لا للأفراد — أسس الملكية العامة فى الإسلام تخالف أسس الملكية العامة لدى الشيوعية .

القاعدة الثالثة : الناس يثمرون مرافق الأرض ، وموارد المال بأفرادهم ، لا بمجموعهم .

القاعدة الرابعة : الفرد يعمل فى مال « المجموع » لا فى مال « خاص » — مواهب الأفراد ومواهب الأموال كلها محض فضل الله — مواهب الأفراد وسيلة تثمير لا وسيلة استعلاء — تفريق المواهب متنوعة فى الأفراد قصد به عموم التثمير — مواهب المرء وسائل تثمير ، لا وسيلة لإبداع الأرزاق وخلق الموارد .

الحقيقة الخامسة : مواهب الفرد يجب أن تعمل جميعاً — يجب أن يعمل الفرد فيما يلائمه — يجب أن يتاح لكل موهبة أن تمتد الى آخر مداها — وظيفة الذكاء — وظيفة الطموح — استقلال الشخصية أساس الوجود المعنوى للفرد — تعطيل مواهب المرء وإرادته إهدار لمقومات وجوده المعنوى — الإسلام يدعم إرادة الفرد وكيانه المعنوى — الشيوعية تهدر إرادة الفرد وتعتبره ترساً فى آلة — النزعات الفردية شر لدى الشيوعية ، تعالج بالاستئصال — النزعات الفردية فى تقدير الإسلام وظائف مباركة ، تعالج بالتوجيه إلى المثل الأعلى .

القاعدة السادسة : وظيفة كل من الذكاء ، والطموح ، والإرادة فى الإنتاج — سلطان كل موهبة من هذه المواهب على الإنتاج يغطى كل مجال نشاطها — سلطان الفرد على الإنتاج هو عين سلطان مواهبه — تعلق إرادة الفرد بحصيلة الإنتاج لا بالإنتاج نفسه — ملكية حصيلة الإنتاج بين الشيوعية والرأسمالية — صلة الفرد بحصيلة الإنتاج صلة حيازة لا ملكية — حيازة حصيلة الإنتاج وظيفة اجتماعية — قصور وعى الكثيرين وعجزهم عن إدراك هذه الحقيقة — اختلاف معنى الملكية الجماعية لدى الإسلام عنه لدى الشيوعيين .

مفهوم اشتراكية الإسلام

يمتد مفهوم الاشتراكية الحديثة إلى أغراض : سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية .

وهى فى مفهومها الاقتصادى الإسلامى تشمل كل العلائق النفسية، والاجتماعية، والقيم الحسية والروحية ، التى فيها للاقتصاد والمال مكان أو ذكر، على أى وصف ، ولو على سبيل المقابلة، أو الموازنة بقيم المثل العليا .. فقوله تعالى — مثلا — «المال والبنون زينة الحياة الدنيا»(١) وقوله : « إنما أموالكم وأولادكم فتنة(٢)» وقوله : « لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد ، متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد(٣)» وقوله :«ياأيها الذين آمنو إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ، وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله(٤)» وقوله : « ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار(٥) » وقوله : « إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى(٦)» وقوله : « ولقد آتيناك سبعا من المثانى والقرآن العظيم ، لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم(٧) » ونحو ذلك مما يطول إحصاؤه من كتاب الله تعالى ، يدخل فى صميم الاشتراكية الإسلامية، لأن كل آية من تلك تتناول موضوعا خطيرا، يعالج من الإنسان علله النفسية ؛ ويعالج من الدول والأمم أسباب الانحراف والهلاك ، ويسن للجميع مناهج السلامة والاعتدال ، ويدعوهم إلى أشرف القيم والمثل ، التى تعتدل بها موازين العدالة فى كل مجتمع ...

فالاشتراكية الإسلامية — فى مفهومها الاقتصادى — فضلا عن مفهومها السياسى والاجتماعى — أفق رحيب ، ومدلول خطير ، واسع المدى ، يمس أعمق مسارب النفس الإنسانية مرضا وصحة ، ويسمو حتى يكون له حساب فى الأخذ والعطاء ، فى ملكوت الله

---

(١) ٤٦ — الكهف (٢) ١٥ — التغابن
(٣) ١٩٦ ، ١٩٧ — آل عمران (٤) ٢٨ — التوبة
(٥) ٢٨ — ابرهيم (٦) ٧،٦ العلق
(٧) ٨٨،٨٧ — الحجر

عز وجل، «ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات؟[1]» ... وبين هذين الطرفين تتعدد الموضوعات ، وتتشعب المباحث إلى ما يبهر اللب كثرة ، فى معان نفيسة ، وحق أصيل ، تقوم به السموات والأرض ، لا موازين بنى الإنسان فحسب .

نقول هذا تمهيداً لعذرنا فى الاقتصار من مباحث الاشتراكية الإسلامية على مايتصل بالجانب الاشتراكى، فى حياة عبد الرحمن بن عوف ، وأبى ذر الغفارى ، رضى الله عنهما ، إذ لا يدعو المقام ولا يتسع لما هو وراء ذلك ...

* * *

طبيعة التشريع فى الاشتراكية الإسلامية :

وقبل أن نعرض لما اخترناه من قواعد الاشتراكية الاسلامية ، نشير إلى ما يمتاز به تشريع الإسلام للاشتراكية، وغيرها من سواه ، ليكون عونا على فهم خصائصها، التى قد تبدو أحيانا كأنها غريبة ، أو شاذة عن مقتضيات العمران ... وللدلالة على قانون ممارستها وكيفية الأخذ بها ...

فالإسلام فى تشريعه الاقتصادى، وغير الاقتصادى، لا يفرض القوانين بالقوة، ولا يمهد لها فى نفوس الناس باللين الذى يؤلف نافرها ، ويروض إباءها على الانقياد والطاعة ، لأنه ليس فى حاجة إلى شىء من ذلك ، فإنما يحتاج إلى عسف الشدة ، أو ألفة الملاينة، من يخترع القوانين اختراعا ، ويبتدع التكاليف على وفق ما يسنح له من خواطر ، أو يؤديه إليه الاجتهاد .

أما الاسلام ، فلا يبتدع ولا يخترع ، فإنه فطرة الله فى الناس ، ونواميسه فى الكون ، وحقائقه السافرة ، التى تزاحم البديهيات إلى معايير العقل الأولية ... وكل ذلك أمور واقعة ، هيئ الإنسان على أن يحيا بينها ، وأمد بملكات فهمها ، والتجاوب معها .. وما على الإنسان

---

(١) ١٠٤ التوبة .

إلا أن يدرك نفسه ، ويبصر ماحوله بعين فكره ، كما يبصره بعينه العادية ... فاذا أبصر ووعى ، استطاع أن يلائم بين نفسه وبين ما يرى ، وأن ينظم سلوكه وعلاقته ببنى جنسه على مقتضى ما يهديه إليه ذلك الاستبصار ، فإن الحقائق الكبرى إذا استعلنت فى الضمير ، قام لها سلطان على النفس يوجهها حيث أراد ، وتتوجه هى به مختارة مغتبطة ، لأنها إنما تتوجه على محض فطرتها ، وامتداد الناموس الذى ينتظم أشتات وجودها ، وتبلغ به ماقدر لها من الكمال ...

ومثل تلك الحقائق العليا فى استعلانها للضمير ، كمثل قوانين الطبيعة فى استعلانها للفكر ... فاستعلان قانون الأجسام الطافية — مثلا — للمهندس الذى « يصمم » السفن ، يلزمه قطعا أن يجعله أساسا لقواعد تصميمه ، ولا يجعل له خيارا فى مخالفته ألبتة ... والمهندس حين يمتثل ذلك الالزام ، لا يلتزمه راغما أو ضجرا ، إنما يمتثله قريرا راضيا ، ولا يسيغ أن يتحول عنه بأى حال ، لأنه قانون قطعى الثبوت ، اتخذ مكانه الطبيعى من ذهنه . . .

وما مهمة الرسل إلا ارشاد الناس إلى ما خفى عنهم من تلك الحقائق ، وتنبيه بصائرهم إلى مالا يدرك بالأبصار ، فاذا تنبه الوعى الباطن على مثل تنبه الحواس الظاهرة إلى ماحولها ، انقشع الغيم ، وتبددت الجهالة ، وصار سلوك الحق هو الضرورة التى يوجبها إسفار الحقائق على مثال ما يلتزمه أحدنا إذا رأى أمامه طريقين : أحدهما واضح الاستقامة ، والآخر كثير الحفر والعثرات ...

ذلك شأن الإسلام فى تشريعه ، فهو بصائر كاشفة ، ونواميس قائمة ثابتة ، وليس إكراها تعطل به الارادة ، ولا ابتداعا يقحم به على النفس ما ليس منها ، وقد سماه الله بصائر ، فقال سبحانه : « قد جاءكم بصائر من ربكم ، فمن أبصر فلنفسه ، ومن عمى فعليها ، وما أنا عليكم بحفيظ(١) »

---

(١) ١٠٤ الانعام .

فاذا كان الإسلام صالحا لكل زمان ومكان، فذلك سر صلاحيته، وسيأتى اليوم الذى تبلغ فيه الإنسانية رشدها، فتدرك الحقائق المعنوية، ادراكها الكائنات المحسة، وستغدو تلك الحقائق من الوضوح بمكان قول أحدنا : إن السماء فوقنا، والأرض تحتنا ...

ذلك سر نجاح المشرع الإسلامى، فإن نجاحه لا يرجع إلى قواعد قعدت، وقوانين أصلت، فامتثلها قوم وعملوا بها فى رغبة، بل إلى وعى باطن، أدركت بصائره ما كان خافيا من الحقائق، فاذا السريرة تتمثله، وتتضلع به، فيغدو هو وجدانها ... وغذاءها، ومصدر حياتها وغبطتها ... ولم يكن امتثال الجوارح له فى الظاهر، إلا تعبيرا متسقا مع ما فى السريرة من حياة وغبطة و إدراك .

ذلك خلاصة ما أردنا تقريره فى هذا المقام، لندخله فى اعتبارنا، ونحن نعرض «قطاعا» من الاشتراكية الإسلامية، فإن عرض قواعد تلك الاشتراكية، دون ملاحظته، يطفىء الفهم، فلا يتسنى النفوذ إلى غورها، فنعزل أنفسنا عن الروح المجدد للطاقة، الباعث للضمير، المبدع لأروع مثل الأمانة والبذل . . . فتبدو كأنها مقحمة على الواقع، منافرة لأصول العمران، شاقة على النفس، متأبية على التحقيق والتنفيذ . . . فإن من تلك القواعد — مثلا — أن ينفق المرء مافضل عن حاجته، تنفيذا لقوله تعالى : « ويسألونك: ماذا ينفقون ؟ قل: العفو » فإن الناظر إليها من زاوية الاقتصاد المدنى البحت، يرى فيها المنافرة والمشقة التى ذكرناها ؛ أو قد يرى فيها هدم الصلاحية للتنفيذ . . . لكنه حين يلاحظ ما قدمنا، وينظر إليها من خلال بصيرته، تبدوله بمكان القانون، الذى لا حول عنه، كما يبدو قانون الأجسام الطافية فى أذهان « مصممى » السفن . . . .

من قواعد الاشتراكية الإسلامية :

وأما القواعد أو الأصول التى اخترناها، لتكون إطاراً نفهم فى نطاقه اشتراكية الرجلين العظيمين، فهى :

القاعدة الأولى :

أن المال مال الله . . . وهى مثال للحقائق التى قلنا إنها تزاحم البدهيات فى سبقها إلى معايير العقل الأوليه ، وتمتاز بأنها حقائق ثابته أصيلة، لايطرأ عليها بتة أى تبديل ، وليست بدعا من سوانح الخواطر ، أو ثمار الاجتهاد . . . فالله سبحانه خالق السموات والأرض ،وما فيهما ، من حياة، وثروة، ونعمة، وكائنات، «ولله ما فى السموات وما فى الأرض، وكان الله بكل شىء محيطا(١) » « ولله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير (٢) » وليس لأحد سواه فيها ملك، أو شرك، قل أو كثر : « قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض ، ومالهم فيهما من شرك وماله منهم من ظهير (٣)» .

والعبرة فى تلك الحقيقة ، أنها مع وضوحها غاية الوضوح فى ذهننا الظاهر العادى ، مجهولة كل الجهل لوجداننا الباطن، الذى إليه المرجع فى توجيه الإنسان على وفق تلك الحقائق. . . فعلينا أن نشهد تلك الحقيقة ببصائرنا ، كما نشهد الكائنات المحسة بأبصارنا المادية ، لتحل فى ضمائرنا محل القانون الذى لا حول عنه ، فتكون تصرفاتنا المالية أوضاعا مفصلة على سمتها ، وصورا معبرة عنها أصدق التعبير . .

* * *

القاعدة الثانية :

أن هذا المال إذا كان لله بحق الإبداع الأول ، والخلق على غير مثال سبق ، فقد جعله سبحانه للبشر ، فضلا ومنة منه ، وهو سبحانه يقول « هو الذى جعل لكم ما فى الأرض جميعا » . فهو للناس كافة ، لا لطبقة معينة ، ولا امتياز لبشر فيه على آخر ، حين ننظر من جانب الفضل الإلهى المحض . . فليس ثمة دخيل على هذا المال أو أصيل . . .

(١) ١٢٦ النساء .
(٢) ١٨٠ آل عمران .
(٣) ٢٢ سبأ .

ونعنى بالمال كل ماخلق الله من موارد الثروة الزراعية ، والحيوانية ، والمعدنية ، ومايتعلق بها أو يخرج منها من منفعة ضرورية ، ورسول الله — صلى الله علية وسلم يقول: «عادى الأرض لله ورسوله ... ثم هى لكم [1]» ... على أن العبرة فى فهم تلك الحقيقة ، ليس بمنطقها الواضح للذهن ، بل بوجدانها الهادى الموجه، على نحو ماأسلفنا فى سابقتها..

ويترتب على هذا أمران يجب إقرارهما والتسليم بهما ، ما دمنا نؤمن بالله ، ونهتدى بمنطق الفطرة ، ونحكمه فيما نحن بصدده :

الأمر الأول : أن ملكية الناس للأرض تابعة لملكية الله تعالى ، فهى مؤسسة عليها ، لاتنسخها . . . فمهما يكن للناس من تصرف فى الأرض ، فملكية الأزل يجب أن تكون ملحوظة فى تقدير هذه التصرفات ، وإنشائها ، وتوجيهها . . . وإلا فلن يكون سوى الطغيان ، الذى لا تجنى الإنسانية منه ، سوى العدوان والفوضى ، على مانشهد من حالها اليوم . . .

والأمر الثانى : إنهم إذ يملكونها على أساس ملكية الأزل ، يملكونها «جماعة» لا « أفرادا » . . . فإن ظاهر النص ، ومنطق الفطرة ، يلتقيان فى وضوح على أن الأرض ومافيها خلقت « للجميع »، بحيث يكون لكل فرد فيها مايقيم بهحياته . . . وهذه « الجماعية » هى الوضع الذى يساير حكمة الخالق سبحانه فى خلق الناس ، فهو إنما خلقهم ليعبدوه ، وخلق لهم خيرات الأرض ليستعينوا بها على عبادته لاغير ، لا ليجعلوها غاية أو شهوة . . . والمجتمعون على الأهداف الروحية السامية،تتهذب غرائزهم ، وترقى أذواقهم، وتتطهر قلوبهم ، وتغنى أنفسهم بقيمها العليا، غنى يصغر دونه كل عرض . . .

ذلك قانون قدسى ، إذا قصرت هممنا عن تحقيقه ، فلا يجوز أن نرميه بأنه خيالى ، أو مثالى ، يتعذر على التحقيق ، لنبيح لأنفسنا أن نرتع بعد ذلك فيما أرادت أو استطاعت

---

(١) رواه البيهقى .

من هوى وشهوة . . . لايجوز للعاقل أن يجعل تقصيره أو قصوره حجة على المثل الأعلى، إنما التقصير أو القصور ، فى همة المرء ، ومدى إدراكه لحقائق الحياة وقيمها الأصيلة . . .

فإذا تقرر ذلك ؛ فالحق سبحانه إنما يسن لعباده ما يجب أن يكون على وفق ما أراد، من مثل عليا ، لا أن يسن لهم ما هو كائن من عبادة الهوى وتدلى الغريزة . . . وإذ كانت أهداف عبادة الله تعالى ، تهذب ضمائر البشر، وترقى بإنسانيتهم من قيم الذى هو أدنى إلى قيم الذى هو خير، لاجرم أن يتواسوا فيما بينهم من زاد الدنيا، إذ لم يعد فى نظرهم أنه الغاية ، سواء أكان ذلك الزاد مجموعا فى مكان،أو مفرقا فى حوزات الأفراد ... وإذ كان أمر تلك القيم الدنيا فى تقدير الله للبشر ،أن تكون لهم بمنزلة الوسيلة والأسوة ، بالنسبة لغايتهم القدسية العليا ، كان الإبقاء على ملكية الأرض للجماعة هو المنطق الذى يساير حكمة الله ، ويزكى فى نفوس الناس نوازع الخير، والترقى إلى ما يدعون إليه من مثل . . . ولم يكن من الحكمة أن ينص على ماهو دون ذلك من « الملكية الفردية »، لأن الإسلام إنما يشرع ما تتحقق به مقاصد الله تعالى ، لا مايعارضها . . . ذلك من ناحية . . . ومن ناحية أخرى، فإن النص على توزيع الثروة إلى « ملكيات فردية » يقتضى أحد أمرين :

الأمر الأول : أن يجعلها ملكيات متفاوتة المقادير ، فينص على ما لكل فرد من نصيب . وهنا يشق على المرء أن يقنع نفسه بعدالة الله ،إذ قضى له — نصا — بنصيب دون نصيب سواه ،ليس له أن يتعداه، أو يطمع فى تحسينه أبد الدهر . . .على أن ذلك إذا كان مقسوما لنا فى علم الله الأزلى ، لكل فرد حظه ، يناله ولا بد ، فإن نزول نص بما فى ذلك العلم الأزلى من أسماء الأفراد فى كل جيل، وفى كل بيئة ،وما لكل فرد من نصيب ، أمر يبدو فى مقدور البشر وفى منطقهم خالياً من كل حكمة .

والأمر الثانى : أن يجعلها ملكيات متساوية لا متفاوتة . . وهو تقدير يبدو مباينا لمنطق العدالة العامة ، بالنسبة لتفاوت الأفراد فى المواهب، ومزايا الإنتاج . . فإذا جعلهم الله تعالى متساوين فى كل شىء من المواهب، لكى يتسق وضعهم العدل، على مقتضى الملكيات

المتساوية ، لفاتت بذلك حكم كثيرة ، ومصالح شتى . . ويهمنا منها فى ذلك المقام، أن تلك القوالب المتساوية فى كل شىء ، أمر لا يفترق من الملكية الجماعية فى غايته ، إلا فى خلوه من الحكمة ، والسطحية التى تخلو من مثيرات التجدد ، وتطرد فى تشابه الأنماط ، وتمتحن الناس كل آن بمهزلة إعادة كشوف التوزيع ، كلما رحل عن الحياة ميت ، أو جاءها مولود جديد.

وإذاً فليس أعدل ، ولا أيسر ، للحكمة فى ملكية الناس المؤسسة على ملكية الأزل ، إلا أن تكون « ملكية جماعية » ، أو ملكية عامة ، لا « ملكية فردية » .

وواضح من ذلك أن « الملكية العامة » فى الإسلام ، تخالف فى أساسها الملكية العامة لدى الشيوعيين : فالإسلام يبنى تلك الملكية على ملكية الله تعالى ، ويعدها إرادة له سبحانه . . أما هم فلا يعترفون بهذا الأساس إطلاقا ، إذ لا وجود لله فى أذهانهم ، ولا أفئدتهم ، ولا فى مذهبهم ، إلا وجود الخرافة التى يجب أن تطارد فى ضمائر المؤمنين بكل وسيلة ممكنة .

ذلك إلى أن الإسلام إذ شرعها كان يقرر الأصل المشهود فى الفطرة ، ويرسى أصولها فى الضمائر على أساس روحى عميق ، ولم يكن مأخوذاً بعقدة المظالم ، ولا معجلا بغرور رأى ارتآه — تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً — أما هم فقد لجأوا إليها ، لأن الإنسان أفسد وظلم ، حين أتيحت له الملكية الفردية ، فلم يكن أقرب فى أذهانهم لملافاة ذلك ، وعدم تكراره فى المستقبل ، إلا أن يحرموه تلك الملكية ، وأن يتحولوا بكافة موارد الثروة ووسائل الإنتاج ، إلى « الملكية العامة » ، دون أن ينظروا إلى ملكية أزل ، أو إرادة خالق .. فهى ملكية لا سند لها فى ضمائر الناس ، وحقائق الوجود ، إلا القانون البحت ، وسطوة القهر والإلزام .

* * *

القاعدة الثالثة :

إن الناس لا يثمرون مرافق الأرض وموارد المال « بمجموعهم » ، بل « بأفرادهم » فإن المجموع ليس كائناً عضوياً ، أو « وحدة آلية » ، ذات إرادة ، وتدبير ، وموهبة . . .

بل هو مجموع « وحدات » إنتاجية منفصلة ، متباينة ، تستقل كل منها عن الأخرى بإرادة خاصه ، وملكات ذاتية ، ومواهب فى التدبير والطموح ، دافعة إلى الامتداد والعمارة والعمل . . تلك الوحدة الذاتية المستقلة ، هى « الفرد » . . وذلك من الوضوح بحيث لايحتاج إلى إطالة فى تقريره .

وذلك أصل خطير ينبنى عليه بعض القواعد والحقائق القادمة .

* * *

القاعدة الرابعة :

إن الناس إذا كانوا يثمرون المال « بأفرادهم » ، لا « بمجموعهم » ، فمقتضى هذا — بناء على ماتقدم — أن الفرد إنما يعمل فى مال « المجموع » ، لا فى مال خاص به، أو بفرد ما ،أو بطائفة معينة .. فقد قدمنا أن ليس ثمة من صفة للمرافق والموارد، إلا وصف « الملكية العامة » ، أو «ملكية الجماعة » .. فالفرد على هذا لابد أن « يبصَّر » فى عمق، أنه إذ يعمل ، ويجد ، ويثمر ، إنما يعمل ، ويثمر فى موارد الجماعة . . ولإقرار ذلك فى يقينه يجب أن يدرك :

١ — أن « المواهب » فى الأفراد هى محض فضل الله ، كما أن موارد المال هى محض فضله سبحانه .. فليس له أن يرى لنفسه أى فضل فى تلك المواهب ، كما أنه ليس له أن يرى لنفسه أى فضل فى موارد المال .

٢ — إن المواهب — فى مجال الاقتصاد — إنما هى وسيلة تثمير وتعمير ، لا وسيلة استعلاء وأثرة .

٣ — وأنه سبحانه إذ وزع مواهب النفوس ، ووضع ملكات العقول فى شتى الأفراد على أنماط متباينة الصنوف والمشارب ، إنما أراد مافعل ، وفعل ما أراد ، ليعمل كل فيما يسر له ، فيعم التثمير صنوف الموارد ، ويشمل التعمير شتى جوانب الحياة ، فيطرد نمطها على مثال دائم الإثارة والتجدد .

٤ — ويجب أن يُبصَّر بأن التنويع فى توزيع المواهب إذا قصد به عموم التثمير والتعمير، فمصلحته هو، مكفولة بذلك غاية الكفالة، لأنه لا يستطيع بمفرده ومواهبه المحدودة أن يحقق كافة حاجاته المتباينة . . ولا يتسنى له ذلك إلا بمعاونة الآخرين ، كل بماله من موهبة خاصة . . أى أن فضل مواهب غيره على صالحه الخاص ، لا يقل عن فضل مواهب نفسه فى ذلك .

٥ — وأخيراً ، يجب أن يبصر أن مواهب المرء — مع أنها محض فضل الله عليه — أعجز من أن تخلق مالاً أو تبدع مرفقاً ؛ فهى وسيلة تثمير وتعمير فقط ، لا وسيلة إبداع وخلق .. فحالها حال السلب المحض، من حيث إيجاد الأرزاق ؛ وجهدها فيه لا يزيد على جهد أى حيوان لا حيلة له ولا موهبة ، والله سبحانه يقول : « وكأين من دابة لا تحمل رزقها ، الله يرزقها وإياكم[1] » فقوله سبحانه « الله يرزقها وإياكم » — بعد أن نفى عنها أن تستقل فى رزقها بحيلة — يسلك الإنسان وإياها فى فطرة العجز والاضطرار إليه جل شأنه ، أى يجعل حيلة الإنسان ومواهبه الرائعة ، وسائل — ملغاة أو معطلة ، لا يمتاز بها فى عالم الخلق والإيجاد من أى حيوان قاصر الحيلة أو لا حيلة له .

تلك حقائق من التى لا يبصرها الإنسان إلا ببصيرته ومواهب ضميره ، لا ببصره المادى، وتفكيره المألوف فى الأمور المحسة ..ولا يتسنى للبشر إطلاقا أن يحيوا فى الأرض حياة سليمة طيبة ، إلا أن تستعلن تلك الحقائق، وأشباهها، فى وعيهم كله، ظاهره وباطنه، حتى تكون فى يقين كل منهم بمقام أن السماء فوقنا والأرض تحتنا . . . فإذا استعلنت لكل فرد هذا الاستعلان ، اتضحت له حقيقة صلته بالمال ، وأنه إنما هو عامل فى مال الجماعة ، وأن القدر الصحيح لمواهبه ، أنها وسائل تثمير وعمارة ، لا وسائل إبداع وخلق ، ولا سبيل أثرة واستعلاء . .

* * *

---

(١) ٦٠ العنكبوت :

القاعدة الخامسة :

وتتألف تلك القاعدة من ثلاثة واجبات مترابطة :

١ — أن مواهب الفرد — إذ كانت مواهب تعمير وتثمير — يجب أن تعمل جميعاً، فلا تعطل منها واحدة ؛ فذلك هو قانونها الذى سويت عليه ، وما خلقها سبحانه إلا لتؤدى مقاصد معينة أرادها . . أى ماخلقها إلا لتعمل ، لا لتعطل أو تهمل . . بل إنها إذ وهبت له، كانت بمنزلة أمر كونى ، أو تكليف إلهى بالعمل، فما برحت المواهب مناط التكليف، ومن لامواهب له ، لا تكليف له . . . والله سبحانه يقول : « لايكلف الله نفسا إلا ما آتاها[١] » ومعناه فى مقامناهذا، أن ثمت تكليفا للفرد ، أن يعمل فى نطاق ما آتاه الله من مواهب . . . فالعمل تكليف شرعى ، أو فريضة يلقيها الإسلام على الفرد ، وليس مجرد حق للفرد فحسب .

٢ — ويجب إلى ذلك أن يعمل كل فيما يلائم مواهبه ، فاختلاف الناس فى المواهب معناه أن كلا منهم أعد لعمل معين ، ووجهة خاصة ، على نحو ماقال عليه الصلاة والسلام : « إن الله خلق كل صانع وما صنع » « إن الله خلق كل صانع وصنعته[٢] » يريد أن الله خلق لكل إنسان استعداده الذى يقوم به صنعته فى الحياة . . . وإذ كان ذلك هو الواقع من فطرة الإنسان ، فمعناه أن كل فرد قد اختيرت له وجهته ، وعمله ، وميدانه فى الإنتاج ، ويسرت له تلك الوجهة ، بالمواهب التى أهل بها وسوى عليها . . . وإذ كانت المواهب بمنزلة أمر كونى ، أو تكليف إلهى ، فهذا التخصيص فى المواهب، بمنزلة أمر شرعى ، بأن يعمل كل فرد فى الميدان الذى أعد له ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « اعملوا ، فكل ميسر لما خلق له[٣] » وهو قانون جامع لآفاق شتى من حقائق القضاء والقدر ،

---

(١) : ٧ — الطلاق .

(٢) البخارى والبيهقى .

(٣) رواه مسلم والبخارى .

يهمنا منها فى هذا المقام، أن يتجه المرء فى مناحى الإنتاج والكسب، إلى الوجهة التى تيسرها له طبيعته .

ومن الواضح أن ذلك هو الأولى ، بل هو الواجب ، لأمرين :

الأول : أنه هو السبيل الطبيعى لتحقيق المقاصد ، ومختلف الثمار، فى نطاق الأسباب المهيئة للإجادة التامة .

الثانى : أن نوع مواهب المرء هو نظام حياته الذى تألفه نفسه ، ويجد به يسرا فى أمره، وكل عمله ،فكأنه يتيح له أن يلتقى بنفسه وبالحياة، على تعاون وألفة ، وذلك من أهم أسس الاستقرار والسعادة للفرد .

٣ — يجب أن يتاح لكل موهبة فى الفرد أن تمتد إلى آخر مداها ، وأن تبذل كل ماجهزت به من طاقة وجهد...وإذا كان ذلك هو مايبدو من منطق الطبيعة — لأن الطاقة إنما خلقت لتحقق منفعة — فهو التكليف الذى جاء به الشرع فى قوله تعالى: « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها(١) » فهناك تكليف من الله . . . وهذا التكليف لايؤدى إلا ببذل الوسع ؛ فإذا بقى فى الوسع فضل لم يبذل ، فهو إساءة فى نواميس الحياة ، وتقصير فى قانون المنفعة ، وتفريط فى أمر الله ،له نتائجه —ولابد— فيما يقدر من حساب الدنيا والآخرة ...

ونخص بالذكر، المواهب التى تتعلق ببناء شخصية الفرد :

فهناك الذكاء الذى يرجع إلى تنظيم التثمير ،واستفادة الخبرة له ،من تكرار التجارب، ومعرفة مالدى الغير منها . .

وهناك الطموح الدافع للامتداد ، والتوسع ؛ والتحسين . . والكشف عن المجهول . . وتطلب ماهو أفضل وأكمل فى كل حال . .

وهناك استقلال الشخصية . . وهو أساس الوجود المعنوى للمرء . . ويتمثل فى :

---

(١) ٢٨٦ البقرة

« حرية الاختيار » و « الارادة الذاتية » المنبعثة عنه . . والاختيار والارادة ميدانهما الموازنة بين مختلف الأعمال والميادين الاقتصادية والاجتماعية ؛ وترجيح أو تعيين مايناسب المرء وميوله ، ومصلحته . . . ثم التوجه إلى ماينتهى إليه الاختيار، بترجيح أوتعيين . . . وبذلك تحقق كل المواهب ذاتها ، ويترك الفرد أثره الإيجابى، وطابعه الشخصى ، فى المحيط الذى يعيش فيه ، فيحقق وجوده المعنوى كاملا غير منقوص . .

ولاشك أن تعطيل إحدى هذه المواهب ، أوصدها عن الامتداد إلى أهدافها ،وتحقيق ذاتها فى ميدانها ، هو معارضة لسنن الحياة ، وإرادة الله . . .وهو بصفة خاصة ، مناوأة لفطرة الإنسان، وإهدار لشخصيته ،أو لمقومات وجوده المعنوى .. فالإنسان بدون طموح هيكل فاتر، خال من حوافز الانطلاق، والتوسع، والكشف، والتجديد .. و بدون اختيار وإرادة حيوان أعجم ، أو « آلة حية » . . و بدون إرادة وطموح ، مخلوق راكد الذهن، تستكن فيه طاقات من الذكاء والهمة ، لاتجد من البواعث مايطلقها إلى الفاعلية والإبداع . أى هو بدون ذلك شىء لا يمت إلى حقيقة الإنسان ؛ وهو فى هذه الأرض ، عامل بغير نواميس فطرته ،ونظم وجوده . . وليس فى ذلك أى سعادة له ،أو استقرار لضميره ، مهما يغل من ثمرة، ويخرج من إنتاج .

ومما قدمنا ندرك أن الفرد إذا عطل ذلك فى نفسه بجور أو تفريط ، فهو مؤاخذ به من الله . . أما إذا جاءت المناوأة والتعطيل من قوة ظالمة ، أو دولة غاشمة ، فهو فى التقدير الأدبى جناية على الانسانية ، وهو فى موازين الله جرم لايرتكبه إلا شيطان من شياطين الإنس أو الجن ،فقد جاء فى القرآن الكريم، أن الشيطان حاج الله فى بنى الإنسان فقال : « ولأضلنهم ، ولأمنينهم ، ولآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ، ولآمرنهم فليغيرن خلق الله[1] » وتغيير خلق الله يصدق على تغيير الملامح الظاهرة، بمثل الكى ، أو تشويه الوجه، أو قطع بعض الأعضاء ، كما يشمل تغيير الملامح الباطنة ،التى هى مقومات الوجود الروحى

(١) : ١١٩ النساء .

للمرء ، مع زيادة الإثم فى الجرم، إذا تجاوزظاهر الإنسان إلى حقيقة باطنة .. وهو على أى الوصفين منكر تجب إزالته بكل وسيلة ممكنة .

* * *

ولعلنا على ضوء ذلك نستبين الفارق الشاسع الذى يفصلنا عن المذهب الشيوعى ، و يخالف بيننا و بينه كل المخالفة . . .

فالإسلام دين الفطرة وقانون الطبيعة ، يعترف للفرد بفرديته ، وأنه بحكم الواقع وحدة مستقله ، ذات إرادة وطموح ، وموهبة خاصة ... أما الشيوعية فتهدر ذلك كله وتنكره : فلا إرادة للفرد ، ولا اختيار، ولا طموح ، لأن ذلك سبيل ما عرف عنه من طغيان وفساد، وإنقضاض على حقوق غيره ، أو حقوق الجماعة ، كلما أتيحت الفرصة له . . . وعلى ذلك يجب أن يجرد من هذه النزعات الخطرة ، وألا يعترف له بأى بناء معنوى ، أو كيان « فردى » يقوم على الإرادة ، والاختيار ، والطموح ، ونحوها ، وأن يكون مجرد « آلة حية » تعمل فى الإنتاج العام ، على وفق ما توجه إليه أو تساق ، دون إرادة لها أو اختيار، فإنما الإرادة والاختيار للسائق وحده ، وهو الدولة . . . ويقربون ذلك للأفهام بأن الفرد ما هو إلا ترس فى آله الإنتاج العام ، فإذا حاول أن يتخذ وضعا غير وضع الترس، بدعوى الحرية أو استقلال الشخصية ، تحطم فى الحال. .

والإسلام لم يهمل خطر النزعات الفردية فى الفساد والإفساد ، حين يطلق لها العنان بلا ضابط ، بل نبه إلى ذلك فى آيات القرآن الكثيرة ، وجعلها علامة انحراف عن سمت الغاية التى خلق لها الإنسان ، وهى عبادة الله عز وجلّ . . ومن تقدير الله فى الإنسان ، أنه قدر فيه جوانب روحية ، لا يرضيها ولا يسعدها إلا أن تنال زادها وحظها من صلتها بالله سبحانه ، وجعل فيه أذواقاً قدسية ، تطرب وتهنأ لهذا الزاد، بما يصغر ، بل بما يمحى إلى جانبه أى طرب بأى لذة حسية .. فإذا استقام على سمت عبادة الله ، كان له من أذواق ذلك الزاد ما يملأ نفسه غنى ورضى وبهجة ، فيغدو العرض الأدنى لديه وسيلة بلاغ ، وعدة

أسوة فحسب .. وهنا تكون حريته ، و إرادته ، وطموحه، طاقات دافعة إلى قدسها ، الذى هو خير ، « وفى ذلك فليتنافس المتنافسون » . . .

أما إذا انحرف عن عبادة الله ، فقد انقطع عن موارد غناه وبهجته ، ولم يجد ما يسد به فراغ نفسه ، ويسكن قلقها وظمأها إلا العرض الأدنى، وهنا يكون « النزوع الفردى » أمرا مقدور الفساد لا محالة ... لأنه مارس نشاطه فى غير مجاله ... مارسه فى نطاق القيم المحدودة ، التى لاتتسع لطاقات نهم شخص واحد، فضلاعن الطاقات المتفتحة بأطماع الجميع .. ولا بد فى هذا النطاق المحدود ، من اصطدام تنافس الأفراد ، وتناحر بعضهم مع بعض، على مايصحب ذلك، و يترتب عليه، من مظالم وفساد وفوضى ... ولذا لا يرد الإسلام شيئاً من المفاسد إلى أى نزوع فردى ، ولا ينظر إلى مقومات ذلك النزوع ، من إرادة واختيار وطموح، إلا على أنها وظائف مباركة ضلت مجالها، فلا يعالج الأمر باستئصالها من الإنسان، بل بتقويمه على سمت الغاية التى أعد لها . . .

و إذا فالشيوعيون إنما اختلفوا وافترقوا من الإسلام فى طريقة العلاج ، لأنه لا إيمان لهم بالله . . . وتبعاً لذلك لاثقة لهم فى عبادة غير الموجود ، فلم يكن أمامهم إلا استئصال ما زينه لهم إلحادهم أنه سبب الشر ، فكانوا به عند ظن الشيطان إذ أقسم : « ولآمرنهم فليغيرن خلق الله » .

ونحذر مرة أخرى — من الانسياق مع التخذيل الذى يصور الإسلام — بأنه مثالية نظرية تعز على التحقيق ، فها نحن أولاء بإزاء مثالين صادقين من جيل طبق ماشرع الإسلام، فحقق كل مانيط به من أهداف ، حتى وصف بأنه خير أمة أخرجت للناس . . . و إذا كان حكم التجربة هو البرهان الصادق ، والفيصل الذى لايرد ، فإن معدن الخطأ والصواب لايخفى على من يريد تبينه . .

القاعدة السادسة :

إذا كان وضع الفرد فى ميدان الإنتاج ليس وضع « الآلة الحية »، أو الحيوان الأعجم، فما وضعه — إذاً — فى ذلك الميدان ؟

لقد تقرر فى القاعدة الثانية أن المال مال الجماعة . . . وفى القاعدة « الخامسة » تقرر أن عليه أن يعمل فى التثمير بكل مواهبه ، عمل « الفرد » المستقل بإرادته ، لاعمل الآلة التى لا إرادة لها ، فما علاقته — إذاً — بالإنتاج الذى ينتجه ، والميدان الذى يعمل فيه ؟ . .

لقد قدمنا أن مواهب الفرد إنما هى قوى مباركة ، جاءت لتحقق مهمة فى الحياة ؛ أى جاءت لتشغل وظائف معينة فى حياتنا ... فعلاقة الفرد بالإنتاج — على هذا — تتحدد بحدود « الوظائف » التى تشغلها مواهبه ... فالطموح إذا كان ذا أثر فى إكثار الإنتاج ، ودفع الذكاء إلى تحسينه وتطويره ، فإنه — أصلا — منبعث من مركز « الإدارة والاختيار » فى المرء ... أى منبعث من مركز الفردية فيه ... وحين نوازن بين مهمة الذكاء فى التثمير ، ومهمة الطموح ، نجد أن مهمة الذكاء تنحصر فى التنظيم ، والاستفادة من الملاحظة والتجارب المتكررة ؛ لترتفع رتبة الجودة فى الإنتاج ... أما الطموح فإن وظيفته تتحدد فى نقطة انبعاثه من « مركز الفردية » فى المرء ... فإنه إذ انبعث من مركز الإرادة والاختيار ، لم يكن مكلفاً أن يحقق « التثمير » فى ذاته ، بل كان مكلفاً أن يحقق رغبات شخصية فى « حصيلة » التثمير ... وذلك لاينتهى — بداهة — بتسخير الذكاء ، وحشد القوى لتحقيق التثمير ... بل ينتهى بتحقيق الرغبة الذاتية فى حيازة حصيلته ...

وحيازة حصيلة الإنتاج ، هى إحدى الفروق الهائلة ، بين الشيوعية والرأسمالية ، إن لم تكن هى أساس الفروق جميعاً ؛ فالشيوعية إذ نظرت نظرة عدائية جارفة لطموح الفرد ، وإرادته واختياره ، فجردته فى القانون من تلك المقومات ، وجعلته فى مجال الإنتاج العام بمقام الآلة الحية ، أو بمنزلة الترس من الآلة ، بنت على ذلك نتيجته التى تناسبه ، وهى حرمانه أن يملك حصيلة عمله ، لأن الآلة لاتملك ... أما الرأسمالية ، فتنظر إلى تلك المواهب على أنها أسباب الإبداع ، والاختراع ، والتعمير ؛ ولايصلحها إلا أن ترسل فى الميدان على أتم حريتها ، تكشف ، وتثمر ، وتبحث ، وتتنافس فى الكشف والإبداع والتحسين ، وتستثير من قوى المرء والطبيعة ما تستثير ... وأن يكون لكل فرد فى النهاية — بطبيعة الحال — ثمرة ما أبدع وسعى ، أى ملكية حصيلة جهوده كلها ، فى ميادين الإنتاج . . .

فإذا كانت مصادر الثروة — لدى الشيوعيين — ملكا للجماعة ، فهى لدى الرأسمالية ملك للأفراد ، بحق ما يثمر كل ويبدع ... وكلا المذهبين لا ينظر فى تلك الملكية إلى « ملكية الأزل » السابقة ، بل يجعلها ابتداء للجماعة أو للفرد ، ثم يؤسس كل منهما على ذلك ، ما شاء من المبادىء والتصرفات ...

أما الإسلام ، فمعاذ الله أن نقول : إنه يأخذ وضعا وسطا بين الفريقين ، كما يستدرج إليه بعض السطحيين،فكفى الفريقين إثما و بعدا عن الإسلام ، إنكارهما و إهدارهما ملكية الأزل المقررة لله ... وذلك من الكفر به سبحانه ، وليس الإسلام وسطا بين لونين من الكفر... إنما الإسلام — على ما رأيناه فيما مضى — يقرر ملكية مصادر الثروات لله تعالى ، بحق الخلق الأول ... ويقرر ملكيتها للجماعة ، تأسيساً على ملكية الله ... و يجعل الفرد عاملا فى مال الجماعة نيابة عنها ، لأن الجماعة لا تثمر المال « بمجموعها » ، بل « بأفرادها ».. و يجعل ذلك تكليفا شرعياً ، يؤديه الفرد فى نطاق الاختيار والارادة ، وسائر ما منح من مواهب .. ذلك هو الحق الذى ينفرد به و يقرره الإسلام ، دين العدالة والفطرة .. ومادام الفرد يتولى النيابة عن الجماعة فى العمل، بحكم ماوهب من مواهب ، فسلطانه فى تلك النيابة هو نفس سلطان مواهبه ... أى أنه سلطان يمتد — ولابد — حتى يغطى آفاق المواهب جميعاً : آفاق نشاطها ، وأهدافها .. ابتداء من انبعاث موهبة « الاختيار » لأداء مهمتها فى تعيين نوع التثمير وميدانه .. ثم انبعاث الإرادة لتنفيذ ما وقع عليه الاختيار ، بتوجيه الذكاء والطموح ، إلى أن يعمل كل فى ميدان اختصاصه ، مع إمدادهم بطاقات الشوق المتجددة ، وتسخير أعضاء البدن لخدمتهما .. إلى أن ينتهى المطاف بحصيلة العمل إلى مركز الانبعاث الأول .. أى أن سلطان تلك النيابة إذ يمتد على ألوان نشاط المواهب فى آفاق الموارد والتثمير، يمتد حتى تجتمع حصيلة ذلك النشاط فى « حيازة الفرد » ... وبتلك الحيازة تنتهى مواهبه ، ونزعاته الطبيعية ، إلى المدى الذى تحقق به ذاتها ، ويطمئن إليه وجوده المعنوى.

ذلك هو حكم الفطرة ، الذى نقرؤه فى صفحة المواهب التى جهز الله بها الفرد ، فإن تلك « الحيازة » هى ثمرة الاختيار ، والهدف الذى تعلقت به الإرادة ، وسعى من أجله الطموح ،

فلو رفعنا سلطان الفرد عنها ، لـكان معناه الانتقاص من سلطان تلك المواهب . . أى صدها عن الامتداد إلى غاية مداها ، وهو معارضة لإرادة الله ، وأحكام فطرة الإنسان .

فإذا كانت مواهب الفرد جاءت لتشغل وظائف معينة فى حياتنا . . وإذا كانت «علاقة الفرد بالإنتاج تتحدد بحدود الوظائف التى تشغلها مواهبه» فإن «حيازة حصيلة الإنتاج» إحدى هذه الوظائف المقررة لتلك المواهب ، وعلاقة الإنسان بتلك «الحيازة» هى علاقة الخازن لا غير . . فلا هو مالك — لأن المال مال الجماعة — ولا هو مجرد ، أو ممنوع من الحيازة ، لأنه ليس آلة حية ، ولا ترساً فى آلة ، إنما هو قائم بوظيفة ، هى الحيازة ، أو الخزانة لمال المجتمع ، يتولاها بحكم ما أسلفنا من مرشحات المواهب والإنتاج .. ولا تخوله تلك الوظيفة فى هذا المال أى حق ، فى أى تصرف يخرج عن نطاقها قيد شعرة ، وقد أوجز الله ذلك فى جانب من قوله تعالى : «آمنوا بالله ورسوله ، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه[1]» ؛ فذلك الاستخلاف هو النيابة التى أسلفنا ، على ما قرره أئمة التفسير .

وقد يبدو ذلك فى بعض الأذهان حسناً ، من قبيل الفروض النظرية ، لا من قبيل القواعد العملية ، التى تؤسس عليها المعاملات فى واقع الناس . . لأن الكثيرين نسوا مهمة الإنسان الأصلية ، وهى عبادة الله تعالى ، ونسوا تبعاً لذلك أن الله إنما خلق المال ليستعين به الإنسان على عبادته ، لا ليكون غاية . . وإذا نسوا الأصل ، فقد زايلهم ما كان له فى الضمير والذهن من وجدان ، وبواعث ، واهتمام ، وتقديرات فى الفكر .. وحسبوا أن قد جاءوا هذه الأرض سدى ، أو عبثاً ، ليملكوا ويتمتعوا .. أو جاءوا — على حسب ما يغالطون به ويموهون — ليؤدوا للحياة رسالة العمل ، ومجد التثمير ، وبطولة الإنتاج ، وليبذلوا فى ذلك ما استطاعوا من طاقات بناءة ، وجهود صاعدة ؛ فمن حقه بعد ذلك أن يتمتع ، وأن .. وأن .. إلى آخر ذلك الزيف الذى يحاولون به ستر تفاهة الحياة ، بعد أن جردوها من عبادة الله تعالى ، التى هى حقيقة معنى الحياة ، فانقلبوا يموهون به ، لعلهم أن يهبوا لها معنى ، أو يجعلوا لوجود الإنسان قيمة . . فإذا كان فى هؤلاء من لا يرى بأساً بالتدين ، فعبادة الله

(١) — ٧ سورة الحديد

تأتى على هامش ذلك كله : تبتعد عن بؤرة الاهتمام ، وتقترب من حافة الحاشية ، فتبدو للذهن والوجدان معنى غائماً ، إذا التفت إليه آناً ، نسيه آناء ، لأنه مشغول بلباب الواقع ، ورسالة العمل ، ومجد الإنتاج . . الخ . وحينئذ تبدو له مثل هذه التقريرات التى تقررها عن وضع الإنسان فيما يحوز من مال الجماعة ، أمرا غير عملى ، لأنه يخالف حقيقة واقعه ، وصلب حياته ، الذى جعله ميزان تفكيره ، ومبعث وجدانه ومشاعره ، فليس عملياً إلا مايساير هذا الواقع ، وليس نظرياً إلا مايخالفه أو يبتعد عنه . . فإذا كان مسلماً يهتم بعض الشيء لنصوص الدين ، اجتهد أن يدعم ماهوفيه بمختلف التأويلات ، حتى تقترب النصوص إلى ما يريد ، أو توافقه . .

ذلك هو علة ماينتاب وجداننا ، وهممنا ، ووعينا ، من خمود وقصور ، فقد طال ماهجرنا تراثنا ، وفرطنا فى التعويل عليه ، حتى صارت الغاية الأصيلة هامشاً ، أو صارت لاشيء . . وصارت الوسيلة غاية الغايات ، تمتص اهتمام المرء كله ، فلايكاد يكون لله فيه شيء لدى بعض الأفراد . . نعم فإن من القصور الواضح فى الإدراك والهمة ، أن نتصور وضع الشيوعية فى تحريم ملكية الفرد لحصيلة عمله ، أمراً عملياً مقبول العدالة ، صالحاً لحمل أوضاع الناس عليه ، دون الوضع الذى تمليه فطرة الله فى الأشياء ، وتقرره نصوص الدين ، بمثل قوله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .

فلنعلم أن مابين أيدينا هو الحق الأزلى ، الذى لا يلبث أن يغدو فى ضمائرنا قانوناً ذا فاعلية وإيجاب ، إذا المرء عمق له باطنه ، وكشف ما فيه من ملكات الرؤى والاستبصار . . هنالك يتحدد فى الذهن والضمير وضع الفرد فيما يحوز من مال الجماعة ، بأنه وضع الخازن ، أوالنائب ، أوالوكيل ؛ وليس وضع المالك المطلق ، ولا وضع الحيوان الأعجم ، أو الآلة الصماء .

فإذا أطلق على هذا الوضع « وصف الملكية » تيسيراً لبعض المعاملات ، وتنظيما لشئون الإنتاج ، فهو وصف مجازى صرف ، يتقيد بملكية الجماعة ، ولاينسخ ملكية الأزل على أى حال من الأحوال .

ومما يلحظ فى هذا المقام من الفروق بين الإسلام والشيوعية، فى معنى « مال الجماعة » أن هذا المال فى الإسلام ، هو « مجموع أموال الأفراد » لأن الجماعة هى « مجموع الأفراد » ذوى الإرادة المعترف بها فى التثمير . . أما فى الشيوعية ، فإن ذلك الفرد المعترف بإرادته مهدر الوجود ، أو محرم وجوده فى قوانينهم ، وعلى هذا فالجماعة عندهم « كيان عام » ، لا يتألف من ذلك الفرد المحرم . . والمال مال ذلك الكيان ، لا ينظر فيه لأى ملكية أو حيازة لأى فرد . . وكان عمر رضى الله عنه يقول عن وضعه فى المال بوصفه رئيس الدولة : « من أراد أن يسأل عن المال فليأتنى ، فإن الله تبارك وتعالى جعلنى له خازناً وقاسماً[١] » . . وهو يعنى المال العام، الذى تملكه الدولة نيابة عن الجماعة ، فهو مسئول أمام من يريد من الأفراد أن يسأل عن ذلك المال ؛ ذلك لأن الأفراد ذوو حقوق فيه ، وفى هذا يقول رضى الله عنه : « ما أحد من المسلمين إلا له فى هذا المال حق ، أُعْطِيَهُ ، أو منعه[٢] » . . وكان مما تشرف عليه الدولة — نيابة عن أفراد الأمة — مرافق الجيش ، كراعى الخيل والإبل ، وما لتلك الدواب من سُرج ، ولجم ، ورحال، ونحوها ، فكان عمر رضى الله عنه يوصى رجاله أن يلاحظوا فى هذه المرافق أنها مال « أفراد » المسلمين ، لا مال الله ، لأن ملاحظة حق الفرد — وهم من الأفراد — تحملهم على حسن رعايتها ، وعدم الترخص فيها : « فلا يترخص أحدكم فى البرذعة ، أو الحبل ، أو القتب ، فإن ذلك للمسلمين ، ليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب ، فإن كان لإنسان واحد ، رآه عظيما ، وإن كان لجماعة المسلمين ارتخص فيه ، وقال : مال الله[٣] » . .

ولعل ذلك يبين لنا معنى «ملكية الجماعة » وحدودها فى الإسلام ، ويميزها عن مفهوم تلك الملكية لدى الشيوعيين .

---

(١) ٢٢٣ الأموال لأبى عبيد .
(٢) ٢١٣ المصدر السابق .
(٣) الأموال لأبى عبيد .

قواعد الاشتراكية
فى ميدان التطبيق

ويترتب على ما تقدم طائفة من الحقائق والأحكام التى ينتظم بها تداول المال بين الناس ، فى الأغراض والمصارف المختلفة ، نورد منها ما يأتى :

الحكم الأول : قيام المرء فى المال مقام الوكيل لا المالك ، حكم فطرى ، وقانون من قوانين صحة النفس ... حين يشهد المرء فى نفسه أنه مالك لا أنه وكيل ، يفقد نور العقيدة ، ويسلك فى الناس مسلك الطغاة ... وجدان الافتقار إلى الله قانون صلاح الناس ... القرآن يبين أن الشعور بالملكية يشير إلى منبع الداء فى ضمير المرء ... وجوب مراعاة هذه الحقائق فى قوانيننا ..

الضمير الإسلامى الأول انفعل بوجدان الوكيل ، بعد أن تغير شعوره نحو المال ... الحيازة وظيفة اجتماعية فى المال ، والفرد فيها موظف قائم بعمل الوكيل ... بعض التشريعات الغربية اتجهت إلى اعتبار « الملكية الخاصة » خدمة اجتماعية ... الفرق بين الإسلام والغرب فى تأسيس ذلك المبدأ .

الحكم الثانى : مواهب المرء هى التى تمنحه صلاحيته للنيابة عن المجتمع ، فى تثمير المال وحيازته ، فإذا فقد هذه المواهب منع من التصرف فيما معه ، أى حجر عليه... تقرير القرآن ذلك بقوله : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » ... معنى السفه .. معنى السفهاء ... نص الآية لا يحتمل الأقوال المخالفة لما قررناه.. الإمام ابن العربى يشير إلى اشتراك الأموال بين الخلق ، وتأثر مال الجماعة بما يصيب مال الفرد من فساد.

الحكم الثالث : إذا كان وضع المرء فى ماله أنه خازن لمال الجماعة ، فمهمته فى تلك الخزانة أن ينفق منه ما يسد به حاجتهم ... ورود القرآن بأن للفرد فى المال وظيفتين : التثمير ، والإنفاق ... قول الفخر الرازى فى وظيفة الإنفاق ... اختلاف الأقوال المعزوة إلى السلف فى مقدار ما ينفقه الفرد فى مصلحة الجماعة ... حق الجماعة فى أموال الأغنياء مقدور بحاجات الفقراء، وما يعرض من ضرورات ومصالح... أقوال الأئمة بأن فى المال حقاً غير الزكاة ... قول على : إن الله فرض على الأغنياء ما يكفى الفقراء ...

الحكم الرابع : العقائد السليمة والمثل الروحية هى المقاييس التى تقدر بها مصالح الأمة وضروراتها التى ينفق فيها المال ...

النفقة الخاصة : يجب أن تكون طيبة .. الطيب فى النعمة هو دلالتها على فضل الله — لنا فى كل نعمة رزق روحى ، ورزق حسى — كلوا من ثمره إذا أثمر ، وانظروا إلى ثمره إذا أثمر — الإسلام لا يقدر الحاجات الحسية إلا بمراعاة الضرورات الروحية — إذا استوفى المرء حظه الروحى فإنه نفسه لا يقبل على حاجات البدن إلا بقدر الضرورة — منطق الضرورة هو الذى قاس به الإسلام حدود نفقة الفرد : وجوب الاعتدال .. النفقه فى الكماليات .. النفقه فى المحرمات ..

النفقة العامة : يجب أن يستشعر المرء شعور الخازن الذى ينوب عن غيره فى إنفاق ماله — يجب أن تغطى النفقة كافة الضرورات الحسية والمعنوية للأمة ، فاذا بقى لديه شىء ثمره لهـا ، وإلا فقد وفت ذمته ... الوجوه التى ينفق فيها المال هى :

(أ) القيام بكل ما هو ضرورى من حاجات الفقراء والمساكين فى المأكل ، والملبس ، والمسكن..

(ب) رعاية المقومات الروحية للأمة : تحرير الرقيق . تشجيع من يتعرضون لحمل نفقات الإصلاح والبر .. رعاية عقائد الأمة ومبادئها ، وتزكية أصولها فى النفوس .

(ج) تأليف قلب من ترجى مكانته ، أو مواهبه ، أو نفوذه لمصلحة الأمة..قول ابن كثير فى ذلك.. قول ابن تيمية . .

(د) يجب أن يقوم مفهوم الجماعة على ضوء عالمية الإخاء فى الله ، لا فى نطاق الجنس واللون وتخوم المواطن ، ضيافة الغريب فريضة ، وتزويد من ليس له مال يعا يبلغ به بلده فريضة ، لأن كلا منهما صاحب حق فى مال الجماعة التى يمر بها .. — حادثة تدل على أصالة الفقه الاشتراكى لدى عمر

الحكم الأول:

إن التزام الفرد لوضع الوكيل ، أو الأمين ، أو الخازن ، فيما يحوز من مال الجماعة ، ليس التزاما لوضع حسى فحسب ، فإنه إلى ذلك ، أو قبل ذلك ، التزام لقانون نفسى ، أو قانون من قوانين صحة النفس ، إذا التزمه المرء صحت نفسه ، واستقامت على شرعة الإيمان ، فكان كل ماصدر عنه سليما محققا لأنواع العدالة فى الحقوق والمعاملات . . . فإذا حاد عنه انفرط سلك تلك المنافع . .

وإنما يحيد الفرد عن ذلك ، حين يقل إيمانه بالله ، أو يزول عنه ذلك الإيمان ، فلا يشهد ملكية الأزل ، ولا ملكية الجماعة ، وبطبيعة الحال لا يشهد أنه أمين أو كيل ، ولا يبدوله من الأوضاع إلا أنه « مالك » . . . وحين يتغير تقديره لوضعه من « وكيل » إلى « مالك » ، يلزمه قطعا فساد الضمير — أى فساد نظرته إلى قيم الحياة ، وإلى الغاية منها — لأنه حاد عن قوانين صحة النفس ، . . . ويتبع ذلك فى ظاهر أمره فساد سلوكه فى التثمير والنفقة ، وفى نظره إلى غيره من الناس . . . وذلك كله هو جرثومة ما يأتيه الأفراد — حين يضلون عن سمتهم الحق — من مظالم وفساد وطغيان ، وذلك قول الله تعالى : « إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى[1] » فسبب طغيان الفرد أن يرى نفسه قد استغنى . . والغنى صفة المالك الذى يستغنى عن سواه . . . وليس من مالك غنى حق في هذا الكون إلا الله سبحانه ... أما الناس فقانونهم الذى يصلحهم هو وجدان الافتقار والاضطرار إلى الله تعالى ، يحسه الفرد فى أعماق نفسه على ما قال سبحانه : « يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله ، والله هو الغنى الحميد[2] » فإذا زايله شعور ذلك الاضطرار ، فقد خرج عن قانون فطرته ، وإنما يخرج عن قانون الفطرة ، إذا لحظ فى علاقته بالمال أنه « مالك » ؛ وقد أشار

---

(١) ٦ ، ٧ العلق

(٢) ١٥ فاطر

الله سبحانه إلى علة الملك ، ومايترتب عليها أو يصحبها من فساد العقيدة ، والنظر إلى قيم الحياة وغاياتها بقوله : « ولئن أذقناه رحمة منا من بعد ضراء مسته ليقولن هذا « لى » ، وما أظن الساعة قائمه ، ولئن رجعت إلى ربى ، إن لى عنده للحسنى(١) » فلام الملك فى قوله « هذا لى » تشير إلى منبع الداء فى ضمير المرء، حين يتغير نظره القلبى إلى مامعه من مال ، فيحل إحساس « الملكية » فى نفسه محل « الحيازة » . . . ويحل «المالك المطلق» محل « الأمين أو الوكيل » . . وليس هذا من قبيل شطحات التصوف ، فإنه لباب الحقائق من كتاب الله ، وهو آية عمق الإسلام فيما يعرض من حقائق، ويعالج من أمراض النفس، ومالم تكن قوانيننا مؤسسة على إعداد تربوى لأفراد الأمة على هذه الحقائق والدقائق، فلن نبلغ بالقانون وحده مانريد . . .

* * *

فالتزام الفرد لشرائط « النيابة » فيما يحوز ، لايتسنى له إطلاقا إلا بأن يحيا فى عقائده ، وغايته ، ومثله حق الحياة ، فتكون له بصائره ، وعزائمه ، وضميره المتجرد على متن الحق، لا يحيد عنه قيد شعرة . . .

وإنا لنرى فى آيات القرآن ، أن الضمير الإسلامى الأول حين تقررت لديه تلك الحقائق ، تحرج فى نفقه ما بيده من المال ، لأنه لم يدر ما حق ذلك الخازن ، أو ما حق ذلك المستخلف فيما يحوز . . . ماذا ينفق منه ، وماذا يبقى . . . ؟ فلم يمسسه بإخراج أى شىء منه ، حتى ذهب إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يسأله : ماذا ينفق ؟ ! . . . وقد تكرر هذا السؤال أكثر من مرة ، وسجل منه القرآن الكريم موقفين فى سورة البقرة : أحدهما فى قوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون ؟ . . . قل ما أنفقتم من خير ، فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين . . . الآية(٢) » . . والآخر

(١) ٥٠ فصلت .
(٢) البقرة ٢١٥ .

فى قوله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو . . الآية[١] » . . . وقد سجلت منه السنة مواقف متعددة ، سيأتى بعضها بعد قليل . . .

ونستطيع أن نتمثل الورع الصادق فى ذلك الضمير ، وقد أثار فى نفس صاحبه أزمة حرج وقلق : ماذا ينفق من هذا المال ، وماذا يدع ؟ . . . لعله إن أمسك درهما ، أمسكه ولاحق له فيه ، فيغضب الله تعالى . . . ولعله إن أنفقه ، أنفقه حيث لا يحب سبحانه ! ! نخرج من تلك الحيرة إلى النبى — صلى الله عليه وسلم — يسأله الطمانينة والرشد . . .

وذلك الضمير ، ليس ضميراً أسطوريا ، ولا متخيلا فى ذهن قصاص يألف المثاليات ؛ فإنه ضمير عرفه الواقع ، فى سيرة أناس من البشر، عاشوا على هذه الأرض ، وسجلته السنة ؛ ونزل الوحى بتزكيته ، والإجابة عما يسأل عنه . . . وقرأ الجيل النبوى ذلك فألفاه ترديدا لتجاربه ، وتسجيلا لما عرف وشاهد ، وتعبد بتلاوته والقراءة به فى الصلاة . . .

ولاشك أن ذلك يأخذ السبيل على من يهولهم ذلك السمو ، فلا يرون فى تسويغ إهماله إلا أنه افتراضات مثالية لا تطيقها النفوس ، ولاتثبت على تجارب الواقع . . . نعم يأخذ عليهم تلك السبيل، بواقعيته التاريخية، التى لايتطرق إليها شك ... فهى نفوس نقية، عفت أن تمديدها إلى مال فى حوزتها ، لا فى خزائن الدولة ولاحواصل الشعب . . . عفت عن أن تمتد إلى مالها هى . . لا إلى مال غيرها . . ولو أنها امتدت لكان حسبها حلاً أنها امتدت إلى مالها . . . أو لكان حسبها عذرا أن نصًّا صريحا لم ينزل بتفصيل مايجوز ومالا يجوز . . أو لكان حسبها مغريابالامتداد أن أحداً لا يراها ، ولايحصى عليها مادخل وما خرج .. وإذ كان ذلك هو ما عرفه الواقع ، وجربه الناس ، فلا معنى للاحتجاج بالفروض المثالية ، فإن العجز فى قصور الهمة ، لا فى أصول التشريع ... إن تبرير العجز هنا معناه تسويغ الجريمة ، فإن الانحراف عن وضع الوكيل أو النائب أو المستخلف ، هو

---

(١) البقرة ٢١٩ .

خيانة للعقيدة ، وخيانة للمجتمع ، وانطلاق إلى الإفساد الروحى ، والاقتصادى، والاجتماعى إلى أبعد مدى ، أو إلى غير مدى ..

إن الحيازة وظيفة اجتماعية فى المال . والفرد فيها موظف قائم بعمل الوكيل أو النائب عن الجماعة .. ونجاح التنفيذ ، وصمام الأمن فيه ، أن يحيا فى عقائده ، ويلتزم قانون صحة النفس ' على ما مضت به الإشارة ..

ومما لا نمل تكراره ، أن الإسلام فى ذلك ليس مذهباً من المذاهب ؛ بل هو فطرة الله التى لا تبديل لها .. وإنما الناس يبتعدون أو يقتربون من تلك الفطرة ، على حسب ما يعرض لهم من عوامل، ومؤثرات ، وأحداث ..

ولقد كان من فعل الأحداث ، وتكرر التجارب ، أنهم ظلوا يتداولون « الملكية الفردية » ' بين التوسعة التى لا حد لسلطان الفرد فيها، كما يرى الرأسماليون .. والإلغاء الذى يهدرها ويهدر معها كل إرادة للفرد، أو سلطان على أى تثمير ، كما يرى الشيوعيون ، دون أن تأتى التوسعة أو الإلغاء بأى سعادة للأفراد ، أو استقرار لعامة المجتمع .. وظلوا على مداولة تلك « الملكية الفردية » فى تجارب من الضيق والسعة .. حتى بلغوا من تقييد سلطان الفرد ، وتجريده من حقه فيها ، أن صارت ملكية بالإسم والصورة ، ووظيفة عامة أو خدمة اجتماعية بالفعل والهدف ، وقد جاء فى كتاب : « هذه هى الاشتراكية » : « وكلما عظم هذا التشريع الاشتراكى تضاءل حق الملكية تضاؤلا مطردا إلى أن يضحى تعبيرا حقوقيا أجوف ... ونحتج لما نقول ، بذكر بعض ملاحظات « هنرى دى كوجبى » فى كتابه « مراحل الحقوق » إذ يقول : يرمى الاقتصاد الموجه فى عهدنا الحاضر إلى تجريد حق الملكية من كل معنى .. إن عمليات التدخل المتكررة ، التى قام ويقوم بها المشترع قد حدت كثيرا جداً من مفهوم « الملكية الخاصة » ... أما « لوسيان لورا » فيعتقد بأن « الملكية الخاصة » تستحيل اليوم شيئاً فشيئاً إلى خدمة عامة »(١)

---

(١) ص ٧٧ ؛ ص ٧٨ « هذه هى الاشتراكية » تأليف « جورج بورجان وبيار رامبير » وترجمة محمد عيتانى

وهكذا ينقلهم القلق المستمر من تجربة الى تجربة ، حتى يقتربوا من «ضع الفطرة الذى قررنا ، وضع الوظيفة الاجتماعية التى ليس للفرد فيها الا أنه وكيل المجتمع فيما يحوز .. ولكنه اقتراب هو البعد بعينه عن الحقيقة ، فإنه اقتراب فى الشكل ، ينقصه الروح الذى يقوم به ، والأساس الذى يبنى عليه . .. ينقصه الإيمان بالله ، والدار الاخرة .. والايمان بملكية الأزل ، وبأن المال وسيلة لا غاية .. وأن غاية المرء هى عبادة الله تعالى .. إنهم اهتدوا اليها « تشريعا » ولم يهتدوا اليها « روحا وعقيدة » . . . والعقيدة هى الوازع الذى يكفل استقامة الفرد على أداء حق النيابة ، بل يكفل أن يكون روحا نفاحا بودّ المساواة والإيثار... وما أبعد سلوك المرء حين يشغل عن المال بمثل أعلى ، من سلوكه حين لا يكون له مثل أعلى سوى المال ! ! .

الحكم الثانى

إنه إذا كان الفرد يتولى النيابة عن المجتمع فى التثمير والحيازة بحكم مواهبه ، فمن الطبيعى أن يتوقف حكم تلك النيابة ، إذا اطرأ على تلك المواهب ما أذهبها أو أضعفها عن التثمير وحسن الرعاية ... وعلى ولى الأمر حينئذ أن يكفه عن التصرف فيما تحت يده... أى أن يحجر عليه . . . وبهذا يصون مصلحة الجماعة ، صاحبة الحق فى هذا المال . . . فليس الحجر لصالح الفرد فحسب ، إنما هو لصالح الجماعة قبله ، والله تبارك وتعالى يقول: «ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما[1] » .. فإن المتبادر إلى الذهن ، أن المال مال السفهاء ، وكان حق المقام بناء على هذا أن يقول : « ولا تؤتوا السفهاء أموالهم التى جعل الله لهم قياما » . . ولكنه جعل الكلام على غير المتبادر إلى الذهن فوجه الخطاب إلى الجماعة ، منبها إلى أن المال مالها ، وهو قوامها وصلاح حالها فقال : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما » ليردهم إلى الأصل ، فيكون أدعى إلى الاهتمام بحقهم ، فلا يدعون مالهم إلى من يضيعه ...

---

(١) ٥ — النساء .

قال الزمخشرى فى تفسير السفهاء ، إنهم «المبذرون أموالهم ، الذين ينفقونها فيما لا ينبغى ولا يدى لهم بإصلاحها وتثميرها والتصرف فيها[١]» فالسفه يشمل معنيين : إنفاق المال فيما لا ينبغى ؛ وعدم القدرة على تثميره وحسن التصرف فيه ..

وقال القرطبى : « ودلت الآية على جواز الحجر على السفيه ، لأمر الله عز وجل بذلك فى قوله : » ولا تؤتوا السفهاء أمولكم » وقال : « فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا» فأثبت الولاية على السفيه كما أثبتها على الضعيف ، وكان معنى الضعيف راجعا إلى الصغير، ومعنى السفيه راجعا إلى الكبير البالغ[٢]»

* * *

فالقرطبى يستخرج من القرآن الكريم ، أن وصف السفه لا يشمل الصغار غير المميزين ، فهم ضعفاء ، وليسوا سفهاء ... وعلى ذلك فهؤلاء الصغار ، ليسو داخلين فى مفهوم السفهاء فى قوله تعالى : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » . وتبعا لذلك يكون لنا أن نتوقف فى قبول رأى من فسر الآيه بقوله : إنما نهى للرجال أن يؤتى أحدهم ماله سفهاء أولاده الذين لا يكملون لحفظ المال ، فيضيعونه ، ويرجعون عيالا عليه ؛ فإن الصغار لا يدخلون فى معنى السفه كما قرر القرطبى — ولأن الرجل الراشد يمنعه حرصه على المال ، أن يؤتيه أبناءه الصغار الذين لم يتمرسوا بشؤونه ، ولا قدرة لهم على تثميره ؛ فهو بعقله وحرصه أحجى من أن يفعل هذا ... ذلك إلى أن آخر الآية ، يتضمن ما يجعل المعنى مصروفا إلى غير الأبناء ، وهو قوله تعالى : « وارزقوهم فيها ، واكسوهم ، وقولوا لهم قولا معروفا » فهو خطاب لمن تعوزهم الرحمة بغيرهم ، والتحنن عليه بالقول المعروف ؛ وليس ذلك شأن الآباء مع أبنائهم ...

ويلحق بهذا قول من رأى فى الآية أنها خطاب لأولياء اليتامى ، بألا يؤتوهم أموالهم وهم سفهاء دون التمييز ... فإن اليتيم القاصر لا يشمله وصف السفيه — كما قرر القرطبى —

(١) ٣٤٨ جـ ١ تفسير الكشاف للزمخشرى
(٢) ٣٠ حـ ٥ تفسير القرطبى

فهو غير داخل فى مضمون هذه الآية ... على أن حكم الأولياء فى دفع أموال اليتامى اليهم قد استقلت به آية أخرى ، جاءت عقب هذه الآية مباشرة ، هى قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى — أى اختبروهم — حتى إذا بلغوا النكاح ، فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ، ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ، ومن كان غنيا ،فليستعفف،ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ، فاذا دفعتم اليهم أموالهم ، فاشهدوا عليهم ، وكفى بالله حسيبا[١] » فهى تأمر الأولياء باختبار اليتامى القاصرين ، وتنهاهم أن يدفعوا إليهم أموالهم قبل أن يبلغو النكاح ؛ بل تشترط مع ذلك أن يؤنس منه الرشد.. وكل ذلك يغنينا عن أن نرى فى آية السفهاء أنها خطاب لأولياء اليتامى ، إن لم يكن مانعا لاحتمال هذا الخطاب ...

* * *

وإذا — فأولى ما يحتمله ظاهر الآية الكريمة بدون تأويل ، أنها خطاب للجماعة ممثلة فى أولياء أمورها ، بالحجر على السفيه ، الذى فقد اهليته للنيابة عن الجماعة فى تثمير مالها ، وحيازته ، أى فقد أهليته لوظيفته الاجتماعية — فان استمرار تصرفه بعد السفه ، افساد لمالها ، من حيث بملاحظة حقها الأصلى ، وإضرار بها من حيث النظر الاقتصادى البحت ، الذى يرى أن مال الجماعة يتأثر بما ينال مال الفرد ، بسبب السفه فى النفقة أو سوء الاستغلال .. وقد لحظ الإمام أبو بكر بن العربى هذا المعنى ، فى تعليل ما تحتمله الآية فى رأيه ، من وجوه الحجر فقال : « لأن الأموال مشتركة بين الخلق ، تنتقل من يد إلى يد ، ومن ملك إلى ملك ؛ وهذا — أى قوله ولا تؤتوا السفهاء أموالكم — كقوله تعالى : — ولا تقتلوا أنفسكم — معناه لا يقتل بعضكم بعضا ، فيقتل القاتل ، فيكون قتل نفسه ؛ وكذلك إذا أعطى المال سفيها ، فأفسده ، رجع النقصان إلى الكل » ، ثم قال : « وهذا عام فى كل حال[٢] »

---

(١) ٦ — النساء

(٢) ١٣٣ جـ ١ — أحكام القرآن لابن العربى

الحكم الثالث

وخلاصة هذا الحكم أن الفرد إذا كان خازنا لمال الجماعة ، أو نائبا عنهم فى حيازته ، فمهته فى تلك الخزانة أو النيابة أن ينفق منه ماهو سداد حاجتهم ، وقوام مصالحهم ...

وإذا — فللفرد فى مال الجماعة وظيفتان :

الأولى : تتعلق بالتثمير — نيابة عنهم — وقد أمضينا خلاصة القول فيها ...

والثانية : تتعلق بما ينفقه من تلك الحيازة فى مصالح الجماعة ، وسداد حاجتها ، وهو — بطبيعة الحال — منهم ... وقد قال الله تبارك وتعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » .. فالإنفاق أحد التكاليف التى ألقاها الله تعالى على الفرد ، فيما جعله مستخلفا فيه من مال ... وقال الفخر الرازى فى هذا المعنى : « وإن الفقراء عيال الله .. والأغنياء خزان الله ، لأن الأموال التى فى أيديهم أموال الله ، ولولا أن الله تعالى ألقاها فى أيديهم ، لما ملكوا منها حبة .. فليس بمستبعد أن يقول الملك لخازنه : اصرف طائفة مما فى تلك الخزانة الى المحتاجين من عبيدى[1] » .. وبهذا يلتقى منطق الفطرة ، ونص القرآن الكريم ، وأقوال المفسرين على أن إنفاق المرء مما يحوزه تكليف مشروع ، بل تكليف مفروض ، يوضع به المال فى مصالح الجماعة ، ولاسيما فقرائهم .... أى أن ذلك الإنفاق وظيفة اجتماعية مشروعة ، نزل بها الوحى ، فهى ذات تبعات خطيرة ، وتكاليف دقيقة ، لما يتعلق بها من أمر الجماعة فى الدين[2] والدنيا ..

---

(١) ٤٥٨ جـ ٤ تفسير الفخر الرازى .

(٢) يشرق بعضهم ويغص حلقه بذكر كلمة الدين فى عرض مصلحة الجماعة ، ويرى الاكتفاء بذكر « مصلحة الجماعة » لمسايرتها مألوف لغة العصر ، وخلوها من مصطلحات الرجعية ، ونحن لا يعنينا إلا تقرير الحق لذاته ، وافق مصطلحات العصريين أم ناقضها .. ولسنا من التعصب الضيق فى كثير ولا قليل ، إذا قررنا وأكدنا أن الدين باعتباره طاقات ، وقيما ، وعقائد ، وأحكاما فى الفطرة ، هو أساس مصالح الجماعة كلها ، وهو عصمة أمرها كافة .. والجماعة بدون ذلك الدين قطيع من الوحش ، لا ذمة له ولا زمام ، على مثال ما آل اليه أمر المجتمعات الغربية حين انسلخت عن الدين .

وقد اختلف علماء السلف ، وأئمة الأمة ، فى مقدار ما ينفقه الفرد فى مصلحة الجماعة ، باعتباره خازنا لما يحوزه ، على النحو الآتى :

١ — ذهب جماعة — منهم على كرم الله وجهه ، وأبو ذر رضى الله عنه — إلى أنّ مايفضل عن قوته وقوت عياله ، هومقدار مايجب عليه أن ينفقه . . . وقد قدر على كرم الله وجهه أربعة آلاف درهم حدا أعلى نفقة للرجل لمدة سنة .. فما زاد على تلك النفقة فهوفضل يجب إخراجه ، فإن أمسكه ولم يضعه فى سبيل الله ، فهو آثم .. وحجتهم فى ذلك قول الله تعالى: « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » . .

٢ — وذهبت جماعة ثانية — منهم عمر بن الخطاب ، وعبدالله بن عمر ، رضى الله عنهما — إلى أن القدر الواجب إنفاقه هو الزكاة المفروضة ، فمن أدى زكاة ماله فهى طهرة لما بقى منه ، ولا يصدق عليه وصف الكنز ، ويؤثر عن كل منهما أنه قال فى ذلك : كل مال أديت زكاته فليس بكنز ، ولو كان تحت سبع أرضين ، وكل مالم تؤد زكاته ، فهو كنز ، وإن كان فوق الأرض . . . ومما عزى إلى ابن عمر رضى الله عنه ، أن آية الكنز نزلت قبل أن تنزل آية الزكاة ، فهى منسوخة بها . . .

٣ — وذهبت جماعة ثالثة ، إلى أن هناك حقوقا تعرض بعد أداء الزكاة ، كفك الأسير ، وإطعام الجائع ، وغير ذلك ، فإذا عرضت تلك الحقوق ، لايجزئه أنه أخرج الزكاة قبل ذلك ، ومالم تؤد منه تلك الحقوق فهو كنز[1] . . . أى أن ذلك الرأى يذهب إلى أن حق الجماعة فى أموال الأفراد ، مقدور بقدر مايعرض لها من ضرورات ومصالح . . .

* * *

والرأى الثانى المعزو إلى عمر وابنه وغيرهما من الصحابة رضى الله عنهم ، تعترضه أو ترده أمور ، منها :

● أن الحافظ بن كثير فى تفسيره ، قد أورد طائفة من الأحاديث الصريحة المؤيدة لظاهر آية الكنز ، وليس فى رأى أحد حجة مع النص الصريح عن رسول الله صلى الله على وسلم ..

(١) ذكر هذه الوجوه الثلاثة القرطبى : ١٢٦ جـ ٨ وغيره من المفسرين .

● أن القول بأن آية الزكاة نسخت آية الكنز ، مختلف فيه غير مقطوع به . . .

● أن عمر قال بعد مجاعة الرمادة المعروفة : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء ، فقسمتها على فقراء المهاجرين[١] » فلو لم يكن فى تلك الفضول حق ، لتنزه أمير المؤمنين أن يظلم الناس أموالهم . . .

● أن القرآن الكريم قد نص على حق فى المال غير حق الزكاة ، فى قوله تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ... الآية »[٢] وفيها يذكر الله تعالى : « وآتى المال على حبه » ويذكر « وأقام الصلاة وآتى الزكاة » قال القرطبى : « وذلك دليل على أن المراد بقوله : « وآتى المال على حبه » ليس الزكاة المفروضة ، فإن ذلك يكون تكراراً[٣] » . .

● أن ابن عمر نفسه رضى الله عنه كان يقول بخلاف الرأى الذى عزى إليه ؛ روى أبو عبيد فى الأموال عن قزعة قال : قال لى عبد الله بن عمر « فى مالك حق غير الزكاة » وروى أبو عبيد عقب ذلك قول ابن عمر : « من أدى الزكاة ، وقرى الضيف ، وأعطى فى النائبة ، فقد برئ من الشح » . . . ثم تعرض أبو عبيد لإبطال قول من قال : إن الزكاة نسخت كل صدقة فى القرآن ، فأبطله بأنه مخالف لمذهب عبد الله بن عمر ، قال : « فهذا غير مذهب ابن عمر ، وأبى هريرة . . وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بتأويل القرآن ، وأولى بالاتباع ، وهو مذهب طاووس ، والشعبى : أن فى المال حقوقا سوى الزكاة ، مثل بر الوالدين ، وصلة الرحم ، وقرى الضيف[٤] » . . .

● أن حكم الفطرة الذى طالما عولنا عليه يرده ، وقد قال الفخر الرازى فى ذلك : « أنه تعالى إنما خلق الأموال ليتوسل بها إلى دفع الحاجات ؛ فإذا حصل للإنسان قدر ما يدفع به حاجته ، ثم جمع الأموال الزائدة عليه ، فهو لا ينتفع بها لكونها زائدة على قدر حاجته ،

(١) ١٠٨ ج ٦ المحلى

(٢) ١٧٧ البقرة

(٣) ٢٤٢ ج ٢ تفسير القرطبى .

(٤) ص ٣٥٧ ، ص ٣٥٨ الأموال لأبى عبيد .

فإذا منعها من الغير الذى يمكنه أن يدفع حاجته بها ، كان هذا الإنسان بهذا المنع مانعا من ظهور حكمة المال ، ومانعا من وصول إحسان الله إلى عبيده[1] » . . وهو نظر فطرى أصيل ، يقرر الاشتراكية فى أصدق أسسها . .

* * *

وبهذا نجد أنفسنا بإزاء الرأيين الأول والثالث ، أى :

١ — رأى القائلين بأن مازاد على نفقة المرء ونفقة عياله ، فهو كنز ، أديت زكاته أم لم تؤد ، فيجب إنفاقه فى سبيل الله ، نزولا على قوله تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله .. الآية »

٢ — رأى من يرى أن حق الجماعة فى أموال الأفراد ، مقدور بقدر مايعرض لها من ضرورات ومصالح .

وواضح أن تنفيذ الرأى الأول ، يتم على النحو الآتى :

١ — إذا كان الفرد ممن يكسب رزقه يوماً بيوم ، عليه أن ينفق مازاد على نفقة يومه هو وعياله ، أولا بأول .

٢ — وكذلك إذا كان ممن يكسبون أرزاقهم أسبوعاً بأسبوع ، أو شهراً بشهر ..

٣ — إذا كان الفرد من الذين لا يحصون أموالهم إلا كل عام ، وجب عليه على رأس كل سنة ، أن يخرج زكاة ماله ، وأن يعزل عن سائر المال نفقته ونفقة عياله لمدة سنة ، وينفق الباقى حتى لا يكون كنزا ..

ونلاحظ على هذا من الوجهة العملية ، ما يأتى :

١ — أنه لايوجب على كاسب اليوم ، أو الأسبوع ، أو الشهر ، زكاة ما ، فإنه يخرج — بناء على هذا الرأى — ما زاد على نفقته ونفقة عياله ، أولا بأول ، فليس لديه فرصة لأن يجتمع لديه مال يحول عليه الحول ليخرج منه زكاة .

٢ — أما الذين يحصون أموالهم مسانهة ، فإن وقت حلول الزكاة فى أموالهم هو وقت

(١) ٤٢٨ ج ٤ الفخر الرازى .

إخراج الفضل ، الذى فضل عن نفقة سنته ... فإذا عرض للمجتمع خلال العام ضرورات تقتضى النفقة ، لا يكون لدى أحد من الأفراد ما تواجه به تلك الضرورات .

٣ — أنه يبطل معنى « الخزانة » ، أى يبطل المعنى الذى قاله الفخر الرازى « أن الأغنياء خزان الله » وهم لا يسمون خزاناً إذا فرض عليهم ألا يبقى لديهم فضل ... وبذلك تبطل إحدى وظيفتى المرء فى المال ، وهى « وظيفة الإنفاق » ، ولا يبقى له إلا « وظيفة التثمير » ، وذلك مخالف لما قررناه سابقاً من قول الله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » والاستخلاف وصف دائم فى التثمير والنفقة ، وليس إلزام الفرد بإخراج الفضل فوراً ، مما يتحقق به معنى الاستخلاف فى النفقة . .

والذى يبدو لنا — من الآثار التى رويت عن على كرم الله وجهه ، وأبى ذر رضى الله عنه — أنهما يريدان الرأى القائل : بأن حق الجماعة فى أموال الأفراد مقدور بما يعرض لها من ضرورات ومصالح ، فقد روى أبو عبيد فى الأموال ، وابن حزم فى المحلى ، عن أمير المؤمنين على كرم الله وجهه أنه قال : « إن الله تعالى فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم ، فإن جاعوا ، أو عروا ، أو جهدوا ، فبمنع الأغنياء . . وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ، ويعذبهم عليه[1] » . . فقوله رضى الله عنه « إن الله فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم » صريح فى أن بذل الفضل غير مفروض ، إنما المفروض هو ما يكفى حاجة الفقراء ... أما أبو ذر رضى الله عنه، فقد روى الطبرى فى تاريخه أنه دخل على عثمان ، وعنده كعب الأحبار ، فقال لعثمان : « لا ترضوا من الناس بكف الأذى حتى يبذلوا المعروف ، وقد ينبغى للمؤدى الزكاة ألا يقتصر عليها حتى يحسن إلى الجيران ، والإخوان ، ويصل القرابات » فقال كعب : من أدى الزكاة فقد قضى ما عليه ، فرفع أبو ذر محجنه فضربه فشجه ، وقال له : يا ابن اليهودية ، ما أنت وما ههنا[2] ؟ » فهو هنا لا يتكلم فى وجوب بذل الفضل ، بل فى عدم الاقتصار على أداء الزكاة ، ولذا ضرب كعب الأحبار لما عارضه . .

(١) ص ٥٩٥ الأموال لأبى عبيد ، ص ١٥٨ ج ٦ من المحلى .
(٢) ص ٣٣٦ ج ٣ تاريخ الطبرى .

فهذان الأثران عن هذين الصحابيين الجليلين واضحان فى أنهما لا يذهبان إلى حرفية ما عزى إليهما ، بل إنهما يريان الرأى القائل : بأن حق الجماعة فى أموال الأغنياء مقدور بحاجات الفقراء ، وما يعرض من ضرورات ومصالح . .

وإن حملة كل منهما، إنما كانت على اكتناز المال . أى على أن يتحول المال الباقى بعد أداء الزكاة إلى كنز ، يمسك عن الإنفاق فى سبيل الله . . فإن ما يبقى بعد الزكاة ونفقة الأسرة ، هو حق المجتمع ، الذى يجب أن يرصده صاحبه لينفقه فيما يجد من الضرورات والمصالح ، لا أن يتجاهل وضعه فيه ، فيراه حقاً لنفسه ، فيكنزه ويقبضه عن مصالح الأمة ، فالنكير الشديد من الصحابيين الجليلين ، كان متوجهاً إلى « تغيير صفة المال » الذى يتبقى بعد الزكاة والنفقة الخاصة ؛ تغيير صفته الشرعية من مال مرصود لمصلحة الجماعة ، لأنه حقها — إلى مال خاص يكنزه الفرد — أى يضمه إلى نفسه ، لأن الكنز معناه الضم والجمع — فلا يرى فيه حقاً لسواه .

وإذاً — نخلص إلى الرأى الذى تستقيم عليه وجهات النظر ، ويجعل فضول أموال القادرين فى أيديهم حقاً لضرورات المجتمع ومصالحه ، لا حقاً خالصاً لهم . . وهو الأصل الذى يتقرر فيه الحكم الذى أوردناه أول هذا الكلام : « أن الفرد اذا كان خازناً لمال الجماعة ، أو نائباً عنهم فى حيازته ، فمهمته فى تلك الخزانة أو النيابة ، أن ينفق منه ماهو سداد حاجتهم وقوام مصالحهم[1] » .

على أنه يجب — لتمام تصور الوضع — أن نذكر أن الفرد الذى نعنيه ، ليس فرداً بعينه ، أورجلا بذاته يقوم خازناً لمال الجماعة ، يشح عليها تارة ، ويبسط لها أخرى ، أو يتربص بها غفلة ليصنع فى مالها ما يريد . . وتقوم هى منه مقام الرقيب الذى يحاسب ، ويطالب ، ولا يدع له فرصة للعبث . . بل الفرد الذى نعنيه هو كل فرد فى الأمة . . أو هو الأفراد الذين يتكون منهم مجموع الأمة ، ويمثل كل منهم «نموذجاً» بشرياً خاصاً ، مستقلا بإرادته ، وميوله ، ومواهبه ، وسائر مقومات شخصيته ،

(١) أنظر ص ١٣١ من هذه الرسالة .

فكل أفراد الأمة ، هم ذلك الفرد الذى يلقى عليه منطق الفطرة ، وحكم الشرع ، مهمتى التثمير والإنفاق ، ليتحقق بهم جميعاً معنى الاشتراكية ، والتكافل التام فى البأساء والضراء ، كالجسد الواحد ، اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ..

الحكم الرابع

وإذا كانت فضول أموال القادرين فى أيديهم حقا لضرورات المجتمع ومصالحه ، فأحق ما تقدر به هذه الضرورات والمصالح — فى نوعها ومقدارها — هو أحكام العقائد الأصيلة ، والقيم الروحية العليا ، التى بها عصمة الأمة ، وقوام المعنى الإنسانى للفرد .. وذلك هو مقتضى أن المال — ابتداء — مال الله ، وقد خولنا إياه ليكون فى عوننا على عبادته . . ومقتضى أن فى الإنسان عنصرا زائدا على حيوانيته لا يجد غذاءه ومدد حياته إلا فى تلك العقائد والقيم .. على أن ذلك هو ما أحسه الكثيرون فى الغرب ، بعد أن أخفقت مناهج المادة ومطالب الحس المحض ، فى تحقيق السعادة والاستقرار للأفراد والجماعات . . نعم أحسوه ، وإن لم يهتدوا إلى منبعه الحق ، فإن الإيمان بالله لم يصبح بعد فى تقديرهم أهلا لأن يعول عليه فى ذلك ،

وتلك الضرورات — بطبيعة الحال — منها ما هو متعلق بشئون المنفق نفسه ، أى الشخص المستخلف للإنفاق والتثمير . . . وما هو متعلق بشئون الجماعة ، ولكل من هذين الضربين نظامه وأحكامه فى الإنفاق ، نوجز منها ما يأتى :—

أولا : النفقة الخاصة :

من المسلم به فى تلك النفقة ، أنها من كسب حلال طيب ، وقد نودينا إلى الإنفاق من ذلك الكسب بقوله تعالى : « يأيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالا طيبا ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين »[1] .. والحلال معروف ·· فما المراد بالطيب فى هذا المقام..؟

هل يرجع الطيب إلى مفاضلة أذواقنا بين أنواع الثمار حين نقول — مثلا — : التفاح أطيب من القثاء ، والكمثرى أطيب من الخيار ؟ .. أو الطيب فى ميزان القيم الالهية شيء أرفع من ذلك ؟ ...

---

(١) ١٦٨ البقرة .

وليس القارئ بحاجة إلى أن نجيبه بأن المشيئة الإلهية أجل من أن توجه الناس إلى مثل هذا التنافس .. ولكن الطيب فى هذا المقام ، هو دلالة الأرزاق على الله تعالى .. أو هو ما تتضمنه الثمار من معانى فضل الله ، وصفاته ، ورحمته ، ووده ، وكرمه ، ونحوها من صفاته جل شأنه ... أى أن لنا فى كل ثمرة نوعين من الزاد : زاد حسى ، هو الذى تتلقاه المعدة ، ويتغذى به الجسم ، وهو مادة الطعام... وزاد روحى ، من التأمل فى دلالة الثمرة على فضل الله .. وقد فسر الإمام الزمخشرى قول الله تعالى : « هو الذى خلق لكم مافى الأرض جميعا[1] » فقال: « لكم ،أى لأجلكم ،ولانتفاعكم به فى دنياكم ودينكم ..أما الانتفاع الدنيوى ، فظاهر ،وأما الانتفاع الدينى ، فالنظر فيه ، وما فيه من عجائب الصنع الدالة على الصانع القادر الحكيم »[2]..

وإنا نعتقد أن الكلام يبدو ناقص القيمة ، بل لا قيمة له ، إذا قصرناه على الانتفاع الحسى بالأرزاق ، كما يغدو الانتفاع الحسى بالثمرة فى ميزان الله إثما إذا لم يشهد المرء دلائل فضل الله فيه .. وذلك من الحقائق الدقيقة ، التى لا تبدو إلا لمن يقدرون الإنسان قدره العلوى.. ولسنا بسبيل شرح تلك الحقيقة ، ويكفى أن نلحظ أن الحق سبحانه حين دعانا إلى الأكل من الثمار ، فى سورة الأنعام ، لم ير الدعوة مغنية ، حتى قرنها بدعوة أخرى ، إلى التأمل فى تلك الثمار ، فقال سبحانه : « كلوا من ثمره إذا أثمر[3] » و « انظروا إلى ثمره إذا أثمر[4] » .. فالتأمل فى النعمة سبيل حظ الروح ،وهو المقصود الأول لله تبارك وتعالى بخلق النعم .. ولم يكن من مقصوده جل شأنه ، أن يجعلها مأكلة ومتعة حسية ، فذلك وكس وشقوة ، لم يرضهما لنا تعالى ، وقد زجرنا عنهما بمثل قوله : « والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام ، والنار مثوى لهم »[5] .

وإذا كانت القيم الروحية التى تستدرج إلى النفس بالتأمل ، تنشىء فى أذواق المرء من السعادة والطرب مايصغر إلى جانبه — بل يتلاشى — كل نعيم حاصل من قيم الحس وعلائقه ، فإن المرء فى تلك الحال ، يقبل على حظه الدنيوى البدنى بنفس سعدت بسواه ، غير مشغوفة به ، فلا ينال منه إلا ماتدعو إليه ضرورة البدن ... وهو ماتهدى إليه الفطرة ، ويقرره الإسلام ،

(١) ٢٩ البقرة . (٢) ٢٠٨ جـ ١ تفسير الزمخشرى . (٣) ١٤١ الأنعام .
(٤) ٩٩ الأنعام . (٥) ١٢ محمد

ولذا نرى الإسلام يسن للفرد فى نفقته الخاصة الأحكام الآتية :—

١ — وجوب الاعتدال فى ضرورات المطعم ، والملبس ، والمسكن ، فلا يجاوز الحد الوسط إلى التبذير ، ولايتخلف عنه إلى التقتير ، والله تبارك وتعالى يقول : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولاتبسطها كل البسط ، فتقعد ملوما محسورا »(١) .. وأثنى سبحانه على الذين التزموا هذا الحد الوسط بقوله : « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ، ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما »(٢) . . ونهى عن السرف بمثل قوله سبحانه : « كلوا من ثمره إذا أثمر، وآتوا حقه يوم حصاده ، ولاتسرفوا إنه لايحب المسرفين »(٣).. فإن السرف جور فى حق الجماعة ، وقد يكون فيهم محتاج أو جائع ، فإذا تعطلت المصالح أو هلك الناس ، فذلك من أشد الجرائم التى لايسيغها الضمير إلا إذا انسلخ صاحبه من إنسانيته ، واتخذ لنفسه وجدان الشياطين ، ومثل هذا غير جدير بالانتساب إلى الإنسانية ، وتبعا لذلك فهو غير جدير بالأمانة على ما فى يده ؛ وما أعدل الإسلام وأدقه وأنفذ بصائره فى الأمور ، إذ حكم على هؤلاء بما هم أهله ، بمثل قوله سبحانه : « ولا تبذر تبذيرا ، إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ، وكان الشيطان لربه كفورا »(٤)

فاعتدال المرء فيما ينفق ، هو شارة الأمانة فى الاستخلاف ، وشارة الاستقامة على ما رضيه لنا سبحانه من عقائد وقيم .

هذا ، والحد الذى يكون به الاعتدال ، أمر اعتبارى ، يختلف باختلاف الأوساط ، ومستويات الدخل ، فما قد يكون اعتدالا بالنسبة لفرد ، قد يكون تبذيراً بالنسبة لغيره ممن هم دونه ، وقد يكون تقتيراً بالنسبة لآخر يعيش فى وسط ومستوى مالى أعلى منه . . وإذاً — على كل فرد أن يقدر نفقته بالمستوى الذى يعيش فيه أمثاله . وذلك يرجع إلى الضمير والعرف ، وما تراه الجماعة من تنظيم ؛ ولذا تركه الله بدون تحديد ، وسن للجميع الحكم الذى يسعهم فى كل أحوالهم بقوله : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه ، فلينفق مما آتاه الله »(٥) .

---

(١) ٢٩ الاسراء (٢) ٦٧ الفرقان (٣) ١٤١ الأنعام

(٤) ٢٦ ، ٢٧ الإسراء (٥) ٧ — الطلاق .

٢ — هذا فى الإنفاق على ماهو من ضرورات العيش، أما ما كان من غير الضرورات، وهو ما نسميه اليوم بالكماليات ، فالنفقة فيه على ضربين : —

الأول : نفقة جائزة . . كالنفقة فى شراء لعب الأطفال ، وما يرضيهم من الدمى والعرائس، التى تدخل السرور عليهم ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشترى تلك العرائس لعائشة رضى الله عنها ، لتلعب بها مع البنات ، اللاتى كن يزرنها، ممن هن فى مثل سنها . . ومثل أجهزة الراديو والتلفزيون — ما لم يكن ذلك سبيلا إلى معصية . . .

وهذا باب قد اتسع أفقه فى عصرنا هذا ، ويستطيع كل عاقل أن يفتى فيه نفسه بعد أن يستيقن أنه يحيا بوعيه كله فى نطاق عقائده ، ومثله ، وأن يستيقن أن هذه الكماليات لاتخدم شهوة فى نفسه بل تخدم أغراضا مما يحيا فيه من مثله وعقائده ، أو يتصل به .

أما الضرب الثانى: فنفقة غير جائزة ، ومثلها ، ستر جدران الحجر أو تزيينها بأقمشة تروق النظر ، من حرير أوغيره . . وهو أشبه بما نسميه اليوم « بالديكور » .. وقد روى مسلم — فى حادثة معروفة — أن عائشة رضى الله عنها زينت بيتها بشىء ، فلما رآه عليه السلام جذبه حتى هتكه ، وقال: «ياعائشة : إن الله تعالى لم يأمرنا فيما رزقنا ، أن نكسو الحجارة والطين»

وقد روى الطبرانى أن عبد الله بن عمر دعا إلى عرس ابنه سالم بن عبد الله ، وكان من المدعوين أبو الدرداء ، فلما دخل وجدهم قد ستروا الجدار ببجاد[1] أخضر ، فلما رآه غضب وقال : ما هذا يابن عمر ؟ ! أتسترون الجدر ؟ ! فاستحيا عبد الله بن عمر وقال فى خجل : « غلبنا عليه النساء » . . وفى رواية البخارى لهذا الحادث ، أن أبا الدرداء أجاب عبدالله بن عمر: « من كنت أخشى عليه — أن تغلبه النساء — فلم أكن أخشى عليك ، والله لا أطعم لك طعاما ، فرجع » . .

وقد اختلف العلماء فى حكم هذه النفقة غير الجائزة ، فمنهم من قال : إنها مكروهة ، ومنهم من قال : إنها محرمة . . قال الصنعانى فى سبل السلام : « جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار . . وجمهور الشافعية على أنه مكروه[2] »

(١) البجاد : نسيج مخطط (٢) ٢٤٢ ص٣ سبل السلام للصنعانى

ومن المقطوع به أن المبالغة فى مثل هذا محرمة ، فإنه إذا كان السرف فى الضرورى محرما ، فهو فى غير الضرورى أحرى بالتحريم .

٣ — أما النفقة فيما هو مقطوع بتحريمه ، فهى محرمة قطعا . . فالنفقة فى الخمر ، والميسر ودفع أجور العرافين من الكهنة والمنجمين ، وشراء آنيه الذهب والفضة ، وما جرى هذا المجرى ، محرمة بالإجماع . . .

* * *

ثانيا : النفقة العامة :

والمقصود بها تنظيم واجب الفرد ، فى إنفاق ما معه فى ضرورات المجتمع ، أفرادا وجماعة ، وقد نظم الإسلام ذلك على نحو مثالى ، يجمع كافة المصالح ، ويرضى أحكام الفطرة فى أوضاع المال ، بين الفرد والجماعة ، ويحقق للأمة ما لا بد لها منه ، من قيم أدبية وروحية على نحو تتوافق فيه النزعات الفردية مع عالمية الإخاء فى الله ، التى قد تمتد ببرها إلى من لا نعرف فى أقاصى الدنيا . . . وذلك فى أحكام نورد منها ما يأتى :—

١ — على الغنى ، أو على الفرد ، أن ينفق مما تحت يده ، باعتباره مال الله للجماعة ، أو باعتباره مال الجماعة ، وهو خازن له مستخلف فيه ... وذلك حكم سبق تقريره ، ولكنا نعيده هنا للتوكيد ، وللنص على وجوب أن يستشعر المرء شعور الخازن المستخلف ، الذى ينوب عن غيره فى ماله ، فإن حضور تلك الحقيقة فى وعيه بوجدانها وأحكامها العقلية ، يمحق من نفسه معنى الملكية العضوض ، ويجعله ينفق بشعور الوكيل الذى يهون عليه أن ينفق فى مصالح موكله ، ولا يرى عليه إلا أن يضع المال حيث أمر : وقد أورد الإمام الزمخشرى هذا المعنى فى تفسير قول الله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه[1] » فقال : « يعنى أن الأموال التى فى أيديكم إنما هى أموال الله بخلقه وإنشائه لها ، وإنما مولكم إياها ، وخولكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاء فى التصرف فيها ، فليست هى بأموالكم فى الحقيقة ، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب . . فانفقوا منها فى حقوق الله ، وليهن عليكم الإنفاق ، كما يهون على الرجل النفقة من مال غيره ، إذا أذن له فيه[2] » . .

(١) ٧ من سورة الحديد .   (٢) ١٦٢ ج ٣ من تفسير الزمخشرى .

وهو معنى دقيق ، ننقله عن أئمتنا دون حاجة إلى تأويل أو اجتهاد منا ، ودلالته على أصالة الاشتراكية فى الإسلام لاتخفى على أحد .

٢ — وإذا كان المال مال الجماعة ، وهو فيه بمقام الوكيل الخازن ، فحدود الإنفاق مقدورة بما يكون للجماعة من ضرورات، أو يجدُّ من مصالح ، أو يطرأ من نوازل ... فإن لم يكن شىء من ذلك — فرضا — فالمال فى يده ، يثمره على ما أراد الله ، فيما شاء لمصلحة المسلمين . . . فإذا استنفدت المصالح بعض المال وأبقت بعضه ، فحكم الباقى معه حكم ما مضى . . . وإذا اقتضت الضرورات والنوازل إنفاقه كله ، فمنطق العدل الذى يقوم على حكم الفطرة والشرع ، يقضى بإنفاقه كله ، قال الإمام القرطبى : «واتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة ، فإنه يجب صرف المال إليها ، قال مالك رحمه الله : (يجب على الناس فداء أسراهم ، وإن استغرق ذلك أموالهم) . وهذا إجماع أيضا[١] » ... وإذا كانت أصول الاشتراكية واضحة فى هذا الكلام بأجلى المعانى ، فشاهدنا فيه أنه يبين حدود النفقة الواجبة فى أموال الأفراد — أى الأغنياء — للمجموع . . .

وإذا كان لنا أن نعتز ، فاعتزازنا لاينتهى فى هذا المقام بأصالة الإسلام ، وعمق أصول الاشتراكية ، وتقدميته التى لم يسبق اليها ، ولم يلحق بها . . .

ولكننا نأسى أشد الأسى ، لأن بعض أهله ينكرون عليه ذلك ، كما ينكره ألد أعدائه الجاهدين فى إطفاء نوره ، ولسنا ندرى « بأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون» ؟ .. لقد قدمنا أن عليا كرم الله وجهه قال : « إن الله تعالى فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر مايكفى فقراءهم ، فإن جاعوا ، أو عروا ، أو جهدوا ، فبمنع الأغنياء ، وحق على الله أن يحاسبهم عليه يوم القيامة ، ويعذبهم عليه[٢] » .. فهو — إذا — فرض ، وليس تطوعا أو منة .. وعلى رضى الله عنه هو من هو إمامة فى الدين ، وجلالة فى الفقه ..

٣ — ذلك مايتعلق بالقدر الواجب إنفاقه ؛ أما وجوه المصالح والضرورات التى تنفق فيها هذه النفقة ، فهى المصارف المشروعة التى وردت فى قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء

(١) حـ ٢ : ٢٤٢ الجامع لأحكام القرآن للقرطبى (٢) راجع صفحة ١٣٢

والمساكين ... الآية[1] » وهى مصارف تغطى أو تشمل كافة ماتهدى إليه الفطرة، ويقضى به منطق العدالة السابغة السمحة فى حاجات الأمة الحسية، على مثال نوجزه فيما يأتى :

(أ) القيام بكل ماهوضرورى من حاجات الفقراء والمساكين، فى المأكل، والملبس، والمسكن، حتى تكون القاعدة الشعبية متماسكة قوية، لايذلها الجوع، ولا توهنها الضيعة، ولا يوغرها بطر الأغنياء. وذلك — بداهة — أول، وأولى ماتنفق فيه تلك الأموال؛ والله تعالى يقول : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » فجعل هذا المصرف أول المصارف المفروضة . . ونقدم الإمام بن حزم ليبين مدى شرع الإسلام فى ذلك بقوله فى المحلى : « وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد، أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك — إن لم تقم الزكوات بهم، ولا فىء سائر أموال المسلمين بهم — فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لابد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة[2] » . . ولقد علق على ذلك القاضى المحدث الفقيه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، فى تحقيقه للمحلى فقال : « من هذا ومن أمثاله فى الشريعة الإسلامية، يرى المنصف، أن التشريع الإسلامى فى الذروة العليا من الحكمة والعدل . . وليت إخواننا الذين غرتهم القوانين الوضعية، وأشربتها نفوسهم يطلعون على هذه الدقائق ويتفقهونها، ليروا أن دينهم بأعلى أنواع التشريع فى الأرض، تشريع يشبع القلب والروح، ويطبق فى كل زمان ومكان، إن هو إلا وحى يوحى . . ولو فقه المسلمون أحكام دينهم، ورجعوا إلى استنباطها من المنبع الصافى والمورد العذب -الكتاب والسنة — وعملوا بما يأمرهم به ربهم فى خاصة أنفسهم، وفى أمورهم العامة، وفى أحوال اجتماعهم — لو عملوا هذا، لكانوا سادة الأمم؛ وهل قامت الثورات المخربة الهادمة، والفتن المهلكة، إلا من ظلم الغنى للفقير، ومن استئثاره بخير الدنيا، وبجواره أخوه يموت جوعا

(١) ٦٠ التوبة

(٢) ١٥٦ جـ ٦ المحلى لابن حزم

وعريا ؟! . . . والمثل على ذلك كثيرة ؛ ولو فقه الأغنياء، لعلموا أن أول مايحفظ عليهم أموالهم، إسداء المعروف للفقراء، بل القيام نحوهم بما أوجبه الله على الأغنياء، فليفقهوا، وليعلموا، ويعملوا ؛ فقد جاءتهم النذر ؛ هداننا الله جميعاً(١) » .. وقد أرسل شيخنا العلامة صيحته تلك منذ ثلاثة وثلاثين عاما، يرد بها المخدوعين إلى رشدهم، وينبه بها الغافلين إلى غُرَرِ دينهم، فإنا أغنياء به عن استيراد المبادىء من غيرنا ؛ وأحرى بنا أن نتخلص من أغلال الرجعية والتخلف، وأن نتبوأ مكان الصدارة ومنازل الكرامة والعزة بين الأمم، فلعل المتزمتين منا والمخدوعين يفيئون إلى رشدهم . .

(ب) والأمة بمقوماتها الروحية، لا بمقوماتها الحسية فحسب، بل إن المقومات الحسية لا قيمة لهـا فى بناء الأمة ودعم كيانها بدون المقومات الروحية ؛ لذا نرى الإسلام يحفل بها، ويجعل الإنفاق من مال الجماعة على رعايتها ودعمها فريضة لازمة، فهى للكيان المعنوى كالشراب والطعام للكيان الحسى، وقد أصّل الإسلام تلك المقومات الروحية فى ثلاثة أصول :

الأول : توفير الحرية لكافة أفراد المجتمع، ولكنه فى هذا المقام ينص على فرضية فك الرقاب، أى تحرر الأرقاء من ذلّ العبودية .. وذلك أول ماعرفت الإنسانية قاطبة من سمو التشريع فى تحرير الأرقاء، أن يجعل تحريرهم فريضة على المسلمين بسهم من أموالهم مقرر . . وقد جاء هذا الحق فى آية الزكاة، فى قوله تعالى « وفى الرقاب » أى فى فك الرقاب . . وجاء نحوه فى قوله تعالى « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم، فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً، وآتوهم من مال الله الذى آتاكم(٢) » والكتاب والمكاتبة فى هذه الآية، تدور حول عقد يكتب بين العبد وسيده، يطلب فيه العبد العتق مقابل مبلغ يؤديه العبد إليه .

---

(١) المصدر السابق

(٢) ٣٣ سوره النور

وذلك يتعلق بمرادنا ، من حيث أن الإسلام يأمر السادة أن يجيبوا أرقاءهم إذا طلبوا المكاتبة للعتق ، متى علموا فيهم أهليتهم للحرية ، وأنهم سيكونون عناصر منتجة فى المجتمع ولن يكونوا كلا عليه . . ويتعلق بمرادنا أيضاً من حيث أنه يأمرهم — مع هذه الاستجابة — بأن يعينوهم على مرادهم بمبلغ من المال . . وذلك قوله تعالى « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » وهو خطاب موجه إلى السادة ، وإلى كافة القادرين، بإعانة الأرقاء على ماهم بصدده من طلب الحرية . . . وإن الإنسان لتتفتح كل مشاعره بتقديس كلام الله تعالى ، إذ يقول جل شأنه : « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » ، فهو مال الله لا مالكم أيها الأغنياء ، وهو الذى آتاكم إياه بفضله ، فلا فضل لكم إذا أعنتم عباد الله بمال الله على التحرر . . . ولا ضير — إطلاقا — على الرقيق أن يطلب إلى أى قادر أن يعينه بشىء مما استودعه الله إياه . . .

وذلك باب عجيب من الاشتراكية ، جدير أن يفرد بالتحليل والثناء ، على دين يقدر حرية البشر هذا القدر ، ويجعل للعبيد حقاً فى أموال الأغنياء ، يتحررون به من العبودية . .

والأصل الثانى : بعث همم الأفراد ، ومواهب المروءة فيهم إلى بذل المكرمات ، التى تحقق للمجتمع منافع أدبية أو حسية . . أو ترد عنه مكروها يوشك أن يقع . .

ذلك أن فى الأفراد طاقات لاحد لها فى حب الخير ، والاستعداد لمختلف الخدمات الاجتماعية . . وهى — كمواهب العقل — لم يخلقها الله سدى ، بل خلقها لتحقق ذاتها ، وتؤدى وظيفتها فى الحياة . . فإذا كان من الواجب تشجيع طاقات الذهن واستثارة كامنها لتؤدى وظيفتها فى الحياة ، فإن تشجيع مواهب المروءة الفطرية فى الأفراد أحق وأولى ، لا لثمارها وما تبدع من مثل كريمة فى الحياة فحسب ، بل لأنها — أيضا — هى السبيل الذى يعد لنا الرجال ذوى القيم ، ويخرج للأمة ثروتها الأساسية من النفوس السامية الكريمة ، فإنه ليس أفضل من فعل الخير إلا النفس التى فعلته ، والنية التى بعثته . . والأمة التى تغنى

بهذا الطراز ، تغنى بأسباب القوة ودعامات المجد كله ، وكفاها شرفا وأهلية للحياة ماتشيع من عزائم الخير ومواجيد الحب ، بل كفاها برا بالحق .و بالحياة ، و بنفسها ،أنها تستخرج من مناجم النفوس والفطر أثمن كنوزها ، وأشرف معادنها ، فتهب للحياة أشرف معانيها، وترقى بالإنسانية إلى أكرم قيمها ..وذلك هو المثل الأعلى الذى أراده الله للإنسانية وللحياة .

فواجب الجماعة أن تتعهد تلك الطاقات فى نفوس أفرادها بما ينبهها ، و يثيرها ،وينميها؛ لا أن تتركها للأهمال ، والجمود يوهن قواها و يطمس ينابيعها ، فقد يكون أحد هؤلاء بصدد مكرمة يبذل فيها ماله كله حتى يصير إلى لاشىء ، ليدفع عن أمته بابا من الشر كان يوشك أن يهز أمنها و يغزو قلوب فريق منها بالشحناء والبغض،فإذا تركنا ذلك الذى أدته مروءته إلى الفقر ،يواجه ثمرة عمله،فلن يعود إلى مروءة مرة أخرى ، إذا أتيح له أن ينهض من عثرته؛ ولن يقتدى به — بعد — ذو مروءة فى مكرمة . . فالحق والعدل يقضى بأن يكون لمثل هذا الذى غرم ماغرم نصيب فى مال الجماعة ، أو أن يكون فى هذا المال سهم لإطلاق همم ذوى المروءة ، وتشجيع حوافز الخير فيهم ، فلا يضام أحدهم بالفقر على ما أسلف للأمة من خير . . وهذا ما قدره الإسلام ، وقضى به الحق سبحانه فى آية الصدقات بقوله : « والغارمين » . . ومما قاله القرطبى فى تفسير ذلك : « ويجوز للمتحمل فى صلاح و بر أن يعطى من الصدقة ما تحمل به إذا وجب عليه ، و إن كان غنيا ، إذا كان ذلك يجحف بماله[1] » .. فكل من يتحمل حمالة فى « صلاح و بر » له حق مشروع فى مال الجماعة. .

---

(١) ١٨٤ حـ ٨ تفسير القرطبى .. وإلى هذا الرأى ذهب الشافعى وأصحابه، وأحمد بن حنبل وغيرهم، وأحتجوا له بحديث قبيصه بن مخارق قال: تحملت حمالة ، فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم أسأله فيها ، فقال: « أقم حتى تأتينا الصدقة ، فنأمر لك بها » ، ثم قال : « ياقبيصة إن المسألة لاتحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة ، فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك . . وذكر الرجلين الآخرين » . . قال ابن الأثير فى النهاية : الحمالة : مايتحمله الإنسان عن غيره من دية أو غرامة ، مثل أن تقع بين فريقين حرب تسفك فيها الدماء ، فيدخل بينهم رجل يحمل ديات القتلى ليصلح ذات البين . . والتحمل أن يحملها عنهم على نفسه » . أنظر تفسير القرطبى . .

وما أجمل لو أقيمت الأندية ، والجمعيات ، ومنظمات الشباب ، ونقابات العمال ، ونحوها على هذا الأساس ، ووضعت لها المناهج لتحقيقه .

ولا نشك أن القارئ يشاركنا العجب والإعجاب بتقرير هذا المبدأ الرائع فى الإسلام الحنيف .. وإذا كانت التقدمية فى لباب معناها ، هى انطلاق المرء من قيود التخلف ليحقق مااستطاع من فضائل النفس ، فهاهو ذا الإسلام يقرر تلك التقدمية على مثالها الكامل ، ويجعلها شعيرة مفروضة ، ويشرع مغارمها حقاً فى المال العام ، فيشعرنا أن الثروة الأدبية لا تنفك عن الثروة الحسية ، فكلاهما قوام للأمة فى بابه ، وبينهما من التكافل ما يوجب على الأمة رعايته ، ولم نجد إلى اليوم — على مايزعم للحضارة القائمة من مزايا — تشريعا فى الاشتراكية ، لخير الإنسانية ، بلغ هذا المبلغ ، أو بعضه ، فى تقرير التكافل بين القيم الحسية والأدبية ، وجعله من أصول الاشتراكية بين الجماعة ، وإقامة الجماعة مسؤولة عن رعايته . . فمتى تبلغ الإنسانية رشدها ، لتدرك ما فى تلك المبادئ من جمال وقيم ؟ ! .

والأصل الثالث : رعاية العقائد والتعاليم التى نزلت لتزكية مبادىء الفطرة فى الإنسان ، وبخاصة إحكام الصلة بالله ، وتبصير الفرد بغايته من الحياة ، وبطوره الأخروى الذى هو صائر اليه — ولا بد — بحكم تطوره فى مراحل الأزل . . وهو ما جاء فى قوله تعالى فى الآية نفسها « وفى سبيل الله » . . ومما أدخلوه فى مفهوم قوله : « وفى سبيل الله » نفقات الغزو والدفاع ، أى إعداد الجيوش ، قال محمد بن عبد الحليم : ويعطى من الصدقة فى الكراع والسلاح ؛ وما يحتاج اليه من آلات الحرب ، وكف العدو عن الحوزة »(١) . . والدفاع والجهاد فى الإسلام ، إنما هو — أصلا — دفاع عن العقيدة وجهاد فى سبيلها ؛ وليس أمرا مدنيا بحتا ، ولا جهاداً وطنيا صرفا ، مقطوع الصلة بالله ، بل هو أولا وقبل كل شىء جهاد « فى سبيل الله » ، وأخص ما كان فى سبيل الله ، هو ما كان فى صيانة العقيدة والدفاع عنها ، والتمكين لها ، وامتداد سلطانها . .

(١) ١٨٦ ح ٨ تفسير القرطبى .

وأدخلوا كذلك فى مفهوم قوله تعالى : « وفى سبيل الله » معونة الحجاج والعمار على ما أرادوا .

والمعروف أن الحج لا يلزم غير القادر ، فهو واجب من استطاع إليه سبيلا فحسب ، فإذا دخلت معونة الحجاج والعمار مع ذلك فى جملة ما ينفق فى سبيل الله ، فأولى أن تدخل فيه النفقة على تفقيه الناس فى دينهم ، وتبصيرهم بمثله وقيمه ، على نحو ينير بصائرهم ويقربهم إلى الله ، فإن طلب العلم فريضة ، وحج غير القادر ليس كذلك . .

ولعل إقامة الصلاة تقوم فى هذا الأصل، مقام الصلب الجامع لفروعه وكافة مسائله ، وقد جاء فى الحديث القدسى أن الله سبحانه قال : « إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة[1] » . . وإيتاء الزكاة يغنينا بوضوحه عن تكلف أى جهد لبيانه ؛ أما إنزال المال لإقامة الصلاة ، فهو فى صميم موضوعنا ، إذ تدخل به النفقة على إقامة الصلاة فى جملة ما ينفق « فى سبيل الله » بدون ريب . . . وليس المراد بالإنفاق على إقامة الصلاة أن يعطى المصلون أو الأئمة أجراً عليها ، بل لب المقصد أن الصلاة عماد الدين — كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم — فهى عماد رسالة الإنسان فى هذه الأرض ، وجامعة نظام مثلها العليا . . فمن أقامها فقد أقام ذلك كله . . ومن أضاعها فقد أضاع ذلك كله وبدده . . وبتبدد مُثل الأمة تذهب ريحها ، ولا يبقى منها إلا صورة اللحم والدم . ولذا كان الدفاع عن الأمة فى الإسلام ، مقصوداً به صيانة الصلاة ، بحسبانها رابطة المثل ، وعماد الأمر كله ، يقرره سبحانه بقوله : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع ، وبيع ، وصلوات ، ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً[2] » . . وليس المراد بهدم المساجد أن تهدم دورها ، وتنقض أعيانها ، بل إن دخول العدو بلداً من البلاد ، فاتحاً سائداً ، يتبعه — مع

---

(١) رواه الطبرانى والإمام أحمد .

(٢) (٤٠) سورة الحج .

الأيام - ضمور عقائد أهله ، وتقلص حماستهم لها ، حتى تؤول فى ضمائرهم إلى لا شىء . . وهنا تخرب الصوامع ، وتهدم — بحق — كل دور العبادة .

ومن الطبيعى أن إقامة معالم الدين ، لا تتيسر لأمة إلا إذا كان لها أمنها ، وعدلها ، وحزمها فى قمع مثيرات الغرائز والفتن ، وقوتها التى ترد بها عدو الله وعدوها ، . . . ولن تخرج وجوه نفقة المال « فى سبيل الله » فى أى ظرف ، عن نطاق هذا الإطار الكبير ، الذى يحده إقامة الصلاة بالمعنى الذى ذكرنا . .

* * *

(حـ) كانت الفقرة (ا) خاصة بالإنفاق فى كل ما هو ضرورى ، لمعيشة الفقراء والمساكين . . وكانت فقرة (ب) خاصه بالإنفاق على رعاية المقومات الروحية للأمة . . . وهذه الفقرة الثالثة (حـ) خاصة بالإنفاق على لون من المنافع يدل أعظم الدلالة على مرونة الإسلام ، ودقة تقديره لكيان الأمم ، وعموم إحاطته بضروب المصالح التى تدعم هذا الكيان ، وتشد أزره . . ذلك هو تأليف قلب من ترجى مكانته ، أو مواهبه ، أو نفوذه لدعم هيبة الأمة ، وعلو مبادئها ، وخدمة قضاياها وتيسير مصالحها ، ودفع المكاره عنها ، ومعرفة أخبار عدوها ، ودخائله ، وما يبيت من مكيدة . . سواء أكان مسلما أم غير مسلم — إذا لم يكن سبيل إلى تلك المصالح إلا تأليفه .

والأصل فى ذلك قول الله تعالى فى آية الصدقات : « والمؤلفة قلوبهم » . .

وقد طبق رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا النص ، فتألف أقواما ، لما يرجو بهم من تأييد للدين ، ومصالح أهله . . قال ابن كثير : « وأما المؤلفة قلوبهم فأقسام :

● منهم من يعطى ليسلم — أى يعطى وهو كافر — كما أعطى صفوان بن أمية ، من غنائم حنين ، وقد كان شهدها مشركا . .

• ومنهم من يعطى ليحسن إسلامه ...

• ومنهم من يعطى لما يرجى من إسلام نظرائه .

• ومنهم من يعطى ليجبى الصدقات مما يليه . . أو ليدفع عن حوزة المسلمين الضرر من أطراف البلاد (١)

وقال الإمام ابن تيمية فى السياسة الشرعية : « يجوز ، بل يجب الإعطاء لتأليف من يحتاج إلى تأليف قلبه ... كما أباح الله تعالى فى القرآن الكريم العطاء للمؤلفة قلوبهم ، من الفيء وغيره ، وهم السادة المطاعون فى عشائرهم » إلى أن قال : « والمؤلفة قلوبهم نوعان : كافر ومسلم : فالكافر إما أن ترجى بعطيته منفعة ، كإسلامه ، أو دفع مضرته ، إذا لم تندفع إلا بذلك .. والمسلم المطاع فى قومه ، يرجى بعطيته المنفعة أيضا ، كحسن إسلامه ، أو إسلام نظيره ، أوجبايته المال ممن لايعطيه إلا لخوف ، أو لنكاية فى العدو ، أو كف ضرره عن المسلمين ، إذا لم ينكف إلا بذلك » (٢)

والمرونة فى هذا المبدأ الجميل واضحة ، بحيث يتسع للأغراض التى ذكرناها فى تقرير هذا الحكم ... ونحن فى عصر تتصارع فيه المبادىء والمذاهب ، وتتشاجر الأهواء والمطامع ، وتتضارب المصالح ، وتدبر المكائد والمؤامرات ، وتقوم فيه الحرب الباردة على الدعايات الواسعة ، لكسب الرأى العالمى إلى جانب قضيه دون أخرى ، وبث العيون فى كل مكان لجمع ما يمكن من الأسرار ، والأخبار ، والمعلومات التى تفيد فى إحباط كيد ، أو نصرة مبدأ ، أو تحقيق منفعة . . . وقد رأينا من مرونة الإسلام ، أنه يرخص فى ذلك أن نتألف غير المسلمين بأموال المسلمين . . . فهل لهذا الفقه الجميل من يقوم به ؟ .

* * *

(١) ٣٦٥ - ٢ تفسير ابن كثير .
(٢) ٥٥ — ٥٧ — السياسة الشرعية لابن تيمية .

(د) لما كان المال مال الله — أصلا — فلا حق فيه إلا للجماعة الموالية له سبحانه ، المؤمنة به ؛ أما المعادون له ، المحاربون لعقائده ومبادئه .. فلا حق لهم فيه[١] .. وأما أهل الذمة — أهل الكتاب — الذين أقاموا فى سلطان الإسلام ، على عهد بينهم وبينه ، فداخلون فى مضمون من يفرض لهم الإسلام حقا فى مال الجماعة المسلمة ، إذا لحقتهم زمانة أو عوز ، قال القرطبى : « ومطلق لفظ الفقراء — فى قوله تعالى : إنما الصدقات للفقراء والمساكين — لا يقتضى الاختصاص بالمسلمين دون أهل الذمة . . وقال عكرمة : الفقراء فقراء المسلمين ، والمساكين فقراء أهل الكتاب » :[٢]

ومرادنا بهذا ، أن الإسلام لا يقيم مفهوم معنى الجماعة ، صاحبة الحق فى هذا المال ، على أى فاصل جغرافى ، أو فارق فى اللون أو الجنس ؛ إنما ينظر إلى وصف واحد ، هو وصف الإيمان بالله تعالى ، الذى ينتظم كافة أفراد المؤمنين ، فى رابطة الإخاء فى الله ، ويجعلهم جماعة واحدة متواصلة — فى البعد والقرب — على غير صهر بينهم ولا رحم خاصة ... أى أنه فى سموه وأصالته ، يمد تكافل الجماعة على نطاق عالمية الإخاء فى الله ، حتى ليكون المؤمن صاحب حق فى مال أى جماعة مؤمنة يمر بها ، أو ينزل ضيفا بساحتها ، ولو كان من أقصى أطراف الأرض ، فهو المعنى المقصود بقوله تعالى : « وابن السبيل » . . قال الإمام ابن

---

(١) هذا هو نظر الإسلام ، وهو من الأحكام التى تقضى بها فطرة الإيمان بالله ، فالله تبارك وتعالى لم تخلق الناس إلا ليعبدوه ، ولم يخلق المال إلا ليكون عونا لهم على عبادته ، فمن أبى تلك العبادة ، ورفض الإيمان بالله ، وجاهر بحرب تعاليمه وعقائده ، أو إنكار شىء منهما ، فلا حق له إطلاقا فى مال الجماعة المؤمنة ، بل لا حق له فى المال الذى تحت يده ، فمال الله لا يجوز أن يكون فى حوزة عدو الله ، ولذا كانت أموال هؤلاء ودماؤهم فى حكم الإسلام مهدرة ، لا يعصمها إلا أن يفيئوا إلى الله ، ويؤمنوا برسوله.. ولذا — أيضا — سمى الإسلام الأموال التى يغنمها المؤمنون فى حربهم أعداء الله « فيئا » لأنها فاءت أى رجعت من الأيدى الغاصبة إلى وضعها المشروع فى أيدى المؤمنين ... والمؤمنون الذين نعنيهم هم الجماعة القائمة حقا وصدقا بحقائق الإيمان بالله ، الناهضة بتعاليمه فى الناس ، عملا ووجدانا ، المصدقون بكتبه ورسله ، المؤمنون بالغيب والدار الآخرة ، الناظرون إلى الدين نظرة كونية شاملة ، ترجع كل شىء فيه إلى إيجاد الله سبحانه ، فى تنزه تام عن الجمود ، الذى يجعل الدين طوائف وعصبيات تثير الحقد ، والفرقة والنزاع .

(٢) ١٧٤ جـ ٨ تفسير القرطبى .

كثير فى تفسير « ابن السبيل » إنه « هو المسافر المجتاز ، فى بلد ليس معه شىء يستعين به على سفره ، فيعطى من الصدقات ما يكفيه إلى بلده ، وإن كان له مال »(١)

والمعروف فى الإسلام ، أن أهل كل جهة أولى بمالهم ، لا يؤخذ منهم شىء إلى جهة أخرى إلا إذا فاض عن حاجتهم ، وكان الآخرون أحوج إليه .. وعلى ذلك يجوز أن ينتقل المال من مكان إلى آخر ، ولو كان فى أقصى الجهات ، إذا رأى الإمام — أى ولى أمر المسلمين العام — ذلك ... ولكنا لا نعنى هذا الحكم الآن ، إنما نعنى الطارىء الغريب الذى له حق فى مال أى جماعة مؤمنه يجتاز بها .. فإن له عليهم :

● حق الضيافة ، قال الإمام ابن حزم : « الضيافة فرض على البدوى ، والحضرى ، والفقيه ، والجاهل ، يوم وليلة ميرة وإتحاف ؛ ثم ثلاثة أيام ضيافه ... فإن منع الضيافة الواجبة ، فله أخذها مغالبة ، وكيف أمكنه ، ويقضى له بذلك(٢) »... ثم روى عدة أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنداً لذلك ، إلى أن روى « أن ناسا من الأنصار ، سافروا فأرملوا ، فمروا بحى من العرب ، فسألوهم القرى ـ طعام الضيافة ـ فأبوا عليهم ، فسألوهم الشراء ، فأبوا ، فتضبطوهم(٣) ، فأصابوا منهم ، فأتت الأعراب عمر بن الخطاب ، فاشفقت الأنصار ، فقال عمر : تمنعون ابن السبيل ما يخلف الله تعالى فى ضروع الإبل بالليل والنهار ! ؟ ابن السبيل أحق بالماء من الثاوى عليه(٤) » .. فعمر رضى الله عنه أقر الأنصار على أنهم أخذوا من الأعراب بالحزم والقهر ما يقيم حياتهم ، ولام الأعراب على ما كان منهم .. ولا يسعنا إلا أن ننوه بصفاء فقه عمر رضى الله عنه ، إذ يرد تلك الاشتراكية إلى فضل الله عز وجل ، الذى يجعل الفضل فى كل شىء له سبحانه ، لا لأحد من خلقه : « تمنعون ابن السبيل ما يخلف تعالى فى ضروع الإبل بالليل والنهار ؟ » .

(١) ٣٦٦ حـ٢ تفسير ابن كثير .　　(٢) ١٧٤ جـ٩ المحلى لابن حزم .

(٣) عبارة المحلى « فضبطوهم » والتصويب عن لسان العرب حيث روى الحادثة بهذا اللفظ ، وهو الموافق لما فى كتب اللغة ، قال فى القاموس : تضبطه أخذه على حزم وقهر ، وقال فى اللسان : على حبس وقهر　　(٤) : ١٧٥ جـ ٩ المحلى .

● ومن حق ابن السبيل أيضاً ، أن يعطى ما يكفيه إلى بلده ، وإن كان غنيا فى بلده ، وما أجمل الفقه فى قول القرطبى . « ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف ... فإنه لا يلزمه أن يدخل فى منة أحد ، وقد وجد منة الله تعالى .. إلى أن قال : وإن كان غنيا لا يلزمه رد ما أخذ ، إذا صار إلى بلده ، ولا إخراجه[١] » أى ولا إخراجه صدقة فى أهل بلده ، وكيف يلزمه رده أو اخراجه وهو إنما أخذ حقاله ؟ ... وذلك عجب فى سماحة الإسلام ، وامتداد اشتراكيته وتكافله إلى نطاق من المصالح والضرورات ، لا تنتهى النفوس والعقول من الإعجاب به ، والثناء عليه ، فهو حقا دين الله الكامل ، ونعمته التامة التى امتن علينا بها فى قوله سبحانه . « اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الإسلام دينا[٢] » .

---

(١) : ١٨٨ تفسير القرطبى . (٢) : ٣ المائدة.

الإشتراكية ... بين الرجلين

تقدمة : كلا الرجلين تثقف بما سمع من الرسول عليه السلام ... ، ما يقول أبو ذر عن توجيه الرسول لمياه ... ، مايقول عبد الرحمن فى ذلك .. كلا التوجيهين ينبعان من مشكاة واحدة .

أولا : اشتراكية عبد الرحمن بن عوف :

ملكته التجارية .. خطأ الذين لم يشهدوا فيه سوى جانب الكسب والغنى ... توجيهات رسول الله له تتضمن : تذكير الأغنياء بحقيقة وضعهم فى المال — **أن مال الله فى يد الانسان لا يجوز أن يشغله عن الله — دستور النفقة الذى يلتزمه الإنسان فى انفاق ما يؤتمن عليه** ... ربط التوجيه الاقتصادى بمواجيد الإيمان بالآخرة ... التوجيهات النبوية تثمر فى عبد الرحمن بن عوف مواجيد عليا تقبضه عن شهوات الحس وترى فى قيم المال خطراً على سلامة الضمير ، إنفاقه يشمل كافة المصارف المشروعة التى يبلغها جهد الفرد : النفقة للفقراء والمساكين — النفقة فى فك الرقاب — الإنفاق فى تجهيز الجيوش — الإنفاق براً بذوى الغناء فى الإسلام — كان مجتمع المدينة كله عيالا عليه ... الإسلام يطلق دخل المرء الى أبعد مدى تبلغه مواهبه ... أوضاع المال فى الضمير المؤمن ، وأوضاعه فى الضمير غير المؤمن .

ثانيا : اشتراكية أبى ذر :

النهج العملى والقولى فى اشتراكية أبى ذر ... فقه أبى ذر فى الاشتراكية يقوم على إيمانه بالله والدار الآخرة ، أبو ذر لم يبتدع مذهباً ، بل كان داعية بمبادىء الإسلام ... خطأ الذين يروجون لمبادىء أبى ذر بتشويه العصر الذى كان يعيش فيه ... من مبادىء أبى ذر: المساواة الاقتصادية فى مجتمع الأسرة الواحدة ... تقدير حد أقصى لمعيشة الفرد ... إنفاق فائض الدخل الخاص فى ضرورات المجتمع ... أبو ذر لا ينهى عن اقتناء الأموال ، بل عن كنز الفضل ... خطأ الذين يفهمون معنى الإنفاق فى قوله تعالى « ولا ينفقونها فى سبيل الله » على أنه توظيف المال فى المشاريع الاقتصادية ... الإسلام نمط وحده فى مبادئه الاقتصادية ... أبو ذر وفقهه لحقيقة الملكية الخاصة ... المال العام « ملك للأمة » لا « ملك للدولة » أبو ذر يخالف الشيوعية فى مفهوم الملكية العامة — مفهوم الملكية العامة لدى أبو ذر هو مفهومها لدى عمر ... رهافة حس أبى ذر فى شعوره بحاجة غيره وآلامه ... اشتراكية أبى ذر فى مجال النقد ... لماذا لم يبين أبو ذر حدوداً وقواعد لتنظيم اشتراكيته ؟) .

ثالثا : خاتمة :

تماثل الرجلين — إزاء الاشتراكية — فقهاً وسلوكا ووجداناً ... تماثلهما فى أن مقام الإنسان فى ماله هو مقام الخازن لا المالك ... وحدة الزهد التى تماثلا بها تواضعاً فى اللباس والنفقة الخاصة ، ودلالتها على أصالة الروح الاشتراكى ... وحدة الوجدان التى قبضت كلا منهما عن نفسه ، وبسطته الى حاجات مجتمعه ، وأن ذلك هو روح الاشتراكية ... صلة هذا الوجدان بعقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر ... أثر الماركسية فى نفوس ذويها حين خلت من الإيمان بالله ... الاشتراكيه التى تقوم بقوة القانون ، والتى تحيا بقوة العقيدة ... الفرق بين ضمائر تحرس القانون ، وضمائر يعجز القانون عن حراستها ...

• تقـــدمة :

المعروف — بالضرورة — أن كلا الرجلين : عبد الرحمن بن عوف ، وأبى ذر الغفارى، تثقف وتخرج ، واتخذ سبيله إلى الله على ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . ونقصر كلامنا على الجانب المالى الذى يقتضيه المقام ؛ فقد أقام كل منهما سلوكه فى المال على ما وجهه إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

• فـكان أبو ذر يقول : عهد إلى خليلى — صلى الله عليه وسلم : « أنه أيما مال : ذهب ، أو فضة ، أوكى عليه ، فهو جمر على صاحبه حتى ينفقه فى سبيل الله .

• أما عبد الرحمن بن عوف فقد قال: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا ابن عوف، إنك من الأغنياء ، ولن تدخل الجنة إلا زحفاً فأقرض الله يطلق لك قدميك » فقال : وما أقرض الله يا رسول الله ؟! . قال : « تبرأ مما أمسيت فيه » — أى يخرج من ماله — فقال . أمن كله أجمع يا رسول الله ؟؟ . قال : « نعم » ؛ فلما خرج عبد الرحمن لينفذ ذلك، أراد له الاسلام أمراً آخر ، فاستدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمره بما أراد له الله: أن يضيف الضيف ، ويطعم المسكين ، ويعطى السائل ، ويبدأ بمن يعول » .

ولسنا بحاجة إلى التنبيه إلى أن التوجيهين ينبعان من مشكاة واحدة ولا يكادان يختلفان فى الألفاظ ، فالمال حقه أن ينفق فى سبيل الله . . وكلما كثر مال المرء ، كثر نظر قلبه إليه ، وهم نفسه به ، وذلك شغل عن الله، يثقل به خطو المرء نحوه سبحانه . . . وإذا لم ينفق المال فيما أمر الله ، وأوكأ عليه صاحبه بخلا وكنزاً ، فهو جمر عليه ، لأنه أحل بنفسه حكم قوله تعالى « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ، يوم يحمى عليها فى نار جهنم ، فتكوى بها جباههم ، وجنوبهم ، وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكنزون(١) »

ونوجز خلاصة أثر هذا التوجيه فى حياة كلا الرجلين فيما يأتى :

(١) ٣٤ ، ٣٥ — التوبة .

أولا : اشتراكية عبد الرحمن بن عوف

(١)

إذا كانت السيادة قوام شخصية عبد الرحمن بن عوف فى تواضعه بين الناس ، وعزوفه عن مظاهر العلو وشارات الرياسة ، وترفعه عن صغائر الأمور ... وإذا كانت الأمانة قوام خلقه رضى الله عنه : أمانته على دينه وأمانته فيما رزق من مال ؛ وأمانته فيما يلقى إليه من أدق وأجل مهام للسلمين ..

إذا كانت السيادة قوام شخصيته .

وإذا كانت الأمانة قوام خلقه .

فإن ملكة التجارة لديه — رضى الله عنه — قوام ملكاته كلها فى سائر تصرفه فى شئون العيش ، وقد قدمنا أنه قال عن نفسه «لقد رأيتنى ولو رفعت حجراً لرجوت أن أجد تحته ذهباً أو فضة » وبهذه الملكة القادرة الموهوبة ، تاجر .. وتقلب فى البلاد .. وكسب مئات الألوف ، حتى زادت تركته — فيما يروى الرواة — على أكثر من مليونين و نصف مليون درهم ؛ وهو مبلغ ضخم كان به من أغنى أغنياء المسلمين .

* * *

وهذا الغنى يبدو فى أذهان كثيرين معارضاً لما يفهمون من معنى الاشتراكية .. بل إنه يذهب بهم إلى أنه نموذج من نماذج رأسمالية الإسلام التى تجعله دينا رأسماليا ، ولا تسمح لأحد أن يزعم فيه أنه دين اشتراكى .. .

والذين ينظرون هذا النظر ، يخطئون أخطاء كثيرة . . : يخطئون لأنهم يحسبون الاشتراكية هى الفقر .. ويخطئون لأنهم لا يرون فى هذا الرجل العظيم ، سوى جانب الكسب

والغنى .. ويخطئون فى فهم وظيفة المال فى الإسلام ، ووظيفته فى الرأسمالية ، وتبعا لذلك يخطئون فى تعيين الحدود الشرعية التى يرسمها الإسلام لسلطان الفرد فى ماله، والسلطان المطلق الذى تمنحه الرأسمالية للفرد فى ماله بغير حدود و لا قيود .. و بالجملة يخطئون فى فهم اشتراكية الإسلام : فهم حقيقتها ، وعناصرها ، وأوضاعها ، وحدودها .

(٢)

وقد قدمنا بعض ذلك فى ترجمتــه ، فلا معنى لأعادته أو تلخيصه لتصحيح ما أشرنا إليه من أخطاء بعضنا ، فالرجوع إليــه فى مكانه هو سبيل ذلك . . وحسبنا هنا أن نشير إلى ما رسم رسول الله صلى الله عليــه وسلم لعبد الرحمن بن عوف ، من حقيقة وضعه فى المــال فى الإطار العام لرسالته . .

● فقد رأيناه عليــه السلام يكلف عبد الرحمن أن يخرج من ماله كله لله ... وهو بذلك لا يكلفه أن يخرج عن شىء هو له ، فالمــال كله — فى الحقيقة — مال الله .

ولمــا أطاع عبد الرحمن وخرج لينفذ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان قد حقق أمر الرسول — عليه السلام — حكما ومعنى ، ولم يبق إلا الإجراء الذى تتم به صورة التنفيذ ، وهو يحتاج إلى بعض الوقت ، فاستدعاه عليه السلام وأمره أن يمسك عليه المال ... ولعل الإسلام رمى بذلك إلى المقاصد الآتية :

(١) أن يذكر الأغنياء بحقيقة وضعهم فى مال الله ، فخروج أحدهم لله عن ماله كله أو بعضه ، لا يحمل — فى وجهة النظر المثالية — معنى أى تضحية .

(ب) أن مال الله فى يد أحدهم لا يجوز أن يشغله عن سعيه إليه ، وجده فى طاعته ومرضاته ... وفى هذا الموقف بعض شارات تدنيه من موقف الاختبار العظيم الذى أختبر الله تعالى به إبراهيم عليه السلام ، حين أمره بذبح ولده ، فإن عاطفة الأب نحو ابنه — وهو محض فضل الله عليه — لا يجوز أن تشغله عن سعيه إلى الله ، وصدق حبه له ،

فأطاع إبراهيم عليه السلام ، فلما أقبل بسكينه على ولده وقد تله للجبين ، نودى أن يمسك عليه ولده .

ذلك أن حقيقة حياة الإنسان ، ليست هى حياته فى ولده ، ولا حياته فى ماله ، ولا حياته فى بدنه ، إنما حقيقة حياته أن يحيا بوجدانه كله فيما تفيضه عليه معرفة الله من حقائق ، وقيم ، وبصائر تجعله مسارعا إلى الله ، مبادرا بكل طاقته إلى مرضاته ، ناظرا إلى كل مامعه من مال ، وولد ، على أنه قيم زهيدة جداً ، لايقوم لها مقدار ، إلى جانب ماهو فيه من مواجيد معرفة الله سبحانه .

إن الإسلام لم يجىء ليخدم غرائز الإنسان بتوفير ماترنوا إليه من مطعم وملبس وترف وشهوة . . لم يجىء الإسلام ليعلم الإنسان كيف يعيش حيوانا ، إنما جاء ليزكى غرائزه ، ويطور حيوانيته . . أوجاء ليخرجه من ظلمة تلك الحيوانية البحتة : ظلمة تفكيرها ، وشهوتها ، وغايتها ، والعيش فى قيمها ، إلى نور معرفة الله عز وجل ، وما يكشف ذلك النور لبصائر المرء من قيم ، وحقائق ، وغايات ، ومثل عليا ... ولهذا نرى فى اختباراته لبعض الكبار ، أمثال تلك المفاصلة بين قيم الحس وقيم الروح ، لتكون نموذجا عمليا لما هو مطلوب من الإنسان .. وليكون ما حققه أولئك الكبار فى مواقف تلك المفاصلة من نجاح رائع فى اختيار جانب الله ، مثالا يحتذى به عامة البشر ، ويجدون فيه مايجدد عزائمهم فى المجاهدات التى يحاولون بها التخلص من سيطرة حياتهم الحيوانية ، إلى ماهم مدعوون إليه من مواجيد الحياة الطيبة والقيم الرفيعة . . وليتبين أولئك العامة — ونحن منهم — أن الذى يدعون إليه هو أمر فى طوق البشر ، وأنه ليس بينهم و بين اقتفاء أثر أولئك الذين حققوا هذا النجاح إلا أن يستبدلوا الهمة التى تؤثر ما عند الله ، بالهمة التى تؤثر أن تعيش مع الأطفال فى محيط الغرائز وقيم الحياة الدنيا ... فإن إبراهيم عليه السلام كان يحيا فى حقيقة نفسه وقيمه الإلهية العليا ، حين أمر فى المنام أن يذبح ولده ، فلم يكن فى الاستجابة لهذا الأمر أى مشقة عليه ، إذ لم يكن لأى غريزة دنيا سلطان عليه ، يجعله يتردد أقل تردد فيما أمر به...

وكان عبد الرحمن بن عوف يحيا بوجدانه كله فيما دعاه إليه النبى — عليه السلام — فكان وجدانه مشغولا بحقيقة تلك الدعوة وقيمها ، ليس فيه أقل مكان لأيسر خاطرة من عرض ، أو نزوع ، تجعله يتردد أقل تردد فى تنفيذ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وذلك باب يفضى بنا إلى آفاق الإسلام الرحبة الشاسعة التى أتت بمناهج تطوير الإنسان من حيوانيته المحضة ، وتحريره من تحكم غرائز تلك الحيوانية ، إلى حقيقته الروحية المحررة من كل سلطان ، إلا سلطان الحق ؛ وبها يتم للمرء المفهوم المثالى لمعنى الإنسان . . . ولكننا لسنا بصدد بيان ذلك واستيعابه ، بل بصدد الاشارة إليه ، لندرك أن الإسلام إذ يرسم للإنسانية أن تستبدل قيما بقيم ، وأجوراً بأجور ، ويدربها على ذلك بعرض مواقف الاختبارات العظيمة التى نجح فيها من نجح ، بالخروج عن ماله وولده لله ، استغناء بما يغمر وجدانه من قيم وحقائق لا مدى لجلالها وجمالها ، إنما هو دين « التقدمية » الحق ، الذى يحدو هممها وعزائمها إلى غايات كمالها ، ليوجد فى الأرض نماذج فاضلة للبشر الكامل ، تتعايش فى نطاق قيمها الروحية — لا قيمها الحسية — وتبدع فى الأرض على هذا مثل البذل والمواساة ، والفضيلة ، ورعاية الحق . . . أى المثل التى تعود فى النهاية إلى إقرار السلم ، والطمأنينة والرخاء فى نفوس البشر كافة . . .

* * *

وقد يبدو لبعضنا أن تلك دعوة إلى نبذ المال ، وهو عماد الدولة ، وقاعدة رخاء الأمة وقوتها الحسية . . . وتبعاً لذلك فهى دعوة إلى الضعف الذى يسلمنا لإحدى العصابات المحترفة إذلال الشعوب واغتصاب ثرواتها . . . ولا شك أن ذلك اعتراض له شأنه ، فإن تجاربنا الشخصية ، وما نراه حولنا فى واقعنا من دسائس محترفى اللصوصية الدولية ، يدفع إلى الحيطة والحذر ، ووجوب أخذ العدة ، وإعداد ما يمكن إعداده منها .. ولكن وجود مناسر اللصوص الدوليين هو — كمناسر اللصوص الفردية المحلية — إحدى ظواهر تخلف الإنسانية ، وإيثارها حياة الحيوان وقيم الحس ، وهو أمر لا بد زائل على توالى

التجارب والقرون ؛ والإسلام إنما ينزل تعاليمه ومبادئه فى إطار المنهج العام المقرر لتطوير البشرية فى جميع عصورها ومراحلها ، إلى غايتها العليا التى تستكمل لها فيها عناصر وجودها الحق . . .

على أن الذى قررناه لا يعنى — إطلاقاً — نبذ المال ، أو أن يلقى المرء ما فى يده منه فى البحر ، وقد سبق أن رددنا مثل هذا الاعتراض فى تقديم هذه الرسالة ، واستشهدنا بعبد الرحمن ابن عوف نفسه ، الذى كان مثالا للرجل الجد فى ماله ، الجد فى إصلاح نفسه . . . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن تطلع عين النفس إلى المال واحتضانه بنوازع الحرص هو ضرب من علل النفس ، تتخلف به عن التطوير الذى تبلغ به صحتها وكمالها .. هذا إلى أنه يورث فساد السلوك الاجتماعى فى المال ، على ما هو معروف من مطامع الاحتكار ، وسوء الاستغلال ، وما لذلك من آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة . . . وما أبعد الفرق بين شعب ينظر إلى أغنيائه نظرة الحقد والتربص ، وشعب يراهم أمناء له ، يثمرون ماله بخبرتهم ، ويعودون بعائداته وفاضله إلى مختلف مصالحه وحاجاته . . .

ولعلنا ندرك أن ما ينشأ فى نفوسنا بمطالعة تجربة الرسول — عليه السلام — فى مال عبد الرحمن بن عوف من اعتراضات ، إنما منشؤه قصور همنا عن التعلق بأفقها ، والاضطلاع بأعبائها ، وليس راجعا — ألبتة — إلى أن المنهاج غير حق ، أو أنه ليس فى طوق البشر . . .

* * *

ومن مقاصد الإسلام بتلك التجربة أن الرسول — عليه السلام — إذ رد المال إلى عبد الرحمن بن عوف وقال له : « إن الله يأمرك أن تضيف الضيف ، وتطعم المسكين ، وتعطى السائل ، وتبدأ بمن تعول » كأنه أراد أن يشعره أنه يتسلم أمانة لله ، فهو أمين عليها ، خازن لها ، وكأنه أراد بذلك — أيضاً — أن يؤكد هذا المعنى الذى يحدد صلة المرء بالمال . . يؤكده فى نفس عبد الرحمن . وفى نفوس سائر الأغنياء ، ليظل حيا فى

نفوسهم ، ذا هيمنة وسلطان على إرادتهم وتصرفاتهم .. وعقب على ذلك بقوله : « إن الله يأمرك أن تضيف الضيف ، وتطعم المسكين ، وتعطى السائل ، وتبدأ بمن تعول » فهو دستور التصرف فى تلك الأمانة التى استودعها الإسلام إياه . . .

* * *

وكان عليه السلام يتعهد مواجيد الخير فى نفس عبد الرحمن بن عوف ، وينابيع العقيدة فى ضميره ، وقد أسلفنا من ذلك فى ترجمته أنه عليه السلام رأى رؤيا : كأن القيامة قد قامت ، وأن الصحابة قد دخلوا الجنة ، وأن عبد الرحمن قد تأخر ، فلما جاء ليدخل، سأله عليه السلام : « ما بطأ بك عنى ؟ ! » فأجابه عبد الرحمن — كل ذلك فى رؤيا رسول الله — « ما زلت أحاسب . وإنما ذلك لكثرة مالى » . . . فلما سمع عبد الرحمن تلك الرؤيا ، قال : يارسول الله جاءتنى الليلة عير لى من مصر ؛ هى مائة راحلة . . . يا رسول الله ! هى بأقتابها ، وأحلاسها ، وأحمالها لأرامل أهل المدينة ...

* * *

فالتوجيهات كلها تدور على أن المال مال الله . . . وأن مال الله فى يد المرء لا يجوز أن يقيد سعيه إليه بالإمساك والشح . . . وأن وظيفة المال أن يضعه من ائتمن عليه فى مرضاة الله ، من مصالح العباد وحاجاتهم ... وأن الآخرة يجب أن تكون حاضرة فى ذهنه ووجدانه ، تذكره بواجبه فى المال ، وتحذره فتنة التهلكة ، وتحثه بإنفاقه على ابتغاء أرفع المنازل عند الله . . .

(٣)

والعبرة ليست فى تلقين المبادئ والعقائد ، ولا فى تلقيها ، بل العبرة فى أن تثمر العقائد والمبادئ فى ضمير المرء مواجيد ذات حياة ، وحوافز دافعة إلى التنفيذ والعمل . . . وبدون تلك المواجيد ، فلا اشتراكية ولا تقدمية ، بل رجعية ظالمة ، وملكية كنود عضود ،

ولو كان صاحبها من أرفع الناس صوتاً بالاشتراكية ، وأكثرهم اطلاعا على موسوعاتها ومراجعها . . .

وقد أثمرت تعاليم رسول الله صلى عليه وسلم فى نفس عبد الرحمن بن عوف أرق الوجدانات ، وأصفاها ، وأحناها . . . فعزفت نفسه عن شهوات الدنيا ، وجدّت به عزيمته فى نهم إلى ابتغاء ما عند الله من منازل وقيم عليا . . . وقد كان له من ذلك أذواق رفيعة ، وفقه مشرق ينقبض عن شهوات الحس ، ويرى ما هو فيه من سعة ضربا من البلاء ، فيقول : « بلينا بالضراء فصبرنا ، وبلينا بالسراء فلم نصبر » .

وقد تقدم بكاؤه ، وهو صائم حين قدم له الطعام ، ولعل الطعام يومئذ كان على مستوى نعمته الواسعة ، وهو بكاء يرينا مدى تقلص شهوته عن الطعام ، أو مدى عزوف همته عنه.. وليس يعيب المرء أن يسعى وأن يكسب ، وأن يصيب ما قدر له من الحلال . . إنما يعيب المرء أن يجعل ذلك الحلال غاية ، وشهوة ، ونهمة . . . وحين تنصرف شهوة عبد الرحمن ابن عوف عن هذا الطعام الشهى ، يكون قد حقق لنفسه صفة الزهد الصادق . . الزهد الذى يبسط همة المرء إلى السعى فيما أحل الله ، ويقبض نهمته عن اتخاذه غاية أو شهوة ، فكيف وقد رأيناه رضى الله عنه يعده ضربا من المحنة التى لم يصبر عليها ، ويبكى خشية أن تكون سعة حظوظه الدنيوية شارة تخلف عما ينبغى له من الحظوظ القدسية العليا ؟..

وقد بكى لهذا المعنى أكثر من مرة — على ما قدمنا فى سيرته — وقد عرفنا ما ذكره عنه فى ذلك نوفل بن إياس ، وأنه لما وضع الطعام قبض عنه يده وبكى وقال : « توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يشبع هو وأهله من خبز الشعير ، ولا أرانا أخرنا لما هو خير لنا » . . وهو مثل غنى بالدلالة على ما كانت تتعلق به همته ، ويشغل نفسه — رضى الله عنه — . . وحين يستبطن الإنسان مثل هذه الأذواق الرفيعة ، تهون فى نفسه الشهوة ، وتستوى لديه أنواع الأطعمة . . وذاك هو لب لباب الزهد . . .

وانظر لونا آخر من تلك المواجيد ، تلك الخشية التى تقلق سريرته ، فيذهب إلى

أم سلمة — رضى الله عنها — فيشكو إليها ما يجد من خوف الفتنة بالمال فيقول : « يا أمه ! إنى أخاف أن يهلكنى كثرة مالى ! ! أنا أكثر قريش مالا ! » فتقول له يا بنى : أنفق ، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن من أصحابى من لا أراه ، ولا يرانى بعد أن أفارقه » . . . فهذا الخوف الساكن بين جوانحه ، أو الخوف الثائر فيها ، هو الفقه ، وهو الذوق القدسى الذى نعنى . . وهو الجوهر الذى خفى عن الناس حين لم يروا فيه — رضى الله عنه — إلا جانب الكسب والغنى . . وأيما غنى ضمت جوانحه مثل هذا الوجدان ، فهو دائم الحذر من ماله ، وقد روى ابن عبد البر عن الثورى أن عبد الرحمن رؤى بعرفات ، وهو يقول فيما يشكو به نفسه : « اللهم قنى شح نفسى » . . . وحين وصفت له أم سلمة أن يتصدق ، لم تزده علما بمكان الصدقة ، ولم تنبهه إلى ما غفل عنه ، بل أذكت ما بين جنبيه من خوف وهمة نازعة إلى الله . . .

(٤)

ونحن إذ نكتب لبيان النهج المالى الذى حققته سيرة هذا الرجل العظيم ، لا تعنينا الصورة التى تحقق بها النهج ، بقدر ما يعنينا الوجدان الذى كان يثير عبد الرحمن رضى الله عنه إلى إنفاق ما أنفق ، فالنهج قد رسمه له رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن يضيف الضيف ، ويطعم المسكين ، ويعطى السائل ، ويبدأ بمن يعول » .. وهو ذو مفهوم مرن ، تتفاوت النفوس — على درجاتها فى الايمان — فى تطبيقه .. ولكن الوجدان الذى شبه النبى عليه السلام فى ضمير عبد الرحمن ، سما به إلى مقام القدوة فى الأغنياء ، إذ حقق هذا المفهوم على أوسع مداه . . .

● فقد أسلفنا أنه نزل لله عن نصف ماله ، فكان ذلك النصف أربعة آلاف دينار ، ولا ريب أن ذلك كان لأول عهده بالغنى ، قبل أن يبلغ المال بين يديه مئات الألوف ، ولعله كان عقب ما أشير عليه بأن يخرج عن ماله كله ليطلق له الله قدميه . . . ويعنينا فى المبلغ أنه نصف ماله ، لا أنه أربعة آلاف دينار . . يعنينا أنه خمسون فى المائة من أصل المال . . وذلك أمر له مغزاه حين يخرج المرء عنه لله سبحانه . .

● وقد أسلفنا من أمره رضى الله عنه مايصور شغله بما عند الله ، وزهده فى شهوات الحس وقيم المادة ، بل خوفه أن يهلكه كثرة ماله ، فأقامه كل ذلك فى المال مقام الخازن — أمين المخزن — الموكل بالنفقة منه على ما رسم له ، فماذا فعل أمين أهل الأرض فى مال الله الذى ائتمن عليه ؟ . .

لقد نفقه على أوسع حدود الاشتراكية فى نطاق وجوه الإنفاق التى أسلفناها .

● فقد أنفق على نفسه وخاصة أهله فى حدود الاعتدال المفروضة ، وقد علمنا مدى انقباض همته عن شهوات المطعم وسائر قيم الحس ، وأما نفقته فى ملبسه فحسبنا فيها مايذكره سعيد بن جبير : أن عبد الرحمن بن عوف لم يكن يُعرف فى مظهره من عبيده . . .

● وأنفق على الفقراء والمساكين ؛ وقد علمنا من ذلك أنه نزل لفقراء أهل المدينة وأراملها عن قافلة تجارية ، مائة بعير بأقتابها وأحلاسها وأحمالها — على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — ونزل لهؤلاء أيضاً عن قافلة أخرى ، سبعمائة بعير بأحلاسها وأقتابها وأحمالها ، عند ما سمع حديث عائشة رضى الله عنها : أن عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً .. وباع أرضاً بأربعين ألف دينار ، فجعلها فى فقراء قومه ، وفى أمهات المؤمنين زوجات النبى صلى الله عليه وسلم . . .

ومن الواضح أن التاريخ لم يسجل فى هذا الباب إلا النفقات الضخمة التى تعد بالألوف ، وعشرات الألوف .. أما نفقاته اليومية اليسيرة التى تقدر بالآحاد والعشرات ، فلا ريب أنها كانت كثيرة ، إذ وسعت همته إنفاق عشرات الألوف . .

● وقد كان يعلم أن الله تعالى يحب فك الرقاب ، لما فيه من إضاءة قلب المرء بالحرية وإنصاف إنسانيته بتحطيم قيود الذل عنه ، فكان يعتق من الرقيق الخلق الكثير ، حتى أن كثرة ما أعتق ذهبت ببعض الرواة إلى أن يذكر : أنه أعتق ثلاثين ألف نسمة ، وهو مبلغ إذا حملتنا ضخامته على الشك فيه ، فإنه إذا هبط إلى العشر — مثلا — هبط إلى

شيء كثير ؛ وهو — على أي حال — خبر له دلالته على أنه أعتق من الرقاب تقرباً إلى الله قدراً يعتد به .

● وقد أنفق للجهاد فى سبيل الله ؛ فتبرع للجيش على مرات : بألف وخمسمائة راحلة مرة — فيما يرويه الواقدى — وخمسمائة فرس . . ومائة راحلة مرة أخرى . .

● وبراً بأهل بدر ذوى البلاء فى نصرة الإسلام ، وتشجيعاً لذوى المكارم على مكارمهم ، أوصى بأربعين ألف دينار لمن بقى على قيد الحياة من أهل بدر . . .

على أننا فى ذلك إنما نورد وجوه النفقة ، لا المبالغ التى أنفقها بالفعل ، فلم نذكر — مثلا — الأربعين ألفاً من الدراهم التى أنفقها فى إحدى المرات ، ولا الخمسين ألفا من الدنانير التى أوصى بها تنفق من تركته فى سبيل الله ، وكل ذلك أوردناه فيما أسلفنا من سيرته فى ماله . . ومن وجوه تلك النفقات يتبين أنه غطى مطالب مجتمعه كافة ، شأن الاشتراكى الصادق ، الذى لا يدع حاجة من حاجات قومه إلا لباها ، وأنفق فيها سدادها ؛ وما أجمل ما يروى المحب الطبرى فى ذلك عن طلحة بن عبد الرحمن : « كان أهل المدينة عيالا على عبد الرحمن بن عوف : ثلث يقرضهم ماله . . وثلث يقضى دينهم بماله .. وثلث يصلهم »(١) ، وتلك هى الاشتراكية فى أوضح صورها ، وأدق معانيها .

ذلك بعض ماخفى من سيرة الغنى ، الذى خشى أن تهلكه كثرة ماله ؛ ونحسب أنه — رضى الله عنه — قد أوفى على الغاية فى الزهد ، والأمانة فيما استخلفه الله فيه ، كما أوفى على الغاية فى الجد فى تحصيله ، والضرب من أجله فى مناكب الأرض ؛ وما أحسن ما وصفه به أبو نعيم فى الحلية إذ قال : « كان حاله فيما بسط له ، حال الأمناء والخزان ، يفرقه فى سبيل المنعم الديان ، تجود يده بالعطيات ، وتجود عينه وقلبه بالعبرات ، وهو قدوة ذوى الثروات والجدات »(٢) . . . فخير للأغنياء أن يتخذوه مثلا يحتذونه ، لا أن يضربوه مثلا لما هم فيه من أثرة مهلكة ، وشح كنود .

---

(١) ص ٣٨٥ جـ ٢ من الرياض النضرة للمحب الطبرى . (٢) ص ٩٨ جـ ١ حلية الأولياء .

(٥)

ومن كل ما تقدم نخلص بأن الإسلام لا يحد من مدى دخل الفرد ، بل يطلقه إلى أبعد مدى تبلغه مواهبه . . ثم يجعله أمانة فى يد صاحبه ، لا حق له فيه إلا بقدر ما ينفق على حاجته وحاجة من يعول ؛ والباقى هو لله ، ينفقه حيث أمر سبحانه ، فيما يكف الناس عن مذلة الضيعة ، ويذكى فيهم خصائص الإيمان ؛ ويقمع عوادى الغواية والفتنة ، ويقوى بأس الأمة بما يرهب عدو الله وعدوها ، على أن يكون ذلك كله فى نطاق الإيمان بالله الذى تجد فيه النفوس من الطمأنينة والرضا زادها الفطرى ، الذى يضاعف زهدها فى شهوات الدنيا ، ويذكى شوقها إلى مصادره الهنيئة . .

فإذا سمى ذلك كله اشتراكية ، فهو اشتراكية تخالف كل مالدى القوم هنالك من شيوعية ، واشتراكية ، ورأسمالية .. ولا نعنى بالمخالفة ، مخالفتهم فى الصورة فحسب ، إنما نعنى قبل ذلك مخالفتنا لهم فى الجوهر ، إذ يجردون مبادئهم من الإيمان بالله ، ويقيمونها على أسس مادية محضة ، فيحرمون نفوسهم مالها عند الله من مثل روحية ، وزاد هنىء . . . والنفوس لا تأكل من المال ، ولا تغتذى بالمادة ، ولا تجد فى شىء من عرض الدنيا بديلا عما فقدته ، فتظل — بنظمهم تلك — شقية قلقة ، لا تسعد على أى نظام منها ، بالغة مابلغت تقدمية قوانينه ، ويظل صاحبها يشعر بخواء ولهفة إلى المفقود ، فلا تكفيه الدنيا لسداد لهفته . . ولذا ترى الشيوعى والرأسمالى ، يستويان فى اللهفة إلى المال ، ظناً أنه يروى به ظمأه .. فإذا سدت القوانين ذرائع التثمير أمام الشيوعى ، لجأ إلى سرقة الحواصل الزراعية على النحو الذى يقع فيه وزراء روسيا الآن ، ويعلنه خروشوف رئيس وزرائهم نفسه على الملأ .

والفارق الروحى الشاسع ، الذى نجده فى زهد عبد الرحمن ، ولهفة الشيوعيين والرأسماليين يشير بوضوح إلى أن علة البشر ، هى حرمانهم زادهم الروحى الأصيل ، وليست سوء توزيع الثروة كما يقولون ، فإن سوء التوزيع ، ليس إلا عرضاً من أعراض العلة .. ولن يستقر الغرب أو ينجو من الكارثة ، مادام يقصر علاجه على العرض ، ويهرب من مواجهة أصول المحنة ، وحقيقة الداء .

ثانياً : اشتراكية أبى ذر

(١)

تقوم اشتراكية أبى ذر على نهجين اثنين :

أحدهما عملى : وهو سلوكه الاقتصادى الذى طبق به على نفسه فى محيطه الخاص مقتضيات عقائده . .

والآخر قولى : وهو ما كان يدعو به الأغنياء ، وأولياء الأمور ، إلى الإنفاق فى سبيل الله ، وينهاهم به عن كنز المال . .

وكلا النهجين يقوم على فقه صاف قوى . تلمح فيه ما عرف عنه من صفاء روحه ، ووعورة طبعه . . . وهو على العموم يرجع إلى أساسين :

الأول: إيمانه بالله والدار الآخرة . .

وقد قدمنا أنه ــ رضى الله عنه ــ كان ذا طبع قوى عارم ، وأنه أقبل على تمثل عقائده وتنفيذها فى خاصة نفسه ، على أصدق وأروع ما يكون تنفيذ العقائد . . وقلنا فى بيان التجاوب بين طبيعته وحقيقة عقائده : « إنه تجاوب تـكاد تشعر معه كأن كلمات الرسول ــ عليه السلام ــ تخد فى قلبه أخاديد عميقة ، تنفذ بروح الوحى إلى معين فطرته ، فإذا به يلتقى مع نفسه . . . وكأنّ الرسالة قد اتخذت من طبعة الصادق الوعر ، قالباً تعرض به صورها ، ومثلها ، فى سلوك لا يجنح إلى الترخص قيد شعرة » . . .

فهذه القوة فى تقبل العقائد وتمثلها ، هى سر قوة إيمانه بالله والدار الآخرة . . وقوة ذلك الإيمان ، هى أحد أساسى فقهه المالى ؛ وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن من دون جسر جهنم طريقاً ذا دحض ومزلة ، وإنا أن نأتى عليه وفى أحمالنا اقتدار ، أحرى أن ننجو ، من أن نأتى عليه ونحن مواقير[1] » . . . فكان ذلك الحديث الكريم فى نفسه بمنزلة الأخدود العميق ، الذى لا يفتأ يجيش بالحذر من فضول الدنيا ، فلا يهدأ ضميره إلا أن

(١) تقدم شرح هذا الحديث بصفحة (٥٧) ؟

يضع ما فى يده منها فى حاجة المحتاجين . . وقد قدمنا ما فيه الكفاية للدلالة على أن الآخرة كانت ماثلة فى ذهنه وضميره ، تخط له عمله كله ، وتوجهه له على أساس أخروى محض . .

والأساس الثانى لفقهه : هو قوة عقله ، وصفاء روحه ، فكانت معرفته بالله عز وجل تمتاز بالعمق والصفاء ، وتسمو إلى الأفق الذى يسلم فيه إيمان المرء من التشوش ، ويجد فيه جمال القيم ، وبصائر الحق ، فيجد لذلك فى ضميره غنى عجيباً ، ووجداناً لطراز من الحياة تعمره الحكمة وصدق المعرفة ... نزلت به فاقة مرة ، فعلم بها حبيب بن مسلم — وهو أحد أمراء الشام — فأرسل إليه بثلثمائة دينار ، فإذا المال لا يقع من نفسه ولا من فقهه موقع المواساة المندوبة ، إذ قد وقعت معرفة الله من قبل فى نفسه موقع الكرامة والغنى ، فسمت بها إلى أفق من يتواسون بالحكمة وعزائم الحق ، فرد المال وهو يقول : « أما وجد عبداً أغر بالله — عز وجل — منى ؟ » . أى أما وجد عبداً أجهل بقدر الله منى ؟ .. وفى رواية : « أما وجد عبدا لله هو أهون عليه منى[1] ؟ » . .

وإذاً ، فلم يكن زهده فى فضول الدنيا ، ناشئاً من خوف الهلاك فى الآخرة فحسب ، بل كان ثمت قبل ذلك صدق معرفة بالله ، يهب لضميره من القيم والنفائس ، ما يجعله أزهد ما يكون فى سواها :

ولقد كان لفقهه ذاك ، القائم على هذين الأساسين ، أثره فى تكوين رأيه فى المال : رأيه فى كسبه ، وفى وظيفته الاجتماعية والروحية ، وقد أوردناه فيما مضى ، فلا نطيل بإيراد شىء منه .

(٢)

ولم يكن لأبى ذر فى دعوته التى دعا إليها ، مبدأ استحدثه ، فإنما هى مبادىء الإسلام فى السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع ، التى جاء بها فى ظل من المساواة ، والشورى ، والعدالة التامة . . .

نقول ذلك لإبطال ما قد يسبق إلى ظن بعضهم من أن الرجل كان صاحب نحلة فى الإسلام ، أو كان صاحب مذهب خاص انفرد به ودعا إليه . . فالحق ، أن أبا ذر لم ينتحل

(١) ٢٤٢ حـ ١ صفة الصفوة لابن الجوزى ، ١٦١ حـ١ حلية الأولياء لأبى نعيم .

شيئاً يجهله الناس ، أو لم يأت بجديد فى دعوته ، فإن هى إلا عقائد الإسلام ومثله ، ولم يكن مقامه فيها إلا مقام النذير ، المنادى بتطبيق أحكام الكتاب والسنة ، على مدى ما يحسه فى ضميره من تجاوب عميق ، بين طبيعته وحقيقة تلك العقائد . .

* * *

وثمت حقيقة أخرى يستدرج عنها بعض الكتاب بحسن نية ، فتخفى عليهم ؛ فإنهم فى حماستهم لدعوة أبى ذر ، يذهبون فى تسويغها ، وتبرير قيامها إلى فساد المجتمع ، وجور الولاة ، وطغيان الأغنياء ، وضيعة الفقراء ... كأنه كان يعيش فى مجتمع تسوده فوضى الاحتكار ، ومحن سوء الاستغلال ، وتهدر فيه حقوق الناس ، بين فساد الحكم ومطامع الأقوياء . .

والحقيقة غير ذلك ، فإن أبا ذر نفسه ، لم يكن له ما يأخذه على حاكم . . كيف ، والحكام هم الخلفاء الراشدون ... ولم يكن ثمة احتكار أصلا ، أو سوء استغلال ، أو نحوه ، مما تضطرب به موازين المجتمع ... ذلك إلى أن أكثر الناس يومئذ ، كانوا ممن درجوا فى ظل نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونهلوا من رحيقها ؛ فهم على مثلهم العليا ، وعقائدهم التى يعتزون بها إلى أبعد حد ... وكل ما كان لأبى ذر ، أنه رأى الدنيا تفتحت على المسلمين ، وكثر ما فتح الله عليهم من الأمصار ، شرقاً وغرباً .. فاقبلوا يبنون الدور والقصور ، ويستكثرون من المال ، ويخشى أن يكنزوه ، أو هو قد ظن أنهم كنزوه فعلا ... وهو ذو حس نفسى مرهف ، رأى به ما وراء تلك البوادر من احتمالات ضعف العقيدة ، واضطراب المجتمع بنشوء أوضاع طبقية ، يجتمع بها الغنى المفرط فى طبقة ، والفقر المدقع فى أخرى ، فقام يحذر ويدعو إلى ما عرف به . .

* * *

ولهذا كله كانت اشتراكيته ، لا تمثل من اشتراكية الإسلام إلا نطاقا محدودا ، لا يمتد إلى كافة الأطراف .. ولكنها على أى حال مبادئ إسلامية لها خطورتها ، حققها فى محيطه الخاص أصدق تحقيق ، وأعلى منارها على قدر ما يتسع جهده الفردى المتواضع ، ولذا جاءت

فى صورها الفردية ، كأنها عمل ساذج لا أهمية له .. ولو كان أبو ذر ثريا، وطبقها بثرائه الواسع، أو لو كان حاكما ، وطبقها على أوضاع الدولة وأفراد الناس لحفظ التاريخ من صور التنفيذ ومعالمه ، ما يبرزها شاخصة واضحة . . ولكن إذا فاتنا من تلك الصور روعة المظاهر ، وضخامة الأرقام ، وتعدد الأمثلة ، فلن يفوتنا منها عمق التجرد ، وروعة الصدق ، وقوة النفس ، فلنلاحظ ذلك حين نقرأ بعض تلك المبادئ فيما يأتى :

* * *

أولا : المساواة الاقتصادية فى مجتمع الأسرة الواحدة ، وهو مبدأ تجرد لتطبيقه بينه وبين خدمه ، إذ كان يطعمهم مما كان يطعم ، ويلبسهم مما يلبس ، وكان ذلك معروفا من أمره لا يحيد عنه ؛ وقد اشترى مرة ثوبين ، فلبس أحدهما ، وأعطى غلامه الآخر ؛ فقال له من لا يعرف شأنه : لو كنت لبستهما جميعاً كان أجمل . . . فقال : أجل ، ولكنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أطعموهم مما تأكلون ، وألبسوهم مما تكتسون[1] »

وقد قلنا إن المبادئ تبدو كأنها عمل ساذج لا أهمية له ، إذا بدت فى صور فردية متواضعة . ولكن لنا أن نتصور أبا ذر — رضى الله عنه — قد ملك أمر المسلمين يومئذ ، وسخر جهاز الدولة لتطبيق ذلك المبدأ ، لندرك ما يكون له يومئذ من جلالة شأن ، وعمق أثر ..

* * *

ثانيا : تقدير حد أقصى لنفقة معيشة الفرد . .

وواضح أنه غير مبدأ تقدير حد أدنى لمستوى المعيشة، الذى يحلم به المصلحون الآن . فإننا طبقنا ذلك من قبل ، إذ قرر الإسلام من نظم التكافل بين أهل كل جهة ، ما يجعل للمحتاج حقه فى نفقة الطعام والمسكن ، وكسوة الصيف والشتاء ؛ وكانت الدولة على عهد أبى ذر فوق ذلك ؛ تعطى كل فرد عطاء سنوياً ، يختلف بحسب عدد أفراد أسرته .. وذهب عمر

(١) ٢٣٧ ـ ١٤ طبقات ابن سعد

رضي الله عنه في ذلك ، حتى قرر حدا أدنى لمستوى معيشة الفرد ، في تفصيل ذكره أبو عبيد في الأموال . .

لهذا لا نجد في دعوة أبي ذر مايشير إلى ذلك المبدأ ، أما المبدأ الذي لزمه — رضي الله عنه — فهو مبدأ تقرير حد أقصى لنفقة معيشة الفرد . . وقد رأينا أن قائلا قال له : هلا اتخذت ضيعة ؟ . فقال له : وما أصنع بأن أكون أميراً ، وإنما يكفيني كل يوم شربة لبن ؛ وكل جمعة قفيز قمح ؟ . . وكان يقول : كان قوتي على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — صاعا فلست أغيره . . وهو — كما ترى — التزام حاد دقيق ، يكاد يكون آليا ، فلو قدر له — رضي الله عنه — أن يلي الحكم ، لانفذه في ذوي الأموال ، وكانت له نتائج باهرة ، تتغنى بها اشتراكيات هذه الأيام . .

وهذا حكم متصل برأيه في تحريم كنز فضول الأموال ، فإن فضل المال لا يعرف مقداره إلا إذا عرفت نفقة العام ، وفرزت وحدها ، وقد قدمنا أن عليا كرم الله وجهه قرر الحد الأعلى لنفقة المعيشة أربعة آلاف درهم . . .

وكان من ظواهر ذلك المبدأ محاربته للسرف والتطاول في البنيان ، ونحوه .. وقد رأينا فيما مضى أنه لام أبا الدرداء أشد اللوم ، لأنه « يحمل الآجر على أعناق الرجال » . . ورأيناه يرفض مؤاخاة أبي موسى الأشعري ، لما علم من حاله في التطاول في البنيان . . . وقد رأيناه يعطي المحتاج أفضل ثيابه ، لأنها زيادة على بردتين كانتا عنده ، واندفع يقول لمن لامه على ذلك : « إنك لمعظم للدنيا » ، أي معظمٌ للذاتها وشهواتها ، وإنما تكون اللذة والشهوة فوق الكفاية لا معها . . .

* * *

ثالثاً : إنفاق فائض الدخل الخاص في ضرورات المجتمع :

فبعد إخراج الزكاة ، وتجنيب نفقة العام لنفسه ولمن يعول ، يتعين الفضل ، الذي هو حق المجتمع ، فإما أن ينفقه في مصارف الضرورات التي بيناها فيما سبق ، إذا جد منها مايقتضي الإنفاق ، وإلا فهو على تثميره باسم الجماعة ، ولا يمسكه بنية الكنز ، ألبتة .

وقد رأيناه ينفذ ذلك فى محيطه الخاص ، فى نطاق دخله المحدود ، ولـكنه كان به فى المحيط العام أرفع صوتا ، وأظهر إرادة ، وقد روى الطبرى وابن الأثير : أنه دخل على عثمان رضى الله عنه فقال له : « لا ترضوا من الأغنياء بإخراج الزكاة حتى يبذلوا المعروف ، ويحسنوا إلى الجيران والإخوان ويصلوا القرابات . . فقال كعب الأحبار — وكان حاضرا — : من أدى الفريضة — أى الزكاة — فقد أدى ماعليه . . فغضب أبو ذر ، فرفع محجنه فضربه فشجه ، وقال : يا ابن اليهودية مالك وما ههنا ؟ . ثم التفت إلى عثمان وقال : والله لتسمعن لى ، أولا أدخل عليك » . . فهو بذلك يرى فى المال حقوقا مفروضة — غير الزكاة — ويطلب إلى ولى الأمر أن يتقاضاها ، أو يحمل الناس عليها ، تنفيذا لمبدأ إنفاق الفائض الخاص ، فى الصالح العام » .

وقد يخفى شأن أبى ذر على كثيرين ، فيحسبونه ينهى عن اقتناء الأموال ، وهو خطأ ، فإن المستقرىء لحاله ، يرى أنه كان يملك — فيما رواه الطبرى — قطيعا من الإبل ، وغنما قد تبلغ الأربعين ، عدا الحمر التى ذكرها بنفسه فى حديث أوردناه له . ولم ينه أبو ذر فى قول قرأناه له قط ، عن أن يقتنى الرجل ماهو أكثر من ذلك ، إذا وجد إليه السبيل ، ووسعت الطاقة تثميره . . بل نهى أن يكنز الرجل فائض الدخل الخاص ، لأن الله تعالى يقول : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله ، فبشرهم بعذاب أليم » . .

* * *

وبعض الذين لم ينفذوا إلى حقيقة معنى النص الـكريم ، وفهم أبى ذر له ، يظنون أن المراد بالنهى عن الـكنز ، هو أن يكنز الناس فائض أموالهم فى خبايا البيوت ، ودخائل الخزانات الخاصة ، ويحبسوها بذلك عن أداء وظيفتها فى مجال التثمير العام .. ويظنون تبعا لذلك أن مراد الله سبحانه بقوله « ينفقونها فى سبيل الله » هو إطلاقها للتثمير والإسهام فى انعاش المشروعات الاقتصادية النافعة .. ويرتبون على ذلك ، أن تلك نظريات اقتصادية هامة ينادى بها كبار فلاسفة الاقتصاد فى الغرب الآن ، فمن بصائر القرآن النافذه أن سبقهم إليها بأربعة عشر قرنا .. الخ ...

وهو قول يدل على حماسة للقرآن الكريم ، وغيرة محمودة على سيادة مبادئه ، ولكن المراد بالنفقة ليس هو ما يظنون ، فإن توظيف المال فى المشروعات الاقتصادية المختلفة ، لا يسمى فى القرآن الكريم « انفاقا فى سبيل الله » ألبته ، بل هو هو على طبيعته توظيف له وتثمير فيما يشاء صاحب المال .. أما الإنفاق فى سبيل الله ، فيطلق على إخراج المال من « حوزة » صاحبه وعصمة ولايته ، بوضعه فى حاجات المجتمع العامة أو الخاصة ، حيث تكون الولاية أو الحيازة لغيره . . والإسلام بهذا المفهوم للإنفاق ، لا يجوز أن يوازن بما بلغه الغرب ، لا لأن الإسلام أعلى أفقا وأشمل إحاطة بمصالح المجتمع ، فإن ذلك مالا نرتاب فيه ، بل لأن الموازنة حينئذ تقوم على غير أساس صالح للمضاهاة والمقابلة ... فهم يتكلمون عن مال يملكه الفرد ، أما الإسلام فيرى الفرد خازنا ولا ملكية له . ويرون الخير فى أن يدور المال فى مختلف المشروعات ليعود فى النهاية بالأرباح ، التى تضخم ثروة مالكه على مثال الدائرة المغلقة ، التى تجعل المال دولة بين فئة الأغنياء وحدهم ... أما الإسلام فيأمر ، بل يفرض على الخازن — عند وجود الضرورات — أن يطلق المال لينساب فى شرايين الأمة على صعيد فقرائها ، وذوى الحاجات من قاعدتها الشعبية الكبرى ؛ ووراء ذلك تفصيل دقيق جميل ، لسنا بصدد إيراده ، فرادنا بيان معنى « الإنفاق فى سبيل الله » تصحيحا لخطأ المتحمسين منا فى فهمه ... وإذ كان ذلك هو المفروض على الفرد الخازن للمال ، فإمساكه عن هذا الوجه هو المحرم الذى أوعد الله عليه بالعذاب الأليم ، وهو فى حكم الإسلام كنز ، سواء حبسه بين جدران بيته فى خزانته الخاصة ، أو أطلقه للتثمير فى شتى المرافق ؛ فإن الكنز لم يكن مكروها لدى الله سبحانه إلا لأنه مظهر الاستجابة لطبيعة الشح التى تحرص على إمساكه ، وتكره إرساله فى سبيل الله ، فكل ما كان مظهر استجابة لتلك الطبيعة ، فهو على أى حال كنز ، سواء حبس فى البيت أو أطلق فى السوق ..

أما إذا لم تكن ثمت ضرورات ينصرف إليها الفاضل ، فتثميره واجب عليه لصالح المجتمع ، كما يثمر ولى اليتيم مال اليتيم لصالحه ..

* * *

والذى يتعلق بمرادنا فى هذا المبدأ، أن دعوة أبى ذر كانت منصبة على «فائض الدخل»... أما قوت السنة فلا يعتبر كنزا ، وكذلك رءوس الأموال فى الأسواق والمراعى ..

فإذا ذهبنا ننظر على ضوء ذلك إلى ما يحيط بنا من مذاهب معاصرة ، ألفينا أبا ذر هو التفسير القوى الواضح لمعنى الملكية الفردية فى الإسلام .

(ا) فمبدأ الملكية الفردية مقرر ، إذ يدع للفرد أن يستغل ما فى يده على ما يشاء ، فيخالف بذلك الشيوعية ، وينفى نحسها . .

(ب) ولا يجعل تلك الملكية مطلقة ، تكدس نفسها بفائض الأرباح إلى درجة الاستغلال المطغى ... بل هى حيازة وخزانه ، توجه ذلك الفائض إلى صالح الصعيد الشعبى العام .. فيخالف الرأسمالية ، وينفى طغيان الفرد ..

فإذا توقفت بعض العقول فى تصور تلك التقريرات ، أو تقبلها ، فهو توقف الذهن أمام المفاجىء غير المألوف ، لا أمام المستحيل أو المستعصى على التنفيذ .. وليس بين هؤلاء وبين تقبله ، إلا أن يؤمنوا بصلاحيته ، أو أن تنادى أوربا بتلك الصلاحية .

* * *

رابعا : أن المال العام « ملك الأمة » لا « ملك الدولة » . . . فكل ما تسيطر عليه الدولة من مال ثابت أو منقول فهو مال الشعب وملكه .. لا مال الدولة التى تحكم الشعب .

وقد قدمنا ذلك المبدأ فيما قررناه عن القاعدة السادسة ، من القواعد التى سبق تفصيلها[1]

فأبو ذر بذلك يخالف الشيوعيين الذين جردوا الفرد من كل ملك وجعلوا الملك كله للدولة .

وقد روى الطبرى وابن الأثير فى ذلك : أن أبا ذر ذهب إلى معاوية ، فقال له : «ما يدعوك إلى أن تسمى مال المسلمين مال الله ؟» . فقال معاوية : «يرحمك الله يا أبا ذر ! ألسنا عباد الله والمال ماله ؟ » فقال أبو ذر : « فلا تقله » . قال معاوية : « سأقول مال المسلمين [2] »

وواضح من ذلك الحوار أنه كان يرى أن المال العام الذى فى حوزة الدولة هو ملك،

(١) تراجع ص ١١٠٢ (٢) تراجع ص ٨٥

للشعب ، لا « ملك للدولة » .. ويلاحظ أن ملكية الشعب هنا لا تعنى أنها ملك « المجموع » بل ملك « أفراد » المجموع .. وهو معنى دقيق هام ، قرره عمر فى نقوله التى نقلناها عنه فى تقريرات القاعدة السادسة ، والتى سيرد بعضها بعد قليل .

ومقتضى هذا المبدأ أن تنفق الدولة من ذلك المال العام ما تنفق على مصالح الشعب ، وخدماته ، ومرافقه . ثم تعود بالفائض فتوزعه على الأفراد ... وكانت الدولة فى عهد أبى ذر تقوم فعلا بهذا المبدأ ؛ وما « العطاء » الذى كان يوزع سنويا إلا صورة من صور تنفيذه ...

* * *

ومن مزايا هذا المبدأ

(ا) أنه يقطع السبيل على الحكام الطامعين . . فإنهم إن تصرفوا باسم الحق الإلهى « مال الله » ، فليس لأحد أن يحاسبهم فيما يحتجرون منه لأنفسهم ، وفيما يقطعونه أقاربهم وأنصارهم ، والمحسوبين عليهم . . أما حين يتصرفون « باسم الشعب » ، فلكل فرد حق الرقابة على هذا التصرف ، إذ لكل فرد نصيبه الملحوظ فيه .. وقد قدمنا أن عمر رضى الله عنه قال : « من أراد أن يسأل عن المال فليأتنى ، فإن الله تبارك وتعالى جعلنى له خازناً وقاسماً » ، فهو مسؤول أمام من يريد من الأفراد ، لأنهم ذوو حقوق فيه .

* * *

(ب) أنه يحمل أفراد الشعب على المحافظة على كل مال عام ؛ ولاسيما المرافق التى تشرف الدولة على تنظيمها . . ولم يكن للدولة فى بداءتها أيام عمر من مرافق إلا مرافق الجيش ، كمراعى الخيل والإبل ، وما لتلك الدواب من سرج ولجم ورحال ، ونحوها ، فكان عمر رضى الله عنه يوصى رجاله ، أن يلحظوا فى تلك المرافق أنها مال « أفراد » المسلمين ، لا مال الله ، لأن ملاحظة حق الفرد — وهم من الأفراد — تحملهم على حسن رعايتها ، وعدم الترخص فيها : « فلا يترخص أحدكم فى البرذعة ، أو الحبل ، أو القتب ، فإن ذلك للمسلمين ، ليس أحد منهم إلا وله فيه نصيب ؛ فإن كان لإنسان واحد رآه عظيما ، وإن كان لجماعة المسلمين ، ارتخص فيه وقال : مال الله » .. وهى ذروة فى الوعى الاشتراكى ليس بعدها ذروة .

(حـ) أن توزيع ذلك الفائض العام — مع توزيع الفائض الخاص — جدير بتحقيق الديمقراطية الاقتصادية ، وهو — تبعاً لذلك — جدير بتحقيق الديمقراطية السياسية ، فإن سهم المرء فى الثروة القومية ، يدعوه إلى الحفاظ عليه ، والمشاركة فى أسباب تنميته وحمايته مع أهل الشورى . . أما من لاسهم له ، فليس له مايدعوه إلى أن يهتم بأمر الجماعة ؛ إن لم يكن قد ضاق ذرعاً بمرارة الحرمان ، فهو مقيم على التربص بالمجتمع ، لا على السعى فى سلمه ورخائه .

(٣)

ومن تمام البحث أن نقرر حقيقة أصيلة فيما يعزى إلى أبى ذر من مبادىء ؛ تلك هى رهافة حسه العميق ، فإنه لم يكن فى دعوته للأمراء ، والولاة ، وعامة الناس ، مجردَ داع يعلن أمراً ، أو يؤدى « تكليفاً » ألقى إليه ، بل كان منبعثاً عن وجدان عميق ، وحقيقة منفعلة فى نفسه ؛ لايملك معها إلا أن ينبعث ، وأن يعبر . . وقد رأيناه يهدد عثمان أن ينقطع عن زيارته إن لم يستمع إليه ، بل قد رأيناه يضرب كعب الأحبار فى حضرته فيشجه . . وليس ذلك شأن الفاتر الذى يريد أن يخلص من تبعة تكليف ألقى إليه .

على أن رهافة وجدانه كانت أبين وأنصع فى محيطه الخاص ، حيث كان ينبعث إلى تحقيق ما يريد ، دون معارضة من أحد ، أو انتظار لموافقة حاكم . . فكان إحساسه ذلك يصله بحاجات الناس وآلامهم ، فيحمله على الاهتمام بأمرهم ، بمثل ما يهتم لأمر نفسه أو أكثر . . روى ابن سعد فى الطبقات عن عيسى بن عميلة الفزارى قال : « أخبرنى من رأى أبا ذر يحلب غنيمة له ، فيبدأ بجيرانه وأضيافه قبل نفسه . . ولقد رأيته ليلةً حلب ، حتى ما بقى فى ضروع غنمه شىء . . وقرب إليهم تمراً ، وهو يسير ؛ ثم تعذر إليهم وقال : لو كان عندنا ما هو أفضل من هذا لجئنا به . . وما رأيته ذاق تلك الليلة شيئاً[1] » . . وذلك هو روح الاشتراكية ، وحقيقتها ، فى كل إجمال وتفصيل . . فإذا انطفأ ذلك الشعور ، وتبلد ذلك الحس النبيل فى إنسان ما ، فليس من الاشتراكية فى شىء ألبتة .

(١) ٢٣٥ — ٢٣٦ حـ ٤ من الطبقات ، لابن سعد .

هذا وقد عرضت اشتراكية أبى ذر من قبل ، فى معارض البحث والنقد ؛ من ذلك أن أستاذنا المؤرخ العلامة الشيخ عبد الوهاب النجار يقول فى كتابه «الخلفاء الراشدون» :

« إن الناظر إلى أبى ذر — وهو أول قائل بالاشتراكية فى الإسلام — يراه قد أوغل فيها شوطاً بعيداً ، وانتظم ما بين بابها ومحرابها فى خطوة واحدة »[١] . . وبيّن رأيه فى ذلك فقال : « والذى أراه أن أبا ذر عمد إلى طريقته الاشتراكية غير مبين حدودها ، ولا معالمها ؛ وطريقة كهذه ، ربما كان إثمها أكبر من نفعها ، لأن أصحاب الجد والعمل يسعون ويكدون ، ويتعبون أجسامهم وعقولهم ، ثم لاينالهم من عملهم إلا كما يناله الكسول المريح ، ولا يمكن أن يقبل هذا عاقل ، ولا ترتاح إليه نفس عمرانى » .

وقد نقل الأستاذ رحمه الله إلى جانب رأيه هذا عن رفيق بك العظم ، صاحب كتاب « أشهر مشاهير الإسلام » قوله : « إن التوسط فى هذا المذهب هو المطلوب ؛ وليس هو فوق طاقة النفوس ، كما يتخيله بعض الشرهين فى المال ، المغالين فى حب الذات ، فلو استمسك المسلمون بعروته ، وحملهم الخلفاء على طريقته ، لكانوا أعز الأمم جانباً ، وأسعد حالا ؛ فإن خلق التعاون على البر إذا نشأ بنشوء الأمة ، وتمكن من نفوسها ، يصير مع الزمن ملكة راسخة فى الصدر ، تنمو بنمو الحياة القومية[١] » .

وصاحب أشهر مشاهير الإسلام محق فى قوله عن مذهب أبى ذر « إنه ليس فوق طاقة النفوس » . . أما نقد صاحب الخلفاء الراشدين فينحصر فى أمرين :

الأول : مخالفة أبى ذر لأصول العمران ، لأن : « أصحاب الجد والعمل يسعون ويكدون » « ثم لا ينالهم من عملهم إلا كما يناله الكسول المريح » . . .

وذلك فيما نرى نظر المتأثر بأوضاع المجتمعات الإسلامية التى تخلفت عن دينها ، وهجرت تعاليمه ، فأصيبت نفوسها بالأثرة ، وعزائمها بالتواكل . . . فى حين أن أبا ذر كان

---

(١) ص ٢١٥ — الخلفاء الراشدون للشيخ عبد الوهاب النجار ، الطبعة الثانية نشر مكتبة وهبه .
(٢) رواه الترمذى .

يتكلم فى مجتمع إسلامى ، لحما ودما وفكرا وعقيدة ؛ وحسبنا أنه مجتمع كان يضم أمثال على ابن أبى طالب ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعمار بن ياسر ، وعثمان بن عفان ، وعبدالله ابن مسعود ، وغيرهم من بقية كبار الصحابة . بل إنه المجتمع الذى يعتبره المسلمون قاطبة فى كل عصر ، نموذج المجتمع المثالى فى كل شىء . . وهم قد تأدبوا بآداب الإسلام وتعاليمه ، فلم يكن فيهم من يسيغ أن يريح نفسه اعتمادا على ما يناله من عمل المجدين ، فالعمل لكسب الرزق فريضة معلومة من الدين بالضرورة ، وولى الأمر فى الإسلام مسؤول عن إقامة الفرائض كافة فى الناس ، ولذلك قرر الرسول عليه السلام ، أنه لاحق فى تلك الأموال « لغنى ، ولا لذى مرة سوى » أى لا حق فيها للكسول القوى ذى البنية السوية . .

ونحسب أن أستاذنا لو نظر من تلك الزاوية لعدل رأيه ، فإن أبا ذر لم يأت بجديد من عنده ، فإنه كان ينهى عن « كنز الفضل » ، وهو أمر كررنا بيانه فى أكثر من موقف مما مضى ، وأنه يستند إلى نص قرآنى صريح . . . على أن الإسلام يرمى بكل قوانينه وأوضاعه ، إلى إنشاء الوجدانات الراقية فى صدور أهله ، التى ترى همتها فى مرضاة الله ، وإذا كان سبحانه قد فرض السعى إلى كسب الرزق ، وفرض إنفاق المال فى سبيله ، فلا شك أن ابتغاء رضوان الله بالسعى إلى القوت ، أقرب إلى وجدان الآدمى من ابتغاء الرضوان ببذل المال . . . ولن نرى تلك المواجيد الآدمية الراقية تؤثر بذل المال فى تحصيل رضوان الله ، على الكسب الذى هو طبع البشر . . . وقد رأينا مدى مسارعة عبد الرحمن بن عوف إلى مرضاة الله ببذل المال ، وأنه مع ذلك لم يقصر مثقال ذرة فى السعى والعمل ؛ لأن طمعه فى تحصيل مرضاة الله عن طريق العمل لا يقل عن طمعه فيها بطريق البذل والنفقة ... والمعول عليه فى ذلك كله هو الوجدان الحافز ، والضمير الباعث، فإذا لم يكن ثمت وجدان ، فهو مجتمع إسلامى بالاسم والصورة قد أخفق فى تحقيق ثمرة الإسلام فى أهله . . فكيف وأستاذنا المؤرخ — رضى الله عنه — كان ينظر إلى مجتمع إسلامى بالإسم فقط ، دون الصورة التى تمثل أوضاع الإسلام وتشريعاته ؟ ! . . . فإذا تصور الأستاذ مجتمعا يريح فيه الكسالى أنفسهم من عناء العمل ، اعتماداً على ما ينالهم من

مبرة أبى ذر ، فهو مجتمع غير إسلامى قطعاً ؛ وكفاه بعداً عن الإسلام، أنه يعطل فريضة العمل ، ويراها عناء يريح منه نفسه ، لا مرضاة لله يبر بها روحه . . . وقد أجاد صاحب « أشهر مشاهير الإسلام » إذ رد الأمر إلى ضرب من التعاون على البر، لا يلبث مع الأيام أن يكون ملكة من ملكات الأمة ، وأن ذلك لا ينقصه إلا أن يستمسك المسلمون بعروة دينهم ، وأن يحملهم الخلفاء على مبادئه . . . أما إذا لم يستمسك المسلمون بذلك الدين ، ولم يعبأ الحكام بإقامة حدوده ، فلن يكون إلا المجتمع المتوا كل الذى نظر إليه الناقدون ؛ وهو ليس حجة على الإسلام ، ولا حجة على أبى ذر .

أما الأمر الثانى في نقد أستاذنا النجار ، فهو أن أبا ذر لم يبين حدود اشترا كيته ولا معالمها . . وهو نقد حق ، ولكنه لا يرجع إلى حقيقة المذهب وصلبة ، بل إلى طريقة ضبطه وتنفيذه ؛ فليس هناك من وسائل الضبط والإشراف ما يقيم الحدود الفاصلة بين ما ينفقه المرء على نفسه ، وما يبقى لديه لينفقه فى سبيل الله . وليس هناك من وسائل الرقابة والتنظيم ، والمحاسبة ، ما نتبين به مبلغ ما أنفقه المرء فى سبيل الله ، وما لم ينفقه . . ومبلغ ما كنز لديه ، أو بدد فى السرف المهلك .

وأبو ذر فى ذلك معذور ، لأنه رجل بدوى — على ما علمنا ذلك فى سيرته — والبيئة نفسها بصفة عامة ، لم يكن لها عهد من قبل بأسباب الحضارة التى تضبط الأموال وتنظم تداولها بين الناس . . . على أن الإسلام قد ترك ذلك ، فلم ينص عليه ، وجعله إلى أولياء الأمور ، ينظمه أهل كل جيل بحسب ما يتيسر لهم من وسائل التنظيم والضبط . وقد رأينا أن عليا كرم الله وجهه رأى أن يقدر للفرد أربعة آلاف حداً أقصى للنفقة السنوية ، ونحسب أنه لو استقر الأمر له فى خلافته ، لأكمل نظامه ذاك ، ولأنفذه على ما كان يرى . .

ولا شك أن وضع تلك النظم فى عصرنا هذا ، الذى تقدمت فيه وسائل الإحصاء ، وطرق المحاسبة ، ومسك الدفاتر ، سهل ميسور .. وكما استطاعت الدول أن تشرف على

الدخل ، وتحصى الموارد ، تستطيع أن تقرر حدود النفقة الخاصة ، ومستوياتها ، فى غير سرف ولا مخيلة ولا تضييق ، وتضبط مدى ما يتبقى لدى الفرد لينفقه عنها فى وجوه البر . . . وتستطيع أن تقسم المجتمع إلى بيئات صغيرة ؛ وأن تنظم الوسائل التعاونية العادلة المنصفة بين أفراد كل بيئة ، بما يحقق التكافل الاجتماعى فى الأمة ، وينهض برخائها ، وكأنهم موكلون عنها فى ذلك ، كما أنهم موكلون عنها فى تثميره . . وكأن خزائنهم الخاصة ، فروع لخزائنها العامة ، مسؤولون عنها أمام الله ، كما أنهم مسؤولون عنها أمام الناس والقانون .

(ثالثاً) خاتمة

ومن مراجعة سيرة هذين الرجلين العظيمين ، نراهما — إذ فرقت بينهما الدنيا فى حظوظ الغنى والفقر — قد جمعهما الإيمان على متن اشتراكية الإسلام المثلى ، فتماثلا بإزاء مبادئها فقها . . وسلوكا . . ووجدانا على النحو الذى نوجزه فيما يأتى :

١ — الفقه فى علاقة الإنسان بماله ، فقد كان كل منهما يرى أن مقام الإنسان فيما يرزقه الله هو مقام الخازن المؤتمن ، لا مقام المالك المستقل الإرادة فيما يملك .. مقام الخازن حقيقة ، لا مجازاً ، حقيقة كونية ، وشرعية ، واجتماعية . . وأن دستور ذلك الخازن هو أن ينفق منه فى اعتدال على ضرورات عيشه ، ويضع الفضل فى مصالح المجتمع .

وقد تبين من حال عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه ، ما يدل بأوضح بيان على أنه لم ينظر إلى نفسه فى ماله قط ، إلا على أنه خازن . . أما فقه أبى ذر فى ذلك ، فيدل عليه قوله : « اجعل المال درهمين : درهما تنفقه على عيالك من حله . . ودرهما تقدمه لآخرتك — أى تضعه فيما يرضى الله من نفع عباده — والثالث يضرك ولا ينفعك ، لاترده » ويقصد بالثالث الذى يضر ولا ينفع ، الدرهم الذى يكنزه ولا ينفقه فى سبيل الله .. وتلك هى وظيفة الخازن ، الذى لاينظر إلى فضل المال عنده ، إلا على أنه مال الجماعة .

على أن رأيه المعروف فى وجوب بذل الفضل ، وتحريم الكنز، إنما هو الفقه الأصيل لمعنى الخزانة والاستخلاف ..

* * *

٢ — طبيعة السلوك فى النفقة الخاصة ، وذلك — بوصف أنه أمر تنفيذى عملى — أدل على الروح الاشتراكية من الفقه النظرى . . فإن كثيرين ممن ينسبون أنفسهم إلى الاشتراكية ، ويملؤون الدنيا كتابة عنها ، وخطابة ، ودعاء إليها ، وتغنيا بها ، يحيا فى بيته وخاصة نفسه، حياة ترف وشره .. ويجد فى صدره نزعة إلى الترف والشره ، كأشد ماتكون

فى صدور أكبر الرأسماليين . . وإنمـا ترتـكب مساوىء الاستغلال ، تلبية لرغبات تلك النزعات ، ولولاها لاعتدل هؤلاء الرأسماليون ، ولـكانوا من أفضل الناس سيرة .. فليس الدعاء بالاشتراكية هـــو حقيقة الاشتراكية ، وليس الاستغلال المنحرف هو حقيقة الانحراف ، إنمـا الحقيقة فى نزعات الأثم الـكامنة فى حنايا الصدور . . وإذاً ، فطبيعة السلوك فى النفقة الخاصة ذات دلالة لا تنـكر ، على مدى أصالة الروح الاشتراكى .

وقد رأينا أبا ذر يحدد لنفسه كفايته فى المطعم إذ يقول : « إنمـا يكفينى فى اليوم شربة لبن ، ويكفينى فى الجمعة قفيز من قمح » . . وأما كفايته فى الملبس ، فحسبه منها ما يكفى عبداً من عبيده ، إذ التزم فى اشتراكيته المثالية ، أن يكسو عبده ممـا يلبس .

ولو شاء أبو ذر لـكان أرفه عيشاً ، فإنه حين استأذنه عثمان رضى الله عنه فى الخروج إلى الربذة ، قال له عثمان : نعم ، ونأذن لك بأبل تروح وتغدو عليك ؛ فقال : لاحاجة لى فى ذلك ، تـكفى أبا ذر غنيمته » .

وأما عبد الرحمن بن عوف ، فإنه — على سعة نعمته — لم يكن أرفه عيشاً من أبى ذر الفقير . . وقد قدمنا من عزوفه عن الطعام ؛ وأعراضه عنه وهو صائم ، وبكائه لأنه يرى فى رفاهته شارة تخلف عن منازل من سبقه من إخوانه .. قدمنا من ذلك مايدل على عظمة النفس بإيمانها ، وروعة الروح الاشتراكى حين يعتمد على مثل ذلك الإيمان .

أما حظه من اللباس فإنه لم يقصر فيه عن شأو أبى ذر ، إذ جعل اشتراكية الملبس ، وتماثل المظهر بينه وبين عبيده ، هو بعض أسلوبه ، الذى يكف به عن نفسه فتنة النعمة ، فيقول سعيد بن جبير : « كان عبد الرحمن بن عوف ، لايعرف من بين عبيده » ! ؟ . . وإنا لنخشع تقديسا و إجلالا لعظمة تلك النفس ، التى كان صاحبها أغنى أغنياء المسلمين ؛ أو كان هو الرأسمالى الأول فى العصر النبوى ، إذ تأبى له أن يمتاز حظه فى اللباس من حظوظ مواليه وأرقائه .

* * *

٣ — الوجدان المرهف الصافى ، الذى كان يمد كلا منهما بإحساس يصله بحاجات الناس وآلامهم ، فيحمله على الاهتمام بأمرهم ، بمثل ما يهتم لأمر نفسه أو أكثر .. وقد رأينا أبا ذر يؤثر المحتاج بأفضل ثوبيه ، إحساسا منه بألم ذلك المحتاج .. ورأينا اهتمامه بالمجتمع يحمله على أن يتفقد جيرانه ، ويواسيهم بما لديه من جهد المقل ، فاذا حلب غنيمته بدأ بهم إيثارا لحاجتهم على حاجته .

أما عبد الرحمن بن عوف ، فاهتمامه بالفقراء وأرامل أهل المدينة ، كان أحد المواجيد السخية التى بسطت ماله فى ضرورات الناس وحاجاتهم ، ولم تقنع فى ذلك بما دون الألوف وعشرات الألوف ... ولم نسمع أن غنيا من الأغنياء بلغ اهتمامه بمجتمعه ، واحساسه بحاجات أهله ، أن كان المجتمع كله عيالا عليه ، على مثال ما قدمنا من رواية المحب الطبرى فى عبد الرحمن بن عوف : « كان أهل المدينة عيالا على عبد الرحمن بن عوف : ثلث يقرضهم ماله .. وثلث يقضى دينهم بماله .. وثلث يصلهم »

وقد قلنا : إن ذلك الإحساس هو روح الاشتراكية ، وحقيقتها فى كل إجمال وتفصيل ، فإذا انطفأ ذلك الشعور ، وتبلد ذلك الحس النبيل فى إنسان ما ، فليس من الاشتراكية فى شىء ، ألبتة .

* * *

على أن ذلك الحس لا يجلب إلى النفس من الخارج ، ولا يخلقه لها قانون ؛ ولا ينبثق فيها سدى ؛ إنما هو — على ما رأينا فى مناقب الرجلين العظيمين — سر فى الفطرة ، يفيض بالحنان ، والرحمة ، والقوة ، إذا تفاعل المرء فى صدق مع القيم والمبادىء والأهداف التى تتضمنها عقائد الإيمان بالله واليوم الآخر . . فتلك العقائد — لا غيرها — هى حياة هذا الحس ، الذى لا قيام للاشتراكية الصحيحة بدونه ، إذ هى حياة كل مبدأ سليم ، ووضع صادق فى الإشتراكية وغيرها . .

ولقد كان من لعنة الماركسية ، أنها قامت على إنكار تلك العقائد ؛ وجعلت القيم

كلها لواقع الاقتصاد ، وتركت إلى القانون أن يقيم لها ماشاءت من الأوضاع . . . فماذا كانت النتيجة ؟ . .

لا نريد أن نذكر ما أثر ذلك فى ضمائر ذويه من ضراوة للهدم ، والذبح ، وضروب القسوة التى تبعد ذويها من حقيقة الإنسان ؛ بل نشير إلى أن قادة الأوضاع لم يجدوا فى ضمائرهم مايحرسونها به ، فانقلبوا عليها ، يسرقون ، ويرتشون ، ويستغلون النفوذ ... وفى كل يوم نقرأ أنباء المحاكمات التى تنتهى بإعدام الوزراء وكبار الموظفين وغيرهم بتهم الرشوة ، وسرقة الخزائن ، ومحاصيل الزراعة ... ذلك أن القانون يقيم الأوضاع ، ولا يهب لها الحياة ... ويحرس الأفراد ولا يهب لهم الضمير ...

* * *

وبعـــد :

فقد عرضنا ـ جهد طاقتنا ـ مبادىء هذين الصاحبين الجليلين ، فى إطارها الكبير من دين الله تبارك وتعالى ، إذ ليس من الأمانة أن نعرضها منزوعة من ذلك الإطار ، مجردة من ملابساتها الروحية ، كأنها معنى مدنى بحت ، أو مذهب اقتصادى كالذى تركه ماركس أو سواه .. ذلك حق الأمانة ، لتتضح ملامح ذلك المذهب الجليل ، ويمتاز به نموذج من نموذج : نموذج الوضع الذى يحيا فى ضمائر ذويه ، قبل أن يقوم فى واقع الحياة ، ونموذج الوضع الذى لا ترى له حياة يحيا بها فى ظاهر ولا باطن .. وليتبين الفرق الشاسع بين طراز من البشر ، عجز القانون عن حراستهم ، وطراز سما بشرف ضميره ، حتى غدا القانون فى وصايته وعصمة حراسته ..

والحمد لله رب العالمين ۞

فهرس الكتاب



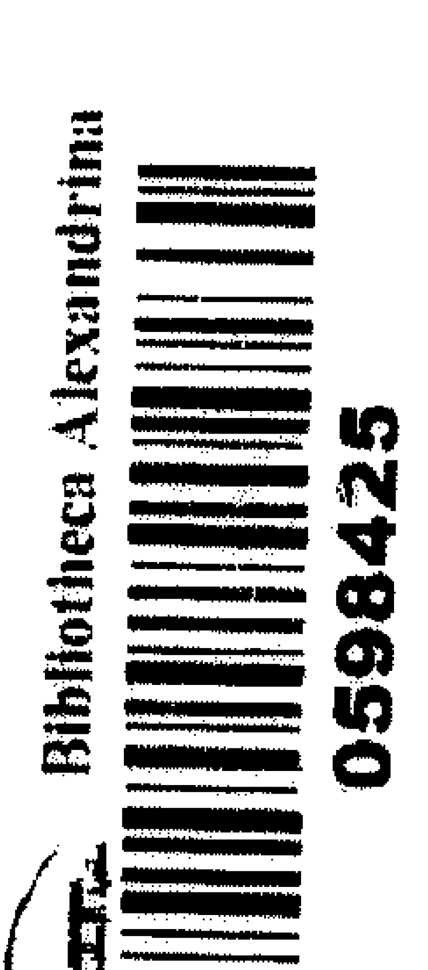
الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية بعابدين

مطبعة الاستقلال الكبرى
٤٧٤٨٦

هذا الكتاب

- مما يقال الآن إن « الغرب » كان أول من دعا إلى فكرة الاشتراكية الحديثة .. ولكن مفكريهم اختلفوا فى المناهج .. وفى مجال التطبيق ... وكان أن قامت اشتراكيتهم على الماديات الجافة ، بعيدة عن العقائد والمثل . فظهرت الشيوعية بمذاهبها المختلفة ...
- فهل حقيقة كان « الغرب » أول من دعا إلى فكرة الاشتراكية ... ؟
- وهل يتضمن الإسلام نظاماً « اشتراكياً » كاملا يقيم موازين الحياة الإنسانية فى رحمة وعدل .. ؟
- وماذا كان موقف الإسلام من أصحاب رءوس الأموال .. ؟
- إن الإجابة عن ذلك لن تمس جوهر الحقيقة .. ما لم يتقرر أن الإسلام يمتاز عن غيره بأنه يجعل رعاية العقائد ومثلها العليا أساساً لكل مسئولية سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية .
- وفى هذا الكتاب يعرض المؤلف « الاشتراكية فى المجتمع الإسلامى » على هذا الأساس .. ويجمع نصوصها الحقة من بطون الكتب .. ويبين قواعد اشتراكية الإسلام فى مجال التطبيق . والاشتراكية بين العقيدة والتفكير العلمى . مع تحليل لحياة الصحابيين الجليلين . عبد الرحمن بن عوف . وأبى ذر الغفارى .. موازنة بين طرفى الغنى والفقر فى الإسلام .
- ويسر مكتبة وهبه أن تقوم بنشر هذا الكتاب الذى يعتبر مشعلا على طريق الإنسان .

مكتبة وهبة



يطلب فى الجمهورية العراقية من :
مكتبة المثنى — بغداد

الثمن ٢٠